



۱۷۰
 کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 تهران

کتاب درویشی
 رجب

شرح مصباح معارف



بازرسی شد
 ۳

بازدید شد
 ۱۳۸۵



۹۵۶۰-ش

۱۵۷۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی



کتاب شرح المصباح
 مؤلف سروری (علاءالدین بن سیدان)

شماره ثبت کتاب

موضوع
 شماره قفسه ۱۴۴۵۸

۱۵۹۹۸

۱۲۴۴۶

خطی - فهرست شده
 ۱۲۴۵۸

مکتوبه ج. ۷۰

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الفاعلين بامره مرفوعات الدرقية
وهذه الفاعلين يتو له منصوبة المراماة والظنوة على
شبه مد ذي الافعال المجردة الخيرة وعلى اله دافعا
به المربين مابق المنة فيقول العبد الناصر
مري الخيرة لما كان كتاب المصباح لعلم التو كما المنحاح
وشرحه المسمي بالقوة لا يلق لا هل البدو لكوسه
من منه اصعب وفي اساليب اكيده اعراب كانت
بمخرج يبا في او اهيل هالي ان شرح له شرحا
بفضل من المني ما وقع فيه الاجلال ونيدل من الشرح
واصلية الاشكال فشرحه عند قراءه بمض المعلقة
بصرف تبذل من الاوقاة مع شتهت البال وتعرف الى
حوال ان التو ما هيت وموصوفا ومبادي وما
مسائل وغايبه ماهية فهو الله قانرته تعرف
بها الا حوال الطارئة على الكلمة حالة التوكيد
من هيت انها اعرابية وبنائية وموضوعة الكلمة
الواقعة في التراكيب العربية والكلام ومبادي
النصوارة المستعملة فيه ومسئلة التصديقات الوا
فقد فيه وغاية المصنفه عن الخطاري التراكيب

العربية

العربية والاستعانة علم التانو واجبة لانها يتوقف
عليها الواجب فهو واجب وما هو يتوقف عليه
الاجواب فهو جوابا الواجب فهو واجب الصري
فلان توحيد الباري تعا واجب وتوحيد الكلام
موقوف على النبي صلى الله عليه وسلم وهو موقوف
على معرفة تجاذ الغزان وفي تجاذ الغزان وهي موقوفة
على علم البيان وهو موقوف علم على التانو بيان الكبير
فالمعلوم في علم اصول الدين ومول اللغة وان مد
تسبه التانو بعد اللغة والتصديق وقيل اللغة والحد
يث والتفسير والتاسمين علم التانو خو لان الي
اسود الد في سمح يوم يقوم قاربا بقده ان الله
يري من المشركين ورسوله بكوا الام في التو على بن
ابي طالب رضي الله عنه واقايره بمركر فنا على
هذا من مسالطة المعجم العرب غيبين اقام الكلمة
وقال التا علم رفوع قد اسواه فرع عليه والمنقول
منسوب وما اسواه فرع عليه والمضاف اليه في
ما اسواه فرع عليه ثم قال ان هذا اي اقص هذا الذي
كفر فقول على رضي الله عنه الذي هذا اسمي هذا
اي اقص هذا الذي العلم فواتنا بلفظه والتانو

لفظة معان خمسة كما جمعها الشاعر فونافود ارك
 باسبي لفتا فوالق من رقيب وهدنانم جياغا
 فوكلب فتوامنك فوالق من شراي قيل تجود انت
 يكون المعاني الا ملاحق منقولا من كل واحد
 من المعاني المذكورة لانه يقصد بعلام التاموس
 اب الكلام وهو نوع من المعلوم فانهم
 اما بعد حمد الله فان قلت المقصد ذكر التهمة و
 كذا كذا الحمد فالتا ذكره انصافا والعزيرة عليه توفيقا الله
 تعالى لبو الكتاب اذ قولها اما بعد حمد الله وهذه التول
 نفس الحمد مع التعريف بان التاميد له دسنة التقدم
 وفي اضاقة الحمد اولا الي اسم الذاة وتقسيمه ثا
 نيا ببعض الصفاة تنبيه على انه ثا متفرد بالاجمع
 بين الاستحقاقين ان اما كلمته في مفهومها معني
 الشرط اما حرف لا يكون مبتدا فلم جعلته مبت
 مبتدا وفي قولك اما كلمته المراد منها لفظا وان
 قلت اما حرف بلا خلاف فلم قلت كلمته قلت اطلاق
 الجنس على الشيء ولا ينافي اطلاق نوعه عليه في السر
 في اطلاق الجنس صفاه حروفها من حيث انها علمت
 في الظروف والنصب وليس غريبا من اظرف كذا لك ولتلمت

معني معناه هو اسم فان قلت ان التامة بعد التام
 على ان اما حرف استلخ في انها موقوفة للشرط او قامة
 مقام ما وضع له فذهب ابن الحاجب الي الاول حيث
 قال في صافية وحروف للشرط انك ولو اما صاحب الكشاف
 الي الثاني حيث قال في مفسر ومن اضاف الحروف حرفا
 الشرط ان ولو ثم ذكر بعد فصول اما كلمته فيها معني
 الشرط فلم يفنيه واما قلت الشرط موضوع للشرط
 قلت ان كون اما فليمة مقام مهما يور يد من صليب
 الكشاف فلذا لك اي لكونها كلمته في معومها معني
 الشرط كانت الفاء الجذاسية لادسنة لجوابها لادوما
 اكشفا لا كليا فان قلت ما وجه دخول الفاء في جواب
 الشرط قلت للدلالة على كلف الشرط بيبا الجذا
 فان قلت ان تفهم اما معني الشرط موقوف على
 لادوم الفاء بموجب استعجال وهو موقوف على تضمنها حتى
 الشرط فهد دور قلت انت توفق لادوم الفاء على تضمنها
 معني الشرط توفق على توفق تضمنها معني الشرط على
 لادوم الفاء وتوفق هاربي نكلا دور لتغايه الجهة
 فان قلت اما كلمته في مفهومها معني الشرط قلت
 لفتا مها لما قال سيود وهو امام في التام موقوف

بقوله ان معنى قولهم اما زيد فنطلق منهما يكن
 من شيئين قد زيد منطلق ومهما اسم متضمن لمعاني
 الشرط ويكن جذوم به تامة لمعاني يقع او تحدث
 وفعال راجع اليهما ومن شيئين بيان له لابلها
 والقاء جذار له ومهما مبتدأ والجملة الجذوية
 خبر وهي مع الترتيب والجملة التي هي الشرط
 وهدها ولا خبر له ومعناه مهما يقع او قد
 كانتا من شيئين قد زيد منطلق وهذا قطع بوقوعه
 لانه بقيت الدنيا لا بد من وقوع شيئين منها بالقرن
 ورم ثم حذفتهما يكن من شيئين لكثرة استعمالها
 التامع كونها موضوعة للتفضيل المعضي التكرار المنقضي
 لا الاشتغال الموجب للاختلاف ثم اقيم اما مقامه فما
 راما قد زيد منطلق فلما اقيم اما مقامه سلما فثبتت
 معنى الشرط يعني لان مهما اسم متضمن لمعاني
 الشرط ثم حذف خلفت القاء اليه جعلت واخبره
 الى التامع لكرهتهم ان يقع الموالات يجب
 ارفق الذي فيه معنى الشرط اعني اما وبين حرف الجذ
 ٢٠ اعني القاء فان قلت لم كره هو ذلك قلت
 لان حق القاء المتوسط بين المفردين والجمليتين
 لانه

لان وضعها للبناء اشياء فاحرة الجبر وجعل هذا
 الجملة عوضا عن الفعل المأخوذ واعلم ان اما على ثلثة
 اقسام مفردة كاما الواقعة في هذا الكتاب ومركبة وهي
 على فريين احدهما ان الامل ان ساير الهمزة فان لا شرط
 وتاذجدة للتأكيد في المعنى وادغم التوت في الميم بعد
 قبلها فالتقربهما في المخرج وفتحت الهمزة لتبليد ليس
 باما المعالفة فان قلت فيذم الا لتباس باما المركبة
 من لان كنت منطلقا باما المفردة قلت الفرق يحصل بالقاء
 في جواب المفردة دون المركبة وان لم تدخل فيكون
 الفوصيل في المفردة والتبليد في المركبة واما الفرق
 بين المفردة وهذه المركبة من لان كنت فبان يلبس الا
 الاسم كما يلبسها الفعل فانسربما ان الامل لان
 كنت منطلقا انطلقت تحذف الاقم لانها تحذف
 كثيرا من ان المصدرية وان المثة للتحقيق تحذف
 كان من ان كنت للاختصاص قد زيد ما في اعراف
 عوضا عنه فصارت ما فادغم التوت في الميم فصارت
 اما وايد لا القمير المتصل الى المنفصل لعدم تيسر
 الكلام بالضمير المتصل بدون ما يتصل به فصارتا ان
 منطلقا انطلقت فاما الاولي متضمنة لمعاني الشرط

المتكسر والثالث ليت للشرط ولا متضمنة آياه على اللز
هب الاسم وذهب إلى التضمن طائفة من الكوفيين
وان اما المنز لما اقدم مقام مهمما تضمنت معنى لا ابتداء
والشرط اللذين فيه فيا لنظرا في اول يقتضي الدخول على
الاسم اذا ما لا يتضح وقوعها مبدا فوجب ان
يدخل على ما يصح ان يقع مبدا بحسب نوعية وهو لا
سم لتلا نيوة معنى لا ابتداء اربا الكلية فيا لنظرا في
الثاني يقتضي الدخول على الفعل لان الشرط يقتضي
إلى انهما وهو في الفعل وجعلها معذرة فيها لا
الاسم فليدخول الفاء في جوابها لتلا نيوة
معنى الشرط فيكون الفاء جوابا عن نعمتان عدم
اراء ما تنفيضية فيستضمن الشرط اعني الدخول على
الفعل قبل ان كان المراد من لا ابتداء او لا ابتداء
الا هتالا حتى يلزم ان لا يقع بعدها لا
الاسم المبتدأ وان كان المراد لا ابتداء للفوي
يلزم وقوع كل نوع من انواع الكلمة والجواب
باعتبار التثنية اول برفق ما سبق انفا وتحت
استخار الثاني فالمراد لا ابتداء للفوي
الذي مر وقته الاسم بدليل وقوعه موقع

الا اسم المبتدأ اعني مهمما فان قيل لم رعو او لا
ما تنفيضية اما حسب تضمنت معنى لا ابتداء او عن الدخول
على الاسم ثم فخوا حق ما تنفيضية بحسب تضمنت معنى
الشرط اعني الدخول على الفعل ولم يعكس قلنا لان
لا ابتداء في مهمما اقدم فيه من الشرطية لكونه
مبتدأ بنفسه بخلاف كونه شرطا فانه بحسب معنى
ان وان هذه تتعامل في الكلام على وجهين احدهما
ان يتعاملها الكلام لتفضيل ما اجمعه على طريق الاختيار
الاحمال ايداد الكلام على وجه تضمنت امورا متعددة
والفصل يقال تلك المتعالة او كلها والاختيار
ايراد الكلام جوابا عن سوال مقدر نشا عن كلام
سابق كما تقول جاري اخوتك فانه كلام محال
لا يمكنه على السوال بان يقول ما فعلت لئلا منهم
فتقول في جوابه امتا زيد فاكومتد واما هالد
فاهنته واما بشر فقد عرضت عنه وهذا لا تجيب
الامتدرد واما قوله نعمت فاما الذين في قلوبهم
زيج الامية فقد رفيه امما الاخرى والثاني
ان يتعاملها الكلام شاد على الكلام مبتدأ من
غير ان يتقدم الكلام عليها لا لتفضيل الكلام

جمل سابق بل لتفضيل جمل ذهابي فالتميز انما التفضيل
 مطلقا وهو قلمات الاول ان يكون لتفضيل
 ما جمل المتكلم والثاني لتفضيل جمل ذهابي
 فالاول ما ذكره اقول والثاني ذكرنا سابقا وبعد
 عند البعض ظرف من ظرف الذمانية لانه لكان
 من الظروف من الظروف المكانيه لست اهل اللغة
 وعند البعض ظرف من الظروف المكانيه لان
 من من قبل البهائم الست لكن استعبدت
 ههنا للذمان لكونه مضافا الي الذمان
 فالاستدراك ما بعد من الفراغ من حمد الله كثيرا
 ما يحذف منه المضاف اليه ولم ينوبال حذف
 شيئا من باب يكون معربا على حسب العوالم
 واذا ذكرنا المضاف اليه يكون منصوبا على
 على الظرفية بر تقديره في فعله ما بعد حمد الله
 لم يحذف المضاف اليه فلم يبق بغير ذكر منصوبا
 على الظرفية حذفت فان قيل فمضافا لما ذكر
 انما من انه مضافا الزمان فالاستدراك ما بعد
 من الفراغ قلنا لما خوف لفظه ومن في قيم لفظه
 حمد مقامه فكانه لم يحذف والمقصود وان
 وان

وان المضاف اليه ههنا مذكور العامل في نصبه
 عند بسويه وحجج النحويين فان قيل لم اوردت بسويه
 وقد منه قلنا انما انما ذكره فقله فان قيل امتنعت
 اللغاة في عاماله قال بعضهم هو اما وقال بعضهم هو
 بعده فلم قلت العامل فيه عند جميع النحويين قلنا
 الام في النحويين للعهد او للاجتر بنا على امتد
 وال خلاف المدوي فان قيل ان اما ظرف و ظروف
 لا يعمل في ظرف قلنا ان اما لقياسها مقام الفعل
 هو يمكن تعمل في الظروف خاصة حقا لترتبة الفعل
 وراية الفعل كاف في عمل الظرف لان في الظرف
 اتباعا اذ كل شي من الماكدناه لا بد وان
 يكون في زمان ومكان فصار الظرف مع كال
 كرتبه فيقع معمو لا لكل عامل فيه راية الفعل
 فان قيل ان عمل اما عند وجود اردن والمظه
 ممتنع لا نعم اما انما الضيق على القوي دانه
 باطل قلنا لا يجوز ان يعمل في بعد اردن بنحو
 معني اردن بعد الفراغ من حمد الله ولا يجوز
 انما ان يعمل في المظه بنا على معني اردن
 ان المظه بعد الفراغ من حمد الله لان ان تقطع

ما بعد ما عن العمل فيما قبلها لا فتضاها صدر الكلام
 الذي دخلت هي عليه لكونها لا ابتداء وللتا
 وكيد هذا اي قطع ان عمل بعدها فيها قبلها
 عند البعض وما عند البعض الا جز فيجوز عمل
 ما بعدها ان فيها قبلها وحال التذاع بين الغر
 بفان هو الموضع الذي يكون ما بعد ما ظرف
 ويكون ان مذكورا بعد فعلها طواما اليوم فاق
 خارج فالعامل في اليوم اما لا خارج لانهم اذا كا
 نوا ينعون فقد بم معمول ان عليها فهم امسح
 لتقديم معمول معمولها عليها واذ انتخ احد
 القديين فان كان المنتخ هو لان انتظام القدي
 مستلزم لان انتظام القدي في شئ اطلق بانتظام
 المتابعة لكنه ثابت القدي الا ول غواما تزد
 فاني ضارب فالتركيب غير جائد عند جميع
 التاميين لانواع عمل اما ضارب الا بالما
 س المبرد وكذا القراء وابن درنوبة فانهم
 اجازوا النصب ذبد بضارب وجعلوا تصحيح التقديم
 لما لا يمنع تقديمه خاصية لاما وان كان المنتخ
 هو القدي الثاني طواما اليوم فانا خارج فالتر

كيب

كيب جائد عند الجميع فمن شاء فليعمل اما ومن
 شاء فليعمل بنفسه اذ ارد ان كان المنفرد كل القدي
 من نحو اما ذبد فان ضارب لا خلاف لاحد في جوده
 ولا في ان العامل ضارب ونقطة بعد مضاف الى لفظة
 حمد وهو مضاف الى لفظة حمد وهو مضاف الى لفظة
 الله والحمد هو الوصف بالجميل على جهة التكميل
 ونقطة الله علم لذات واجب الوجود واما قوله
 اليه اضافته المصدر الى المفعول فاعلمه من وكر ان
 التقدير اما بعد حمدي الله في ذف المفاعل اعلى
 ياء التكلم لدلالة المقام عليه ونقطة ذي معنى
 المآجب وليس هو مقصود بالذات بد وصفه للنو
 صل في جعل اسم الجنس صفة لشيء رخصا وفي ذبد
 والقرن ولا يعمل الا بالاما مضافة ولا يضاف الا
 الى الا سماء الاجناس فسرنا جعل الانعام صفة
 الله تعالى وهو انما به بالحروف وهما جودا
 الماء لانه صفة الله تعالى وعمله هو مضاف الى
 الانعام وهو ابطال الحب الى القدي لا لمعوض
 مطلقا ولا لفرض وجعل جودا على انه بدل من
 الله فان قيل لم لا يجوز ان يكون صفة له قلنا

لعدم شرطها وهو المطابقة ما بين الصفة والموصوف
 نزيها وتلك الاثبات في الصفة ونظرة الله
 معرفة وجاعل نكرة فان قيل لم لم يتعرف بالاختلاف
 قلنا لان الاضافة لمنظية غير مفيدة للتعريف بل
 مفيدة للمتعريف بقوطة التنوين فان قيل كيف يجوز
 ان يكون بدلا والتكرار اذا بدلت من المعرفة فإ
 فالصفت حسن عند أكثر النحاة وواجب عند
 ابن الحاجب ولا وصق ههنا قلنا ههنا موصوف
 كخذوف تقديمه الله جاعل النحو فالبدل في الحقيقة
 هو الله فلهما اقيم جاعل مقامه قيل انه بدل
 ان المصنف ذكر الانعام وعقبه بذكره الخاص بعد
 العام حيث قال جاعل النحو في الكلام كما الملح في
 الطعام تنبيهها على ان هذه الجملة النعمية من النعم
 النظام وعلى انها المقصود والمراد وفي كلامه تنبيه
 النحو بالملاح ملحها والكلام بالطعام ضمنا والتنبيه
 هو الدلالة على شارة امر لا م في بمعنى بواسطة
 ما به التنبيه فلا بد له من شبه وله اربع اركان
 المشبه والمشبه به وجه التنبيه وهو المعنى الخاص
 اللذي يشتركان فيه وراية التنبيه ولا بد ان
 يكون

ان يكون منه عرض بمود والما المنسرد المشبه هو الموصوف
 والمشبه في الاول النحو والمشبه به الملح ووجه التنبيه
 الترتيب المقصود وعند استعمال كالمنها على الحد المهيوم
 وفواة المقصود عند الإهمال واداة التنبيه الحاف
 وغرض التنبيه مدح النعم وهذا من قبل تشبه المقول
 بالخصوص ووجه التنبيه في الثاني هو كون كل منها غداء
 الاكسام والكلام غدا ارا لا فهمام وبطل من العمل
 المتعارف وهو جمال الشئ رشيلا فيعدي ح الى معقول
 ملاحقا بالافعال القلوب او بمعنى الانجاد وهو الذي
 يقال له بمعنى الكلام الخلق في يتعدي الى مفعول
 واحد واردة الثاني يعرف ان يقدر تنسلا لان
 انتقاء القيد مستلزم لا تنسار المقيد في يتنى الخلق
 بانتقاء المشابهة لكنه ثابت مطلقا والمراد بالكلام ههنا
 ما ينكلم الانسان بلسان العرب هو بمعنى الكلام
قوله والصلوات على نبيه محمد **اقول** الواو للمطوق على
 محمد الله ومحمد عطف بيتان لنبيه فان قيل لم علق
 الطلوة ادلا بالاسم الصفة واخر العلم قلنا
 للتنبيه على ان الاستحقاق ههنا وضع لخلق الله
 فان الاستحقاق هناك فاعني وضعت سبدا الانعام

أي مندي الخلاق أصل السيد سوارا وسيد
 قلبت المواد بارفا وادغت الباء في الباء وهو جود
 صفة للحمد والالان بمعنى الالاهل والعيان أو معنى
 الاتباع أو بمعنى النفس والمواد ههنا أمثال المعنى
 الأول بديل ذكر الاماكن أو الثاني لبعثهم والد
 عار وذكر الاماكن تحصيل بعد التعميم لأجل العظيم
 والاماكن جمع حب هو جمع صاحب والاماكن
 أن الصغاب من رأي الرسول عليه السلام **قوله**
 يدا الاسلام **قوله** هو من التاكيد بمعنى الضحية
 والقصة اصله مور بد جن فذوق النوب
 للاضافة والياء في اللفظة لا لتفاد الساكنين
 وجرو على انه صفة لأصحابه حصول التعريف
 بالاضافة لكونها معنوية لان تاركه هم
 الاسلام في الزمان الماضي ولا نقط الباء
 من الكتابة لئلا يلا بالمرء فاسم قيل لم لا يتاخر
 بابه كما مر ببار التثنية عند التاء الساكنين فحزرت
 بجلالي التوم قلنا اذ لو كبرت لدم اجتماع
 الكراهة لان ما قبلها يكون بخلاف التثنية
 ولا جواز في الضم والضم اذ في الفتحة يلزم

بني

الصعود

الصعود من الكثرة إلى الفتحة وفي الفتحة يلزم التثنية
 والخرج من الكثرة إلى الفتحة ومعنى الاسلام هو التها
 بالله ورسوله واقام الصلوة وابتأ ما الذكوة
 وصوم شهر رمضان وحج البتات وجب ومعنى الخ
 يمان التصديق الشري فالأول علم فان قيل
 لم اختلفا لا يخلص سلام على الامان قلنا تنبها على
 ان التاء كيد تأ يثري القافرة وما الباطن فامة إلى الله
قوله فان الله لا يهدي القوم **قوله** الفار د اخل على جواب اما
 فان حرف من مروف المنبهة بالفعال والولد اسما
 والاعذ بمعنى الأول الذي لا يكاد يوجد
 صفة الولد وضمير ان الجملة الانية وهي جملة اردن
قوله لان لا تملكه ما كاسمه معود **قوله** اي د ا م
 وثبت لان النفي وهو ذا لا يفيد الانبات
 ويثبت الجملة الدعاء يتبع سامتها ومورفها
 اعاني قوله واي اهل الى بر مودودا جملة معزة
 بين اسم ان وخبها ولا قتل لها من الاعراب
 ولا ذال من الافعال المتأقفة واسمها هو الضمير
 المترفه الرابع الى الولد وفي خبرها وهما
 احدهما ان يجعل معودا خبره **قوله** كاسمه

متعلق به اولاً من الضمير المنزف فيه وقدم للبيع
والثاني ان يجعل كاسمه جبراً له وسعوداً بـ دل منه
وهو الاجه لعدم تعبد الدعار والتقدم والتأخر
اي لا زال كاسماً كاسمه اذا كانت الكاف حرف ج
ومثل اسمه اذا كانت الكاف حرف جراً ومثل اسمه
اذا كانت اسماً **قوله** واي اهل الخرب مود ودا **قوله** اي
محبوباً كانه قيل ذمة والله تعالى الملاح وتقدم
المعمول ما للبيع او للخص **قوله** واي الخرب مود ودا
اقول اي محبوباً كانه قيل ذمة والله تعالى الملاح
وتقدم المعمول ما للبيع او للخص **قوله** لما انتظروا
قوله اعلم ان لما اذا دخلت على الما في تكون
بمعنى الماين واذا دخلت على المضارع تكون
جاذمة واذا دخلت على غيرهما تكون بمعنى الا
تخوفه **قوله** اي كل نفس لما عليها حافظ اي
سائل نفس الا عليها حافظ فتكون فعال نحو لعم
اي ما عرف لما لمؤ وهي ههنا قد دخلت على الما في
فهي ظرف بمعنى الماين ومبني منصوب خبر والعامل
فيه اردت لا استظهر لان مضاف اليه والمضاف
اليه لا يعمل في المضاف لاستثناء كونه الثاني

عاملاً

عاملاً في نفسه لان العامل في الثاني علة ولا
متناع تقديم المضاف اليه طلان الاضافة وقاعدة
استظهر منزف فيه راجع الي المواد ونحو منصوب بمنعول
به لا تظهر الي الاقناع اضافة المسمى الي اسمه
فوسيد كذا واضافة العام الي الخاص كعلم النحو
والاضافة بيانية فلا مية نحو مسجد الجامع وانظروا
مع ما علم فيه جملة فعلية جرداً علة الاضافة لما اليها
تقديره اريد تلميظ ههنا انتظروا الولد محض الاقناع
فان قيل الجملة التي وقعت بيان اسم ان وجبها لا
تكون لها فعل من الاعراب فكيف تكون جملة انتظروا
جودة امثال قلنا هذه الجملة مود حرف عن رتبة لان
العامل في لما ارجت والعامل مقدم على معمول لما من التدبر
اقنا واستظهر جواب المسمى الاول بمعنى حفظ وقراء
عن ظهر القلب والمراد ههنا هو المسمى الثاني **قوله**
وكش عن **قوله** المود والمعطوف وجملة كش عن جملة انتظروا
وقاعله منزف فيه راجع الي الولد وضمير عنه راجع
الي محض الاقناع واليا وفي قوله تحفظه الاستعانة
وقد مبين عن مثل هذا بلان باليا والتشبه والقناع
ما للتشبيه المرأة رسداً وفصلة بين الثاني تولت

على وجهيهما والكثير جاذي عن اذ الله الجهل والمصدرا
اعني الحفظ اما مضافا الي الفاعل وذكر المفعول من قوله
اي كنوعه كحفظ الولد الماتع الا قناع واما مضافا
الي المفعول وذكر الفاعل من قوله اي كنوعه كحفظ
الولد واعراب احاط كاعراب كنوعه والمراد بمفرداته ماثل
الماتع في الاحاط ادراك الثاني والموصول اليه بتحملة
وكلاهما اي احاطة الولد الا عند مختص الا قناع بجميع
ما فيه من مفرداته واحاط ما كانه وحفظا غير بمعنى
الفاعل اي احاط بمفرداته واتقن كاحاط اعربها
والاقتان معرفة الثاني وبمعني وقوله من الثاني
بيان الموصول في قوله ما فيه وقال من الضمير
المستتر في قوله فيه فالعامل الظرف المستتر في قوله
فيه او من مجموع ما فيه فالعامل اتقن لا انت
عامل الحال عامل ذي الحال والتعوي يظن على
الماتل والتواعد وعلى ادراك تلك المعلومات
وعلى ملكة الحاملة من الادراك والمناسب ههنا هو
المعني الاول وقوله ومعني لفظا غير ان بمعنى
المفعول اي اتقن معنى ما فيه واللفظ فان قيل
ما الفرق بين التمييز بمعنى الفاعل والتمييز بمعنى
المفعول

المفعول قلنا هو ان التمييز يكون بمعنى الفاعل ان
أخذته وصفت اي فاعل فعل مذكور نحو طاب نفس زيد
ويكون بمعنى المفعول ان أخذته واصفه اي مفعول
فعل مذكور نحو طاب نفس زيد اي جزا الارض جوفان
قيل ان قوله من التحويلان وتبديل معنى وقوله معنى
ولفظا تميزان فاما الفرق بينهما حتى يوجد اجتماعها قلنا
ان الابهام الرافع اياه من التحويل هو الابهام الابن
في الاسم الموصول والابهام الرافع اياه معنى
ولفظا هو الابهام الكائن في المفعول الجملة اعني
وقوع الاتفاق على مفعوله وهو ما مع صلة لان
اتقان الثاني وقد يكون باتقان لفظه دمه وقد يكون
باتقان معناه وحده وقد يكون باتقانها جميعا وباتقان
لفظه وتركيبه واتقان بعض لفظه بعض معناه او كله
او بالعكس فقوله من التحويل رفع الابهام عن الذات
المذكورة ومعني ولفظا عن الذات المقدر فيها
متغيرات فلا استدراك **قوله** ردت ان المظنة
اقول ردت جواب لهما وجملة المظنة منصوبة بحال
على المفعول لا ردت اي ردت فلاميط وقت
استظهاره فان قيل ما الداعي الي هذا التقدير قلنا

فهو ان الاصل في الخبر هو الافراد وحقق كون الجملة
 مرفوعة المخل والمضمي البارذ في المظنة عائد الى الملة
 والتمهيد جمل للماضي ساركا في لاخذ بقية المظنة
 فيه والمراد به الاطعام والاداقة والغرض هو التعليم
 فنه شبه الكلام بالطعام والتعليم بالاطعام وفيه
 اشعار بان متعلق التعليم هو المائل القليلة وقوله
 من كلام الامام متعلق بالمظنة وكون من يسمي
 فظاهرا وجو كونها ابتدائية اذ بديهة واظهر بفتح
 الفاء وكسرها يقال للرجل العالم خبر تخبره الكلام وتر
 بينه وقيل مغلوب من ابرق قلب مكان فان قيل ما المناجاة
 بينه بينهما فلنا العالم بجمع العالم والبر بجمع البر
 بيان للحيوة والمتفق هو العالم على وجه اليقين
 والمطلع على شرفه وقوله اني جرد على لانه بدل
 من الامام مضاف الي بكر كنيته له وعبد القاهر
 جرد بانه عطف بيان له اجمع بين اسمه كنيته واسم
 ابيه وذكر بلاءه اعتبارا ببلاده والشرى بالغمر الموقن
 الزاب التدل وسقيه عبارة عن جملة معمودا وهذا
 مبني غارة العرب والمنوي موضع الإقامة ولا خل
 الجمله سفي وجعل من الارباب لمدم وقومها مدفع

المفرد متعلق بطبيعة اي يثبت فان قيل
 متعلق حرف جر من الحروف البارز المتضمنة بالاسم
 فلم دخل على الفعل قلنا الفعل بعده في تاريخ المصدا
 اذ تقديره متعلق ان يعلق فهو داخل على الاسم او
 عطف على المظنة على ان متعلق للعطف فان قيل يجب
 في متعلق ان يكون خبر ما قبلها قبله وههنا ليس
 كذلك قلنا ما بعده في قوة الجذر ما قبله هو لان
 العلق من الدوام التاميط والطح والطبعة في
 اللغة واحد وهو الحصة التي يهل جيل عليها
 الانسان والمراد بالطبع ههنا الذاة والموصول
 مع طنه انني ما ينبغي مرفوع المائل بانه فاعل علق
 والمتنبي المتفتح والسيلان وقوله من لفظه
 منصوب قل حال من فاعل يعلق فان قيل لم قدما
 الحال اي من لفظه على ذي الحال لا يتبع في
 الطرف للسمع ويناسب فاعل ينبغي الحال
 اي هو جمع وهو المعلن وفي الكلام من تبيين
 قوله فظلت في غملة المضبوطة اقول الفاء العطف
 على قوله اربت اول الجهد ارد النظر ههنا تعني
 بمعنى الفكر لان النظر اذا استعمل يعني

يكون بمعنى الفكر ومعنى تعني الغضب وبالي
بمعنى الردية وبالألم بمعنى الرحمة والغميم
المجرد في قوله كثرته راجع إلى عبد القاهر
والمنظور طاعة صفة الماخضرة فان قيل المنظورة
لا تنفع صفة لها لعدم المطابقة والجمعية فلنا الظنة
إذا أسندة إلى ضمير الجماعة كان حكمها حكم
الفعل في جوازها فاد والجمع نحو النار جاشت
أدماين فان قيل إذا جاز الأمرات فلم أها الراد
قلنا الكونه أحقر فوجدت أكثرها تعاونا الظار
بالمعنى على قوله فظلت أو للجد أو فها المورث راجع
إلى الماخضرات والتعاور هو الدال بوجوب است
تداول هذه الكتب الثلاثة أكر من تداول الباقي
من تداول الباقي من كثرته ان كانت وجدت
بمعنى صادفت يكون أكثرها مفعول له الأول
الهمال والماءات ومعطوفاً عليه لا منه بدل
البعض من الكل وان كان بمعنى علمت يكون
أكثرها مفعول الأول الجمل والماءات والتمتمة
معطوفاً عليها مفعول الثاني وتعاور انصب
على التهيئة فكان واحد من الملائكة والتمتة
والجمل

والجمل اسم كتاب الإمام عبد القاهر فاستظلت
ان اكلفه جميعها الفاء فيه كفاء وهو فوجدت
الاستظلاله عند الشيء وطولاً من طال وهو
كل ذم فلهما نقل أبي باني الاستعمال صار متدياً وتله
ان الكلفة مفعول استظلت والضمير البارز مفعول
للكلفة راجع إلى الولد وجميعها مفعول الثاني والضمير
راجع إلى الكتب الثلاثة في القراءة والظيلة وجملة
وان احتمله رخصها بجملة ان الكلفة وعطف عليها أي
وان اجعله هاملاً لها كراهته ما فيها أكر
هذه مصدر منصوب على أنه مفعول له استظلت وهو مضاف
إلى المنعول وذكر الماعل متروكة تقديره كراهته ما فيها
أي في الكتب الثلاثة والضمير المستتر في الخلق راجع
إلى الموصول من الأشياء المعادة أي المكره بيان للموصول
وان كانت لا تخلو عن الافادة الواو والهمال
وان للشرط في الامل وضرراً للوط واسم كان مستر
فيه راجع إلى الاشياء وحبره جملة لا تخلو وقوله
عن الافادة متعلق بقوله لا تخلو فاستصغيت
منها هو استظلت وهو من الفقاء وضمير المورث
راجع إلى الكتب الثلاثة ونسبت عن كل منها

التنوين في كل عوض عن المضاف اليه أي نفي من كل
واحد من الكتب الثلاثة فان قيل ما وجه تعويض
الكون عن المضاف اليه بمنزلة التنوين في المضاف
فلما ترك المضاف اليه للدلالة على انما ناسب ان يصح
موقع التنوين ساكنا ككلمة ماصدرية لمفاتيح
التكرار ولا يحسن ان يكون موصولة لان المعنى
ليس المثلة المتكررة فان قيل لم قلت ولا يحسن
وما قلت ولا يجوز قلنا لان نفي المتكرر قد يكون
بنفي تكرر المضاف معه راي تكرر ساكنا رفع
جود كونها موصولة الا انه لا يبرها نفي المتكرر
لا يحسن والضمير تكرر راجع الى كل على التقدير
الاول في ما على الثاني استغناء للمنفرد
الاستغناء عن الثاني ثقيلة وهو معنى المفاخر
الاستغناء عن الثاني
حال كونها مفاخر المذمومة هو بالذال المهملة المتددة
والادغام جعل الشيء ذخيعة ويجوز فيه الذال
المعجمة والبيان ومدفعا له في قوله فضل
الصيغة وفي رعاية عباراته القصيرة ورعاية مصدر
مضاف الى المفعول وذكر كماله على مشروكة والعيارة
جميع عبارة من العيون اما من المعنى الى اللفظة
في

منصوب على انه مفعولة
او على انه حال من نصبت
اي مستغناء والمفاد مصدر
بمعنى الاسم مفعول بمفاتيح
الاحادة والافادة اي
استغناء لاعادة واستغناء
لافاضة واحزاب استغناء
ولا استقلال عن الثاني
قليلة غير مدغم انتصاب
غير على الحالية من فاعل
استثبت

في الكلام وما العكس في المحاطب والضمير المجرور راجع الى
عبد القادر ولم اطو ذكر شيء من ما فيها الواو للمفاتيح
والجملة معطوفة على جملة استنصبت او نفي اي ساطو
يت وما ذكر ذكر شيء من ما ذكر الكتب الثلاثة الا
ندراو شاع فيها بينهم كلمة ماص موصولة وجملة مدر
طتها والموصول مع الملة منصوب على الاستثناء والمنفرد
او البدلية من ذكر شيء يستند المضاف الى ذكر ما ند
او جرحه على البدلية من شيء في يكون الذكر المقدر عين
الذكر المذموم فان قيل لم لا يجوز ان يكون بدل من
الضمير المجرور المتصل بالمائل قلنا لفساد المعنى اذا
التقدير ولم اطو ذكر شيء من ما ذكر الكتب الثلاثة الا
الكتب النادرة وضوبه بينهم راجع الى النحاة بقريضة
العمال ولم اذ فيه شيئا يخلو السامع في هذا
المعنى على ما ذكر الكتب الثلاثة شيئا اجنبا عن الكتب المذكورة
كثرة الاماكن بالزيادة حرا اي جديدة و
الموصول مع ملته منصوب على الاستثناء او البدلية
من شيئا واسم كان مسترفيه راجع الى الموصول
وخبر خبرا وقوله بزيادة متعلق به قد ام لمسمع
وترجمته بكتاب المصباح الواو للمفاتيح على

على استصفاً أو على جملة لم اذ يقال ترقيم كلامه
 اذا قسم ببلات افرق المراد بالترجمة ههنا التسمية
 اي سمي هذا المصباح المتصفي
 اي ليسر الولد بالترادف هذا المصباح وما قبل كما يشتر
 بالمصباح وينبغي عطف على قوله يتضي واي
 يتم بما تم آثاره اضافة المقام الي الآثار اضافة
 المصباح العام الي الخاص بقدر ما تم ففة المقام جمع
 منهم تعني التسمية والمداد من الآثار لتوايد آثارها
 صلة منه وكسرة على خمسة ابواب المواد للعطف على
 جملة ترجمته والضمير البارح راجع الي كتاب المصباح
 والكسح والظن عند الشراي طوسيه وجعلته مثلاً
 على خمسة ابواب فهو مستط من الكسر لطاير جناحيه
 اذا فتح حتما الي نفسه وجعلها للوقوف وانقص
 اي سقط المص غبها بالظن ثم اثبت ما هو من
 لؤامه فكانت فاهري جو العلم في جمع المتصريفات
 سكن من الطاير جمع بناميه الباب الاول في
 الاصطلاحات النحوية اهل باب يوب بفتح الواو
 بديل ابوان وهو في الاملاب البيت فكلمات
 المدخول فيه انما يكون بعد المباداة عنه كذا لك

الدخول

الدخول في مثوله انما يكون بعد المباداة عنه الباب
 مرفوع بانته مبتدأ والاول صفة والجار مع المرفوع
 حيز المباداة والاصطلاحات النحوية وهو في المرفوع اتفاقا
 جماعة على تخصيص شئ والنحوية صفة الاصطلاحات
 وبه كونها صفة مع عدم المطابقة منصرف المطلوبة فان
 قال ان النحوية ليست بفعل ولا معناه فلا يصح الاستناد
 فلنا الياء فيها التثنية فالنحوي في الاصطلاحات المنووبة
 الي النحوي فهي بمعنى الفعل فان قبل ان المصدر لا يشتر
 ولا يجمع فلم يجمع هنا قلنا هذه انما هي بقية الانواع
 ولان معناه اما ان اقدم به الانواع او كان من البري
 وجمع وهنا قصد الانواع بمعنى الاصطلاحات فان قيل
 وجعلته على خمسة ابواب فلنا هو ان المباحث عنه اما ان
 يكون موقفا عليه للمباحث الانية او الاول هو
 الباب وان كان الثاني فلا يخلو من ان يكون البيت
 من جهة العاملة او لا فان كانت الاول فلا من ان
 يكون العامل فيه لمعاً قياساً او نظراً سماوية او مغوية
 فالاول هو الباب الثاني هو الباب الثالث والثالث
 هو الباب الرابع وان كان الثاني وهو ان يكون
 البيت من جهة العاملة فهو الباب الخامس فان قيل

الباب الثالث الأول على الثاني على الثالث
 وهكذا إلى الخامس قلنا الأول متر فلما ترانفا أن المبين
 عنه منه هو الموقوف عليه للمباشرة الآتية وأما الثاني
 فلأن العامل فلان العوالم فيه قياسية وهي كونه
 مطردة مقدمة على التمامية التي هي غير مطردة وأما الثالث
 فلأن التمامية لكونها معلومة بالقلب والبر مقدمة
 على المنوعة التي لا تعرف إلا بالقلب وأما الرابع فلأن
 طه المقصود من التمام معرفة العوالم لا معرفة المعرفة والذكر
 والذكر والتأنيث وغيرهما المبين عنها في البيان
 الخامس كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع
 فهي كلمة إن من الفاظ المصطلات فيما بينهم لفظة
 الكلمة فان قيل لم قدمها على سائر الألفاظ المصطلات
 قلنا العجيبين الأول أن معرفة الكل موقوفة على معرفة
 والثاني أن موضوع النحو هو الكلمة لأنه بامتناع
 عن اعوارظها الذاتية من الأعراب والبناء ومعرفة
 الموضوع قيل زيادة البنية فان قيل إن اللفظة
 سهل ههنا غير واقعة موقعها لما فيها من التعرض
 لها طه الأفراد والموقع موقع التعريف لأن
 الكلام بيان معنى الكلمة الأملأهية والتعريف

الحق يكون

إنما يكون للحقيقة لا لا فلا فادعنا إلى أن نترك لفظة كل
 قلنا إن أهل التربية لا يفتنوا في اعتبارات المحاب
 المنعول بل إلى جهة تركيب الكلام وأذلك وقع لفظة كل
 في تزيينهم فالمنعود بيان أن الكلمة في عرفهم
 على أي شيء مبني فإلا لموضع ليس موقع التعريف
 قصد أو هو أي كل لازم الإضافة فان يكون مذكرا
 كان المضاف إليه مذكرا أو يكون موصوفاً كان المضاف
 إليه مذكرا أو يكون موصوفاً كان المضاف إليه موصوفاً
 وهما موصوفاً لا إضافة إلى المص وكذا أنت الفعل
 المندي إلى ضميره اعتي دللت فان قيل لم قدم تعرض
 الكلمة عليها قلنا لأن معرفة المرفق أقدم ومن قدوما
 عليه نظر إلى أنها المقصودة من المرفق ثم التعريف شمل
 على قبول حجة أمدها كونهما ملفوظ بها فان قيل المذ
 كور في التعريف هو اللفظة فلم قلت كونهما ملفوظا
 بها قلنا لا شعرا بأن اللفظ الماء قوت في التعريف
 عنصري الملفوظ واللفظ في اللغة الرقي يقال لفظة
 الرقي فيق إذا رسمت وفي لفظة به الإنسان
 قلت حروفه أو أكثره وقبل ما ينلفظ به الإنسان
 أو في حكمه مراد كان أو شعرا فان قيل

تعريف اللفظة غير جار مع المجرور المنوي في مثل
قرب فاقه كلمته وليس المنوطة وغير مباح لدخول
الركبة الاعرابية فان قيل تعريفه صادق عليها وصدق
عليها وصدق عليها بموجب صدق الكلمة عليها ^ق بعد
باقي العبود عليها انتهى قلنا الجواب عن الاول ان المراد
من اللفظة ما كان منوظا به حقيقة كزيد او كمها
كالقمار المتكئة والمنوي في مثال قرب وان لم يكن
منوظا به فكما به لئلا يجازي احكام اللفظة
عليه من خذالة سناد النعل اليه وحجة العطف عليه
مثال الجميع قوله ست اسكن انت وزد وجرة الجنة
والجواب عن الثاني ان قيد الاستغلال مراد وان لم
يكن بلفظه ^ق هو المجموع فان قيل لم افكار اللفظة
مدون الصورة والنطق والقول قلنا اخص من الصورة
واطلاق النطق على المنطوق غير متهور ولانه
معنى ادراك الخطي كما هو بمعنى اللفظة والحكم
والقول بطلان غالبا على المركبة وقد اشرنا بقدا للفظ
عن الدوال الاربع المشتركة للكلمة في الدلالة على
المعنى وهي اي الاول الاشارة والعقد والنصب
والخط فان قيل ان التارة في قوله لفظه لا يحسن

قلنا

قلنا للمودة فان قيل ان اريد باللفظة اقل ما يطلق عليه
اللفظة كجملة الاستفهام يرد ان لا يكون ما سواه كلمة
وان اريد بطلا عدد خصوص بروج صاعدا مع كونه
جملا قلنا خارا ولان الموار هو الاقل وهو للتبني على
ان لا يكون ان قال منه وثانيان المراد وهو الاصح اي اللفظة
الواحد في عرف النحاة فيد حل مثل عبد الله علما فلا يخرج
منه شيء اطلاقا وبما لا والقيد الثاني من القيود الخمسة
الدلالة اي كذا اللفظة دلالة على معنى هذا من هو
من قوله دللت على معنى والدلالة في اللغة ايصال الطريق
والاشراف اليه وفي الاصطلاح ما ينشأ من اللفظة
وقد اشرنا بهذا القيد اي الدلالة على معنى ^ق من
هذا مفهوم من قوله دللت على معنى والدلالة
في اللغة ايصال الطريق والاشراف اليه وفي الاصطلاح
ما ينشأ من اللفظة وقد اشرنا بهذا القيد اي الدلالة
على معنى من الفاظ المهملات وهي التي تتركب من حروف
غير موضوعة باذان معنى وهي اي الفاظ المهملات
مشركة للكلمة في كونها لفظا ثم ان كل واحد من
اغص اللفظة والدلالة على معنى تبين ان يكون

بناء للكلمة بالنسبة الى ما يشترك في كل واحد منها وفضلها
انما بالنسبة الى ما لا يشترك فيه هذا بناء على قولهم ان
احد المتدينين المذكورين في تعريف اذ كانت اعم من الآخر
اهم منه وجوابه ذكره للدلالة على كمال هذا البناء
والنبة الرابع كون ذلك المعنى الذي دللت اللفظة
عليها مفرداً وهو اي المفرد في اللغة هو الواحد وفي الاصطلاح
ما لا يعتمد الدلالة تجزئة لفظه على جنس ومناه وقد اختلف
به عن مثل الرجل فانه يدل على معنيين اذ الالف واللام
على التعريف رجال على ذكر من بني آدم وجاء هذا اليلوع
فان قيل اليس قد خرج من التعريف مثال الرجل بالافراد الملام
به التاء اللفظة اذ افراد اللفظة يتلذم افراد المعنى فذكر
المفرد قلنا انما يكون ذكره متدرجا اذ الم يكن الا افراد وليس
كذلك لان مثل الرجل لثمة مستفاج الحرف بالاسم
قد تنذر لامتدالة لفظه واحدة عرقا حيث يصح اطلاق
اللفظة الواحدة عليها فلا يخرج امثال هذا بقوله لفظه
فلا بد من ذكر المفرد اشرافاً عن اشل هذا فان قيل ان
التاء في اللفظة وان لم تكن عن ذكر المفرد لكن ذكر
المفرد ~~تلك~~ يفني عن التاء اذا المعنى المفرد لا يكون

مدحولا

ولولا الا اللفظ مفرد فاللفظ اذ في من لفظه قلنا ان
مثل عبد الله علاما يدل معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد
فاذا المعنى لا يتلذم اذ اللفظ فلا بد من التاء والمو
ذهب بالافراد في لفظه اشرافاً عن مثل عبد الله علاما فان
ن قيل ان عبد الله علاما فان قيل ان عبد الله علاما فان
ان يكون كلمة ان لو كان كلمتين لكان لكل جبرية معنى
مفردا لفظه فلا وجه للاشتراف عنه قلنا مثله لا يبعد
كلمته بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الله سبحانه اعرب
المضاف والمضاف اليه في قوله جاءني عبد الله الي
كلمة الواحدة لا تنرب باسرايين فقلنا هذا لكن براد
ان عبد الله علاما يصدق عليه اللفظة كما ان فان الاعراب
بالمقتضى تجوز ان يكون باعتبار المنقول اليه كلمة
وباعتبار المنقول عنه كلمتان فان قيل اليس الفتية فصل
عن ذكر المفرد بالتكثير الكائن في معنى اذ التنوين
التكثير في الاسم الواحد يقتضي الافراد فكذلك المفرد
متدرجا قلنا الفتية انما فصل اذ كان المفرد والواحد
متأخرين لكنها ليس كذلك اذ المعاني الواحد قد يكون
مفردا نحو ذبده وقد يكون مركبا نحو الرجل فالواحد
عام وذكر المفرد للاشتراف عن الواحد المركب وقد ذكرنا

لا يخرج بقوله لنظرة مع قوة دلالة على الواحدة
فكيف يخرج بقوله معنى والتد الخامس هو الوضع وهو
في اللغة ظاهراً وفي الاصطلاح فمخصص وبغاب
من أطلق أو احتص الشيء الأول فهم منه الثاني
الثاني وقيل تعين اللفظ للدلالة وقيل جعل اللفظ
أولاً لمعنى من المعاني مع قصد هم أن يعبروا
عليه بين القوم وقيل جعل اللفظ دليلاً على المعنى والمراد
بالوضع ههنا هو المعنى الأول لئلا يكون ذكر الدلالة
وذكر المعنى متدرجاً وقد احتج بهذا القيد عما ينلظنه
العامة وخبرونه فويرسب في يوسن وعن أخ فانه يكون
بالوضع الطبع على الوجه لا بالوضع وكذلك
أخ بالمهملة فانه يدل على المعان بابا الطبع أيضاً
وكذلك احتج به عما يدل بالفتل فان قد ات المتأخر
أما ان لا يكون له دلالة على معنى ما أو كانت له
دلالة عليه فان كان الأول فقد خرج بقوله ولت
على معنى لا بالوضع وان كان الثاني فظاهرات
دلالة لت ليت بابا الطبع فتعين الوضع فيكون كلمة
لمصدق تعريفها عليه ان الميزق له دلالة على معنى
بمطابق استعمال الخطأ فلا يخرج بقوله ولت على معنى
ولا بد

ولا بد من ذكر الوضع للاختلاف عنه فان قيل ان الوضع يعني عن ذكر المعنى
لانه لا يكون إلا للمعنى قلنا نعم الا وان دلالة عليه ان
مينة وهي مرجوة في التعريفات فان قيل فلا يكون المجاز كلمة اذا المعنى
المجازي ليس بالوضع قلنا دلالة المجازة على معانيها المجازية بأ
عتبار الوضع فيكون المجاز كلمة لمصدق تعريفها عليه ما ذكر من
المباحث شرح القيد المذكورة في التعريف فان قيل لم دخلت
الفاء في قوله فري كلمة قلنا لان المبتداء اذا تضمن معنى شرطه
جاء دخول الفاء في الخبر وذلك على قهين احد هما ان يكون
المبتداء اسماً وموصولة صلة فعل او ظرف وقائسها ان
يكون المبتداء اسماً ذكر موصوفة باحد هما وقوله كل لفظ
دلت على معنى من قبل الثاني لان كلمة لا نكرة موصوفة
بالفعل اختي دلت وتوسط الضمير بين المبتداء والخبر
للتوضيح قد مر في التاء نيت الفعل المبتدأ في خبره كالقائه
فان قيل ما فائدة دخول الفاء في الخبر قلنا هي الايدان
بان استحقاق اللفظ لسميتها كلمة انما هو سبب ودلالة
لها على مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرفع بالدرهم
في قوله كل رجل درهمين فله درهم انما هو سبب
الايدان ولو تركه الفاء لم يكن في الكلام ما يفيد
وجمعها كلمة وكلام فان قيل لم يبين الجمع مع انه

من وصفته لا هذا الحرف قلنا اما لدفع وهم من يتوهم
ان الكلام جميع الكلمة كالكلامة واما تصديق بقوله
غير مدح فضل التصحيف فان قيل ان الكلمات جميع و
الكلام ليس بجميع بل هو اسم جنسكم وقره كما يترق
بنه وبين واحدته بالمتا وولها بان جميع لانك الفهم
الراجع اليه ولانك و صفة وليس كذلك كقوله تعالى
ترفون الكلام عن مواضع **وقوله** اليه بعد الكلام الطيب
قلنا اختلفوا فيه فقال بعضهم انه ليس بجميع وقال
بعضهم انه جميع والمص من التا ثلثين بجميعه فان
قيل ما الفرق بين الكلمة والكلمة عني بجمعه **قلنا**
الكلمة جميع كثر ينسب اول ما فوق القرية بلا قرينة
والكلامة جميع قللة ينسب اول القرية وما دونها الي
الثلثة بلا قرينة اذ كل جميع سالم جميع قللة **قوله**
وهي ثلثة انواع **اقول** فان قيل ان الكلمة
اسم من الاسم لانه احد انواعها واحص منه فيكون
نفسها الي هذه الانواع تقسم التي والي نفسه
والتي غيره **قلنا** الفهم راجع الي الكلمة باعتبار ما رزها
ختمه لا باعتبار انهما اسم فالمعني ان الكلمة
جنس فته انواع **قوله** وفعل وحرف **اقول** فان قيل لم

يسمى

يسمى الاسم اسما والفعال فعلا والخراف قلنا
اما الاسم فلكونه ساي على الفعل او لكونه علامة للمعاني
واما الفعل فلللالته على فعال للفعال واما الحرف
فلانه ياتي في الطرف او لكونه متحرفا تارخا الي الفعل
وافري الي الاسم فان قيل لم قدم الاسم على الفعل
والفعال على الحرف قلنا لكون الاسم مندا ومندا اليه
والفعال لا يكون مندا اليه والحرف لا يكون مندا
ولامندا اليه ووجه الطر على تعريف المص ان كل كلمة
ان كانت حديثا وحدثا عنه فهو الاسم فان كانت
حديثا لا يكون حدثا عنه فهو فعل وان لم يكن
شيئا من ذلك فهو حرف وقد بين الطر لوجوه اخر الاول
ان كل كلمة اما ان يكون دالة على اقتران الحدث
باعد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والمستقبل
دلالة وصفته او لم يكن دالة عليه والاول هو
الاسم والثاني هو الحرف والاول اما ان يقترب
باعد الازمنة الثلاثة او لم يقترب بذلك والاول
هو الفعل والثاني هو الاسم وقد المستقل بانه الذي
ي يتم الجواب به فان قيل فعلى هذه بلذم ان يكون
الموصولة من قبل الحروف لان الجواب لا يتم بها

بل يحتاج الي ذكر القلة قلنا ان الوضوح معتبر الواضح
 حين وضربنا لم يصح شرطه في دلالتها على معانيها
 ذكر القلة فان قيل ويلزم ان لا يكون غرضهم وفي
 ولا عرفا اذ يتيم الجواب ببرها اذ قيل هل جاز ذلك
 قلنا انه فلم مقام اجمالة والثالث انا ظنه هذه
 الانواع الثلاثة يبررها عن جميع ما في البال ولو
 كان هناك قدم رابع لدم بقا رشي وفي القلب
 لا يمكن التصريح عنه والاذم منق وكذا المثلهم **قوله**
 فالاسم ما جاء وذا ان حدث عنه **اقول** قدم الكلمة
 اول الي الانواع الثلاثة وفرها ثانيا بالاسم والفعل
 والحرف وادادنا ثانيا ان يتعرف كل واحد منها
 ففرق الاسم بجوذا الحديث عنه اي بجوذا كونه اذ في
 معناه فان قيل ما الفرق بين الاسناد والاخبار
 والحديث قلنا الاسناد اعم منها لصدقه على
 المستكن في الامر والنتائج بخلاف الاخبار والحديث
 يثبت لان من لوازمها احتمال الصدق والكذب
 وهو لا يحتلها فان قيل فلو قال المصنف
 الاسم ما يتبع سندا اليه اذ في معنى المسند اليه
 لكان اصوب لافول المستكن المذكور قلنا التعريف
 بمراد

بعد الحديث وجوذا الحديث عن الاسم لا ينفك عنه
 من حيث انه اسم وانتقار روه في بعض المواضع لاهي
 غير مانع اذ المتبر اصل الوضوح فان قيل ان التعريف
 للتعيين وكلمة او للشك في ذلك ها في تعريف الاسم غير
 جيد قلنا ان او للتعيين لا لتكثير **قوله** كزيد والعلم
 والجهل **اقول** فان قيل لم او روه ثلثة امثلة قلنا تبيين
 ما على ان الاسم ينقسم الي اسم عين والذال على منتهى قائم
 بذاته كزيد واي اسم منتهى وهو الذال على معنى غير قائم بذاته
 امته وانه فصح وجود في العلم وعد في الجهل فان
 قيل لم قدم اسم عين قلنا لان **الاسم** بذات اهل العلم
 بغير فرع فان قيل لم خص قوله العلم من الجهل بفتح
 وفي ابره اذ مثل اسم المعنى مع انه اسم المعنى كزيد قلنا
 فرغنا للاسم العلم وتربها **قوله** ولا في معنى ما حدث
 عنه **اقول** الماعلم المقص من الاسماء ما لا يجوز الحديث
 عنه وكذا لاسماء الآز منه للظرفية فلو يكون التعريف
 شاملا للكل الاسماء فان قيل لم لا يشملها ما الجداء
 الاول من المعنى قلنا لان كل ما انصب وحدث منها
 لزم ان يكون مرفوعا الموصلة المحل فليدم ان يكون
 المشي ر الواحد منصوبا ومرفوعا حالة واحدة وهو قال

فان قيل كون المثنى والواحد منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة
 باعتبارين مختلفين بما ذكرنا وقع الارشاد في قولهم في
 قولنا يحكى درهم فانه من حيث انه يد هو الجارح و
 من حيث انه مبتدأ مرفوع قلنا نعم يجوز ان يكون الثاني
 الواحد منصبا بمقتضى ان اذا كان معناه قابلا للتقدير
 باعتبارين مختلفين وما نحن فيه ليس من هذه القبيل لان
 المصوب بتقدير في شاعبار وقوع المفعول فيه لا يمكن
 ان يكون مرفوعا كذا عندنا عنه بخلاف ما ذكر لان الباء
 زائدة والمعنى يحكى درهم فان قيل في ايراد المثنى
 اذا كان من قبيل الائمة للظرفية نظر لانها لا يلائم ما
 الظرفية لانه نص بسبويه على عدم كونهما لادامه للظرفية
 في الكتاب فانه اذا انقضى ذيدا اذا انقضى عن فمضي
 وقت قيام ذيد وقت فعود عن فوقع اذا في المثال
 المذكور مبتدأ في الاول وخبر في الاخر انشد غير بسبويه
 وبعد عند بالهو نفسي من عند اذ اخرج اصحابي وليست مما
 فان اذا في البتة جردا لم يمتد على البديهة من عند كذا
 انما انهم حكموا عليه بانه منصوب المفعول على المفعول به لوقوع
 الفعل عليه في القرآن في اويل القصص نكرنا وجمع فقه
 والفعل الواقع عليه اذكر مذكورا ومضمر في قوله تعالى

واذكر

واذكروا انتم قليلا منصنوت فذكركم وقوله تعالى واذ
 قال ربك اي اذكر وقت قوله ربك وقوله واذ قال
 الله تعالى اي اذكر وقت قوله الله قلنا عدم تناول الجذر
 الاول من التعريف لا يتوقف على لزوم الظرفية اذا الظرف
 مطلقا لا يضر ان يقع كذا عندنا مراده بالظرف الان
 مالا يستعمل الا ظرف في الجملة لا مالا يستعمل الا ظرفا
 فان قيل ان اسماء الافعال اسماء بمعنى الافعال
 فلا تخداعها ومن معناها فلا يصدق التعريف عليها قلنا
 ان اسماء الافعال اسماء مصادر الافعال بتقدير
 والمصدر ما يحدث عنه فلهي في معنى ما يحدث عنه فان
 قيل الحكم على الاسماء الائمة للظرفية بانها في معنى
 الوقت والمكان مطلق فتشعر لانها ليست كذا وكذا
 الحكم عليها بانها في معناهما مع اعتبار وقوع
 الفعل فيهما مسلم لكنه غير مفيد لان الوقت والمكان
 اذا اتقوا بهذا التبداء اعتبار وقوع الفعل فيهما
 يصح الحديث عنه فظهر ان الاسماء الائمة
 للظرفية ليس في معناها ما يحدث عنه قلنا تخار الشق
 الثاني وقوله غير مفيد اذ القيد المذكور يجوز ان
 يكون من عوارضه لان لو اذمه فاذا اعتبر عنه

بأذا وبتن اغيد ذالك اذا اعتبرته بلفظ الوقت و
المكان فلا فروع في معنى ما تحدث عنه او تقول ان
ان الاسماء الازمنة للظرفية فحب اخر الوضع هو
صوتها بمعنى الوقت والمكان واما النصب بتقدير
في باعتبار رد فروع الفعل فيهما فهو امر عارض فلا اعتبار
رله قوله فقط ومن علاماته اللغوية دخول الالف و
الآم اقول كلمة من للتمييز اي بعض علامات
الاسم اللغوية فان قيل يفرق منه ان له علامات
غير اذكر فلم لم يذكرها قلنا علامات فربان معنوية
ولفظي اما اللفظي فعبرت ثلث في اولة واثنان
في اوسطه وخمسة في اخره واما الثلاثة في
في اولة فالاولى للآم وحرف الي وحرف انتهاء
واما الاثنان في اوسطه فالق الحكي وبار
الضعف واما الخمسة التي في اخره فبار والنسبة
وبار الاضافة والتثنية ونون التثنية ونون الجمع
وعدا ذلك معنوية وذكرنا المص بعض علامات اللغوية
لشهدت ولم يذكر المعنوية بأسرها لانها لا يعرف
بالناس الظاهرة فيها فاعتار فان قيل لم لم يقال
دخول حرف التعريف لئلا دل على التعريف كما في
قوله

ع ٢ من اظهر امصايم في امصرف لم لم يقال دخول
الالف ودخول الآم قلنا اما الاول فلان اصل
الميم هو الآم او هو قليل فلم يعتبره اذ هو ليس
بجذر استغنى جمع العلامة واما الثاني والثالث
فلان ما ذكره المص شاملا لهما من غير عكس فان
قيل لم لم اخصص الالف والالف قلنا المفردات
موجودة قال التركيب فلو قال ذالك لفرق منه ان
وجودها فامة للاسم فان قيل لم اخصص دخولها
بالاسم قلنا لانها مفردات التعريف والتعريف متبع
الآ في الاسم فان قيل نحن نحدد هما داخلين على الفعل
كما في على الفعل كما في قول الشاعر وسير خرج اليربوع
من نافقائه ومن حجه النية التخصيص قلنا هو مما لا
يعتد به لقلته وقدرته والثاني عرهم في القفاة بمعنى
الذي واستعمالها على هذه المعنى في الفعل ايضا
فان قيل لم قدم دخول الالف والآم على حرف
الي قلنا لانهما علامتان متصلة فلا فرف البرقات
قيل ان الدمول امر معنوي فكيف يجدر من العلامة ان
اللفظية قلنا جعله ضربا باعتبار المستطوع فان كلاً من
الالف والآم وحرف الي امر لفظي فلا ف الاضافة

والاسماء **قوله** هو الرجل الذي **اقول** فان قيل لم
 اورد مثالين قلنا يوجد مثال من ذوي المعنوية
 وغيرهم **قوله** وحرف الجر **اقول** الظاهر انه عطف
 على الالف واللام اي ومن علامة المنفية دخول حرف
 الجر فان قيل لم اخص دخول حرف الجر بالاسم قلنا
 لان حرف الجر انما وضع ليعبر معاني الافعال التي
 يتعدى بنفسها الى الاسم بعد فعل سواء كانا بنفسها
 او تقدير فان قيل لم قال حرف الجر ولم يتعدا الجر قلنا
 لئلا يتناول جر المضاف اليه با المضاف والا ما
 لب من العلامة بل من العلامة المعنوية فان قيل
 لم جعلت حرف الجر قلنا لان اسمها لم ينصود حولها
 الا على الاسم مكملت الحركة التي لا تكون الا في الاسم
 وهو الجر اذا لم يعارضه شبهة الفعول فلا تنقض
 بالحرف المشبهة بالفعال فان قيل ان اردتم باهتص
الجر بالاسم ان الاسم مطلق مخصص به تنقض بالفعال
 لواقع مضاف اليه لاسمات الزمان خوف ذلك يد
 يقوم مبدف فان يتو جر فلا وان اردتم اي
 صورة الجر تخص به بنفسه تتبع قوله لما لم يكن
 الذين كفروا قلنا المراد ان الجر الذي يظهر

العامل

تخص

تخص به صورة وتقدير الفعل والفعول لواقع مضاف
 اليه في فاء ويل المصدر وهو اسم **قوله** والتثنية
اقول اي ومن علامة المنفية دخول التثنية وهو
 ساكنة تنبع حركة الاخر لا لتأكيد فان قيل لم اخص
 دخول التثنية بالاسم لان التثنية شبه افام تثنية
الممكن وتثنية قلنا التكبر وتثنية المعوض عن المضاف
 اليه والتثنية المقابلة وتثنية الفرق والتثنية القالي
 والاربعة الاولى شبه به امثله الممكن فلا تلق
 بين المعرف وعدمه والفرق بشبه لا يتصور الا في الاسم
~~والتثنية~~ التكبر فلا تلق بين المعرف والتكبر
 اذا المعرف وعدمه لا يكونان الا في الاسم وامثله
التكبر فلا تلق بين المعرف والتكبر والفرق
بشبه لا يتصور الا في الاسم اذا التعريف والتكبر
لا يتصوران الا في الاسم وامثله التثنية المعوض
فلا تلق بين المضاف وعوض عن المضاف اليه في حينئذ
 اذا التقدير هبت كان كذا وعوض التثنية عنه وا
لا مضافة لا يتصور الا في الاسم وامثله المقابلة
ما التثنية في ملامات فلا تلق مقابل وعوض عن التثنية
الذي في الجمع المسلمون ولا الجمع

الاسم واما التنوين النون وهو ما ينون من باب
خرف المد الذي ينح احرلابيات لمر الشفوي فوفله جبر اقل
اليوم عادل والعتابن فتولي اضممت لقد اصاب وسون
الغاي وهو ما ياتي الفاقية المتيدة بالنكون خرفوله
روية وقام الاعماق هاوي المتعقن شبهة الاسلام
لما اختلفت فلا احتصاص لهما بالاسم اذا المقصود منهما
تذكر النون في الادل والدلالة على الوقف في الثاني
فالمد بالتنوين ههنا الاربعة الاعلى **قوله** فوذبديل
اقول فان تنوينها للتمكن يعرف به انها منصرفان فان
قبل فتم ان يكون تنوين الثاني للتكثير فلنا لا يجوز ذلك
والا لقط عند التمية وسقط عند الالم للتاني
هكذا قبل لكن فيه نظر اذ يجوز ان يكون تنوينه بعد
العلمية كنون جديد وقيل العلميه فمالا مريب
قوله والفعل ما دخله قبل سوف واليت **اقول** لا فرق
عن تعريف الاسم وعلامته شرح في الفعل وعرفه عامة
وعلامته فان قيل لم لم يذكر هذه قلنا للسرمان هذه
على ما ذكره ابن الجاهب وغير وهو ما دل على منعي
في نفسه مشرف باهد الاذ منه اثلثة فان قيل لم اهن
نحول قد به قلنا لانه وضع لتدبب الماضي الى الحال

وطول

وطول الموقوف والمعتق اذا دخل على المستقبل عاليا
فلزم دوفوله في الفعل فان قيل لم اقتص سوف واليت
به قلنا لا نزما وضعت لان يتفادسها معنى المستقبل
وهو منفع في غير الفعل فان قيل هل الفرق بين التوف
والين قلنا قد ينف باذ في سوف زيادة فاء فاذ فان قيل
لما ذكر الين قلنا لان لفظه بين اسم جنس وبين الاستقبال
فوليج والصلب خواستعاجله واصابة النون على هنيئة
فواستعاده والتاويل فواسته البغات والوقف بعد
كان المورث فواكرتك ويسمى بين الكسرة فلا بد
من ذكره معرف نعتي عرهد لتعين بين الاستقبال خلاف
سوف واسين لدفول على الماضي والمضارع اما سوف
فلكونه اصلين فان قيل لم اشبه الين قلنا الفرع
قد يشهد دية يد على الاصل في الشبهة **قوله** فوفد هج
وساترج وسوف خرج **اقول** فان قيل لم قدم سوف على
الين في الذكر وعكس الامر في النشمل قلنا لان الين
منقوصة من سوف فقدم الاصل في الذكر واخر في النشمل
لنا وخرب ما زيا **قوله** وفرق الجذم **اقول** اي وما دخله
خرف الجذم به فان قيل لم اقتص حرف الجر بالالفعل
قلنا لان انزه اي الجذم اقتص به كاهضا من الج

معرفا بالام ح

بالاسم فلولم يخص حرف الجذم بالفعل لذي فخلق
 الاثر عن المورث وهو منوع فان قيل لم يخص الي بالاسم
 والجذم بالفعل قلنا لان الي لشبهة الجذم حقيق فاما
 عطفي الفعل اي الي بالضم اي الاسم والطيف وهو
 الجذم بالفتح وهو الفعل **قوله** وانتقل به الضمير
 المرفوع **اقول** عطفي على قوله دخل اي وما انتقل
 به الضمير المرفوع اخذنا بالمرحوم عن المنصوب
 والمبرور فان الضمير المنصوب ليس له خصوص بالفعل
 بل ينيل به وبالحرف وباسم ظرف بك وانما والفا
 ربك والمبرور لا ينيل بالفعل **املا** وانما ينيل بالضم
 والحرف ظرفا لمكة وكربت بك فان قيل ان ايضا
 المرفوع قد ينيل بالاسم ايضا فلو زيد ضارب
 هو فلا يكون من مواضع الفعل فلا بد من
 قيد الباردة قلنا لم بذلك قيد الباردة اعتمادا
 على المثال المذكور والمراد من الا نصاب
 هو الاتصال اللغوي لا النحوي ولا يقال
 للممكن في الاسم متصل لغة فلا حاجة الي قيد الباردة
 فان قيل لم يخص الضمير المرفوع الباردة بالفعل
 قلنا لا امتناع بشعرته في الحرف والاسم اما في الحرف

قل

قطا

فظاهروا ما في الاسم فلا نه لو اتصل بالاسم يندم
 اجتماع الاثنين في المنس والواو بين في الجمع فلم
 ينيل في اطلاقا فانه قبل الحكم باخص من الضمير المرفوع
 الباردة بالفعل منصوص باسمه والافعال فانه قد ينيل **الضمير**
 المرفوع الباردة بها فوفوا والغال انما ليست بافعال قلنا
 لانهم اذا هانوا سم بل هو في الاصل فعل من هانت
 المعنى اعطى فاما المتصل به بالفعل وليس سلبا ذلك
 لانهم انما اتصل باسماء الافعال من الحروف
 وضمها به بل حروف لا تمل لها من الاعراب كما الحاق في
 آياله وانما يستادها الي لضمها بالمتكئة فيها فوامتا
 الي الضمير المتكئ فيه وانما طوق الواو اعلا ما بان
 المتكئ في هانوا ضمير الجمع لا الواو كمن هو المتكئ
 البرغيت واسر واليتوفى الذبظ فلهو على احد
 الماوي لان التست **قوله** فواكومت اكراما واكراما
اقول فانه لم اورد ثلثة امثلة قلنا البان
 اختلاف الواو من باختلاف الضمير المتكئة **قوله**
 وقاء الثانية المتكئة **اقول** اي وما اتصل به الي
 المتكئة التي هي للثابت فان قيل لم قيد التا
 بالماكنة قلنا اخذنا عن المتحركة لانها تخص

بالاسم نحو قائم فان قيل لم اختص التاكيد بالفعل
 والمنزلة تارة بالاسم قلنا وجهره ما مر في اقتصاص
 الجدم بالفعل والبر بالاسم ولانه لو حرك في الفعل
 بلذم اربع حركات مشوي الياة في كلمة واحدة فان
 قيل ان تارة التاء شئت الداخلة على الفعل متحركة
 في الشئ فونمنا قلنا المراد من سكونها سكونها
 في اصل الموضع ولا تعتبر بالركة المعارضة فان قيل
 لم تكتب التاء في الفعل ممدودة في الاسم مقصورة
 قلنا تعظيما للفعل **قوله** فونمنا ونعمت ونعمت و
 ببت **اقول** فان قيل لم اورد نعمت وبتت
 ولم يكتب بالاول قلنا لان فسليرهما خلاف
 والصحيح انهما فعلتان عند البصريين والكسائي
 بدلالة دخول علامة الفعل فامردهما بالتاء
 للتمييز على المذهب الاصح **قوله** وله ثلثة امثلة **اقول**
 اي ثلثة اوزان فاقول ما وجه اظهر قلنا لان
 ان الفعل اما هاري او نشاء في فان كانت
 الثاني فهو الامر والاول اما ان يكون معناه
 موجودا ولا الاول الماضي والثاني المستقبل
قوله المنفوح الاخر **اقول** المنفوح مرفوع بانه ضيق

متبادر

متبادر وقد وقع تدبيره الاول والمنفوح مرفوعا اي الاخر فان
 قيل لم اخبر المرفوع باللام مع انه يجب ان يرد المنفوح
 المحط عن حرف التعريف قلنا هو في الاضافة المعنوية وانما
 فة اسم الفاعل والمنفوح لفظة واللام فيها لتعني اللد
 ي **قوله** وبمعنى الما في **اقول** وهو مبني على المنفوح فاذ قيل
 لم بني قلنا لان موجب الامر ايد اعني الفاعلية والمنفوح
 لية والاضافة متعود فيه فان قيل لم بني على الحركة مع ان
 الاصل في البناء وهو الكون قلنا لانه يشابه الاسم بوجه
 مساوي في قيامه فومرت برجل وضارب فنقل الما في
 على الامر الذي يشابه الاسم اطلاقا قيل لم بني على الحركة
 قلنا للائحة فان قيل انما اخره قد يقع عند الاتصال بالجمع
 نحو ضربوا وقد يكتن عند اتصال الضمائر النحوة المتحركة
 المرفوعة وعند الاعلال نحو رمي للقلب الفاروق قد قد
 عند اتصال واو الجمع وعند اتصال تاء التاء نيت
 بالمعلة الام نحو رموا ورمنا قلنا هذا سبب المعارض
 اما الاول فلان العا والممدودة تقتض ضم ما قبلها
 واما الثاني فلما رعن نواي الاربع حركات
 فيما هو الكلمة الواحدة واما الثالث فلا اجتماع
 التاكيد فان المراد من فعله المنفوح الاخر انه يفتح

لا

اخر اذ كان محبوا وجراد عن اتصال شي به **قوله**
 والثاني ما يتعاقب على اوله الذوايد الاربع
اقول الى العدة الثاني من الاول ان الثلثة من
 من الاول المضارع فرة باضة فعل يتعاقب في اوله
 الذوايد الاربع بمعنى انه اذا ذهب احدى الذوايد
 اريد الاخرى مكانه فان قيل ينزل من ظاهر كلامه ان
 يتعاقب الذوايد على حرف المضارع وليس كذلك
 قلنا في الكلام متعدي اي يتعاقب على اوله فلامتعد
 هو المضارع او يتعاقب على اوله ساطيه فالمتعد
 هو المضارع اليه والذوايد جميع ذائدة فان
 قيل بلدم محبا من عبارة ان يتعاقب
 يخرج الذوايد الاربع على اوله كل مضارع قلنا
 ههنا مقدر اخر تركه لظهوره اي احدى الذوايد
 الاربع فان قيل لم اعتب هذه الذوايد على اول
 المضارع قلنا لانه لما وجبت المضارع المتعاقبة
 بين لفظ الماضي والمضارع لاختلاف محزما
 وكان الحدث ما مادرا عن المتكلم وهذه
 اوله مع غيره او صاذا عن القاتل
 ومن المتعاقب طلبوا ان يتعاقب

داني الاول خرد فاندل على المضارع منه وعلى صدور
 الفعل من المتكلم المتعاقب والمتعاقب طابا على طاب
 في طلب الاختصار فوجدوا في الطرف بالزيادة
 حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام وتوديع الحروف
 الحروف متشوه من كلام المصرو جهة معلوم من كتب
 العرب وهي الباء للفتحة والجمع الموروث الفاء
 تبة فان قيل فلم حق المتعاقب المذكور قلنا لا صالحه فان
 قيل ما ذكره منقوص بنحو يفعل الله ما يشاء ويحكم
 ما يريد اذ لا يطلق الفاء المذكور على الله تعالى قلنا
 يريد ان هذا كثر في العالم في الموضوعات
 اللغوية والمنع من جرأة المنع لا ينال في اللغة او
 المتكلمون اطلقوا الفاء على يقول يتالي في تحت
 الروية في المراد على المنكرين بتوكلهم وقاسر لنا
 تب على التاخذ فاسداد المراد بالفتحة من
 هو اسقادا ولان شاهد ابوجه اراد المراتب
 بالفتحة ما ليس بشك ولا فاطم والتد
 كبر باعتبار اللفظ والتاء للمعاقب المذكور
 فان قيل لو اكتفى بذكر المتعاقب لكان
 احسن لتاويل الجسم لموروث ايضا قلنا قد

انفائه لا ماله والالف للتمكلم الواحد
ثم حركت الالف لامتناع الابداء بربا الله
فصار همزة و واليتون بما فوقه فان
قبل يرد عليه قوله كما كذا لك فضل بالمجرى
و نحن نقص ونحن قسمنا قلنا الكلام جار فانه بعد
الواو كالجماعة للتعظيم والكلام في الحقيقة
وبين المضارع اي يسمي الفعل الذي
يماثل على اوله احدى الذوات الاربع مضارعا
استند من المضارع معنى المشابرة لانه يشا
به الاسم والمضارع والمضارعة في الامرين
الذات لان كل الشبهات ارتضا من فرع واحد فها
افوان رضاء ومثابرة المضارع بالاسم من
وجوه ثلثة من جررة اللفظ يعزاه في حركته
وسكانه وعلى حرفه ومن جرته المعنى انه
مالح للحال والاستقبال فيخص باحد هما
بدخول الهمزة في الحالتين كما ان اسم الجنس
شائع ثم يخص بواحد بلام التعريف
وبروز الاشتراك والتخصيص يصير مشبها
بالاسم من من جرته اخرى انما الاسم مالح

للفاعلية

عليه والمفعولية والافاضة ثم اذا دخل عليه
العامل قصر بواحد منها وان المضارع قدما
الاسماء المشتركة في الاشتراك والتعريف ماله
اشبه اسم الفاعل في يناد بالذهن من كل منهما الى
الحال ومن جرته الاستقبال في قيامه وذيد يقوم
وفي دخول الهمزة عليها فخوان ذيد يقوم
وفي دخول الهمزة عليها فخوان ذيد يقوم فان
قبل يوجد وجوه المشابرة فيكدم تسمية الما في
مضارعا قلنا لا يتخذ بلده من وجود وجه التسمية
وجود التسمية اذ اعتبار التسمية لا يخرج الاسم
على غيره حال الوضع فلا تنفص بوجده في غير الما
على المتابعة من هذه المذكورة الما لا حطرا الواقع
بعد دخول حرف المضارع وكذا العوابة بعارض
الاسم يتوي الي وعوض مكانه اظم وهو
مشرك بين الحال والاستقبال ا
المضارع مشترك بين الحال والاستقبال
موضوع لكل منهما بوضع على حدة والثاني
حقيقة في الحال فحاز في الاستقبال والثالث
عكس والامع هو القول الثاني اذا المضارع

اذ الحق ينفرد الى المال لا الى الاستقبال
 الا بغير استدلال وهذا دليل الحقيقة والمال ظاهر
 كلامه ساكن الى الاول الا ان يراد بالاشراك
 الاشراك اللغوي وهو طوجه كل منهما في
 الجملة **قوله** ملخص للمحال **اقول** فان قيل لو كانت
 المضارع ملخص للمحال بسبب الآم ينبغي ان
 لا يجامع ما يدل على الاستقبال للمنافاة بينهما
 يجامع معه كقوله تنك ولو لم يطرأ ربك في
 ولو فاجع وان ربك ليحكم بينكم يوم القيمة
 قلنا ان ما ذكره اكثرى وقد يوجد مع المستقبل
 قبله والماء حكاية حال والآم بنيد التاكيد
 والافعال في الاية قد ينحصر على التاكيد
 فان قيل فيكون حلام الابتداء وهي لا تد
 فلما لا على الجملة الاسمية فما الوجه في
 دخولها على الفعل قلنا لانه داخل على الفعل
 فهذا لا يمنع ان يكون جوابا عن اهل الكمال
قوله كفعاله اني ليتذنبين ان تذهبوه
اقول فان قيل ان الآم في هذه الامة
 كانت حاصلا للمحال لان الآذ هاب ليس

تمحور في الكلام

في الحال قلنا ان المضاف قد وف تقديره اني
 ليتذنبين تصورات تذهبوه والتصور هو
 جهود في الحال **قوله** والثالث الموقوف الاخر
اقول اي الودث الثالث من اودا ان الفعل
 الموقوف الاخر اي التاخر كما قد يقول ويقيم
 الامر وتعيينه وطريق اشتقاقه مذكور في
 التعريف فان قيل لم لم يقل المجرى وم الامر
 قلنا الاما عند الكوفيين معرب وسكونه جزم
 والبصريين منبى وسكونه وقف والمصحيح
 هب البصريين ولذا قال الموقوف الاخر ليل
 الزينين وجواب البصريين مرفوع في المرفوع
قوله وكذا كل ما كان مشتقا على طريقة افضل
اقول قوله مشتقا اشتراذا عن تحريمه ومنه
 فانهما وان افاد امعني الامم لا امر مع
 كونهما موقوفا في الآخر لانها ليسا مشتقين
 وقوله على طريقة افضل اشتراعا عن فونشراك
 وتراكم فانهما وان كان مشتقين ومنه
 فانكته الامم لانها ليسا موقوفين الاخر
 لانها ليسا على طريقة افضل **قوله** الحرف ما جاء

لمعني ليس بمعنى اسم ولا فعل **قوله** فان قيل
 هذا التعريف صار في علي المهملة قلنا لانهم ذلك
 فانه ليس لهما معان وان سم فكلامة ما كفاية
 عن الكلمة فعني التعريف على ما ذكره المص
 الرقي ما لا يجوز الحديث ولا عن معناه ولا يد
 حلة السين او سوف وغيرهما من علامات الفعل
 وعرف بعضهم بان الحرفي ما يدل على معنى
 في غيره اي لا يتعمل متعلقا بالمعنى لان
 الحروف واصول ومرا وبطلانها ق بها المعنى
 الاسمية والفعلية فان قيل ان من تلك
 على الابتداء وعلى حدة على الاستعلاء وعلى
 الانتهاء والذات معان لا تحتاج في تصويرها
 الى غير ما قلنا ان هذه الحروف تدل على المعاني
 المذكورة مثل ما ذكره ولكن عند انضمامها
 الى الاسماء والافعال لا تدل عليها دلالة
 مشتقة اي لا يصح ان يقال من واقع وعلى هذه
 الحكم ما امر الحرف في هذه معاني قوله
 والحرف ارادة بغيرها لا يكون حديثا وحداثته
قوله فان قيل ان الفعل قد يكون حداثته

كلفظه

كلفظه

انوني قوله لك واذ قيل لهم انوفاته مستدالية
 لكونه منقول ما لم يتم فاعل لتبيل كلفظه نسمي في بالبعد
 اي جبر من ان تراه قلنا الاول محمول على هذا القول اي
 اذا قيل لهم هذا القول والثاني محمول على حذف ان اي
 نسمع فالاستناد في الحقيقة الى المصدر فان قيل ما البتة
 في كون الاسم حديثا وحداثته وفي كون المصطلح
 الفعل حديثا وحداثته قلنا المبر فيه ان المعنى
 قد يكون ملائوظا امالته وتسا وقد يكون ملائوظا امالته
 وتبعيته فهو مبهمة بين فاعله فصح اما ان يكون
 حديثا ولا يصح ان يكون حداثته ومعنى الحروف
 ملحوظا تبعا لبتة قوله فاعلم انه اذا اقبل من زمان
 فان قيل المظاهر ان اذ في قوله واذ قد عرفت منقول
 بقوله فاعلم وهذا قاسدا اما الاول فلا فاما بعد الفاء
 فيما قبله واما ثانيا فلا جواب اذ لا يقدر بالفاء
 قلنا لانهم ان اذ متعلق بقوله فاعلم بل هو متعلق
 بما اخذ في تقديره واذ قد عرفت ذلك اريد ان
 على هذا الاك فاعلم فالمذكور متنوع على ذلك الماك
 فون ان س فهو من قبيل الاضمار وهو المنفصل
 والظاهر في انه لثان اي فاعلم ان الثاني اذا ركب

من هذه الاقسام الثلاثة اسم وفعل وركب اسمان واذا
اسميا اي المركب من الاسم والفعل والمركب من الاسمين
علاما وجملة فان قيل قوله اذا استلحق منها ليس بجيد اذا
يدخل لاخر في التوليد فالصواب انه يقال اذا
تستلحق من الاسم والفعل او من الاسمين قلنا الاستلحاق
لا يتلحق ان يكون الكلام قد دخل فيه ذلك بل يتلحق بغير
ذلك اذا تلتبس البعض بغيره في جملة الاسناد اي الكلام
والا فشرائط في حصول الكلام ثلثة شرائط احدهما
التاء ليقوما قبيحا فونه يدقام او تغدو نحو قوم
ونسم وقد بد في الجواب الكلام والثانية كنه ذلك
التاء ليقين فخر واسم او من اسمين والثالثة الافا
دة التامة وذلك التقارب لا بعد الاسناد بينهما وهو
عبارة عن ضم احدي الكلمتين الي الاخرى على وجه
تلك المكون عليه فمقد له اذا تعلق اشارة الي الاول
وقد احتج به عن افراد الكلمة وقوله من فعل
واسم او اسمان اشارة الي الثاني وقد
احتج به عن التاء ليقين فعملين وخرفين او من فعل
وخرف ومن اسم وخرف لعدم فسخ الاسناد
بشرط الاستغناء المستداليه او احدهما فالاسناد

الصحيح

الصحيح بين اسم وفعل فيكون الاول مستداليا
والثاني مستداليا الثاني فلان احدهما صالح
لان يكون مستداليا والثاني مستداليا والثاني فلان
احدهما صالح لان يكون مستداليا والثاني مستداليا
لكن يشترط ان يكون في احدهما معنى الفعل اي المعنى
التي وقوله واذا اشارت الي الثالث وقد مر
به عن التاء ليقين من اسمين على وجه التعريف وجه
الاستدراج فان قيل بازيد مركب من الاسم والحرف وهو
كلام تام فبطل الفرق فالتاء قائم مقام ادعائه
في الحقيقة مركب من الفعل الاستدراج والاسم اذا مراد
بادعائه معنى الاستدراج فان قيل ما الفرق بين الكلام و
الجملة قلنا بينهما عموم خصوص مطلق اذا الكلام اخص
فكل كلام جملة وليس كل جملة وليس كل جملة كلام لان
طلة الموصول والمركب الواقع صفة للكرة مثلا جملة
وليس بكلام فان قيل ان قول المص سمي كلاما
وجملة يدل على ان الكلام والجملة مترادفان كما ذهب
اليه البعض قلنا لا نعم ذلك اذ معنى كلامه ان
لفظه الكلام يطلق عليه لفظه الجملة وذلك لا يتبدل
الكلمة والتأدي في الصدق والحق ان مذهب

ي

او بين اسمين اما الاول
فلان الاسم والعل
الذات والفعل
على المعنى
والتي

ابلهور من ان الكلام اخص كما عرفت انفا قوله
 واجمل ارج **اقول** لما اخبر الكلام المذكور الجملة
 ناسب ان يتعرض بذكر اقسامها ينمها مالا فاكفة
 فان قيل لم احص الجملة بذكر الاقسام دون الكلام
 قلنا للنية على ان الكلام احص والجملة توجد
 حيث لا يوجد الكلامان واقعت موقع المقرب
 فان قيل الاصل ان يكون الجملة شيئا اعني
 الفعلية والاسمية لان الجذر الاول في النونية
 فعل والمقدر في النون اما فعل واسم فالنونية
 جملة فعلية في الحقيقة والظرفية اما جملة فعلية
 او اسمية قلنا ساد ذكره مذهب اهل الساج
 وغيرها وما ذهب اليه المصنف من ان النونية
 فانه اعتبر في الجملة الفعلية في فعلها عن النون
 ولذا لم الاضمار في الجملة التي تضمنت النون
 شوطية والتي لزمها الاضمار طرفية فان قيل
 ما وجه المرقلة ان المناد اليه اما ان
 لم يوصف لهما ما يستلزم صلاحية الكون عنهما و
 فوجها لا جملة اخرى او قد عرض لهما فالنونية الجملة
 الشوطية فوان ياتي زيد فاعلمه والاول فلا

ظفر

فلا يخلو اما ان لا يكون المنسوخا عن المنسوخ اليه
 لا لفظا ولا تفهوما ولا يكون الثاني هو الجملة
 الاسمية زيد قائم وقائم زيد الاول فلا يخلو اما
 ان يتبدل المنسوخ او جرمي فهو ولا يتبدل الثاني
 هو الجملة الظرفية فاما ان يكون في المدرار زيد فان
 قيل لم قدم الفعلية على الاسمية قلنا لان الفعل اصل في
 الاسناد والفاعل اصل في الاسناد فان قيل لم قدم المقل
 فيه على الشرطية قلنا لان الظرفية جملة واحدة والشر
 طية جملتان والواحد قبل المتعدد **قوله** كما ذكرنا
اقول اراد به قوله خرج زيد والعلم من و الجمل
 جميع **قوله** فهو عندي مال **اقول** فان قيل هذه المثال
 للظرفية غير المتعقبة لانه جملة اسمية لان ارتقا والظرف
 بالابتداء وقا وخبره انكبره ليحمل التعصيص به
 ثم الجذم والظرف المتقدم موقع المثل على الجذبة فلا
 الجواب عن هذه السؤال ينشأ على مقدمة وهي ان
 الظرف المستقر لا يخلو من لا يعتمد على احد الاشياء
 الستة التي هي المتبدا والموصول والموصوف
 وذات الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي اما ان
 على احدها والثاني يعمل في الاسم الواقع بعده

عمل الفعل في فاعله وفاقا لان الفرق المتز
ليا بته عن الفعل بعمل عمله وهو ما وقد تنوي
بالاستعداد اما الاول وهو الفرق الذي
علم يعتمد على شيء منها فالاسم الواقع بعده
لا يخلو من ان لا يكون مصدرا او غير مصدرا فال
الثاني لا يعمل في الاسم المظهر عند البصريين بل في
تفاعله بالابتداء وعند الكوفيين وعند الاخفش
ارتفاعه بالفاعلية فانهم لا يشترطون لعمله الا
عتاد وهذا اذا كان الاسم الواقع بعد الفرق
غير مصدرا فان كان مصدرا فارتفاعه بالفاعلية
اذ عرفت هذا فتقول قوله عندي مال جملة
فرقية عند الكوفيين والافس جملة اسمية عند
عند البصريين لان الجزاء ظرف جملة عندهم كونه
ماء ولا بابا الفعل نحو استقرا وجعل بدل ليدفع
عه طلة للموصول فجعل كلا المذهبين وال
بشرها وبه الجملة الظرفية وكل منها **اقول** الثنوي
في كل عوض عن المضاعف اليه اي كل واحد من
الاربعة يقوم مقام المفرد فتكتفي اعرابه
كلا ويكون في الجملة القائمة مقام المغرب

ضمير

ضمير عائد الى الاسم الاول الذي هذه المفرد المتز
من مبرو طية فان قيل لم لم يجد اخلا والجملة عن الضمير
قلنا لان الجملة اذا حلت عن الضمير كانت منقطعة
عما قبلها فان قيل هذا يشكل بالجملة الله احد وقعة
خبر عن هو مع انه حال عن الضمير قلنا هذه الجملة
ليست مما نحن فيه لانها غير واقعة موقع المرب
لان الضمير الثاني لا يخبر عنه بالمفرد فان قيل لم لم
يقول ويجب ان يكون مبرا قلنا تبرها على انه قد كمل
الرابطة بغير الضمير ايضا لان ردابطه الجمل كثيرة
منها الاشارة ومنها إعادة المبتداء وبلفظة او نعتا
ومنها حرف التعريف قوله وذلك اقول اي قيام الجملة
مقام المفرد وقد برأ عرابيه في خبرها حكم الاستواء في
سنة مواضع قوله في الخبر المبتداء اقول الظاهر
ان بدل من سنة مواضع بدل البعض من الكل فوجد بدل
ابوه وذيده اخوه ذاهب وبكر ان تعصم شكره وقال
في الدار فان قيل لم خالفت المصري ايراد الامثلة
بهرنا حيث قدمت الجملة الشرطية على الظرفية قلنا
لان الجملة الشرطية جملة بلا خلا في محل في الظرفية
فان في الدار جملة عند البصريين سده مد منفرد

عند الكوفيين لكن المذهب متفق قولا والجواب ان اقول
 اي الموضع الثاني من الموضع الثاني جراب اذ اي
 الخريف المشبهة بالضعف طوان زيد اذ ذهب اجوده
 بلغني ان زيدا قد ذهب وكان غرا وغلامه اسديك
 عمرو الميموني وليت زيدا ان تارة يكرمه ولعل
 زيد في الدار والثالث من المواضع الثاني الثاني
 في باب كان اي الافعال المتأقصة والرابع من
 تلك المواضع المفعول الثاني في باب فطنت اي
 افعال الغلوب وحكم هذه الثلاثة حكم جبر المبتداء
 لانها في الاصل خير المبتداء ثم دخل هذه العوامل
 فخلاص صفته التكرار والحال والحاضر من المواضع المذ
 كورة صفة التكرار فان قيل لم يخص المواضع التكرار
الحال الحاضر بصفة التكرار قلنا ان الجملة لا تنفع
 صفة الا التكرار بوجوب التلابق بين الصفة و
 الموصوف والجملة فكره لكونها جبرا شاعرا فهو
 صوغها لا يكون الا تكرار والسادس من الموا
 ضح التي تقوم الجملة مقام المفرد وهو المثال
 وتفصيل حيث المثال يتوقف على مقدمات المقدمة
 الاول ان المثال مطلق لم تنحصر بصاحبها ذلك الا

فان الذي

الا اتحاد الذي بين المبتداء والخبر وبين الصيغة
 والموصوف فاقترنت لعدم الاتحاد ان يوركد خريف
 الاختلاف بينهما بزيادة يبط عند كونه جملة فان قيل
 لم لا تنحصر الحال بصاحبها وذاك لك الاتحاد قلنا ان
 سقنا صاحبها عزها وشوثرها له في حال دون قال
 وبغيرها فصلة يتم الكلام بدونها فان قيل لم لا تنحصر
 الحال بزيادة الربط في احوالها جملة كانت او مفردة
 قلنا لدلالة الاعواب اي النصب لفظا في المثال
 المفردة على نية مفعول هناك ان كانت جامدة و
 لدلالة التمييز ايضا ان كانت متغيرة بخلاف
 الجملة لفتد ما يدل على التعلق المعنوي فيها المقدمة
 الثانية ان المثال اصلا ونزها فان قيل ما الفرق بينها
 قلنا اذا الاصل مدلول الدليل والترليج مدلول قولا
 استعمال العرب اما الاصل فهو ان يكون صفة متبيلة
 دالة على الحدوث والتبديد للرم الا اذا قصد بها
 امر لا يتغير له الاستقلال فهو يد ابوك عطفا
 فلا تتغير عن ذلك الاصل الابتداء ويل يشرح الى
 الاصل واما الشرح فهو ان يستعمل شيئا لفظا
 بدو ونحوه فقال فلا يقال جاري ديد لا راكب للرم

الا في الالفاظ العاسية اي كلمات الجمل وكلام
 الموردين بل يقال جاء في ذبيحة غوراكبا والمقدمة التا
 لثان الجملة الواقعة موقع المتعلق من متبوت ماف
 هذا الامل والسويج ان كانت صفة متعلدا لفظ على الحدث
 والتعللا عامر عن حرف المتعلق جرت جري المفرد في استفا
 نبرها عن رابطة تجمع بينهما وبين صاحبها خلافا لما اذا ار
 فت عن هذه اللفظ فان اما بانتمائها او بانتمائها واحد
 هما فان تلك الجملة الخالصة المتفرقة عن هذا الطريق
 تنفق بنسب ما يدل على الربط بينهما وبين صاحبها ان
 المنهذ كونا من المقدمات الثلاثة فتعبر اما بالجملة
 الاسمية اذا وقعت ظاهرا فلا تخلف من ان يكون
 مبنية او منفية فان كانت مبنية فقرأ ان تقدر بال
 ابطه وهي الواو والتين في الامل للجميع لكونها
 متفرقة عما هو امل لهما اي الاستفاد والتجديد
 لكون الجملة الاسمية للخاص والدوام فرجاء في
 نبد وغلا مراكب وقد تحذف في حجب النذر
 فوكله قوه عوز على يدية وفوقه الشاعر ولا
 حنان لليل ما اعام الي جعفر ويا
 لهم غريق فان جملة سوا له لم تحذف جملة اسمية

وقد

وفعت حالة عن عام بدون الواو اكتفاء بالشبه
 وان كانت الجملة الاسمية منفية فكذلك تحذف
 ذبيحة ولا مالا له بل الواو ههنا وجب لا تحذفها
 عن الجمل كما عرفت انما وتنجزها لكون منفية اللهم الان
 تكون الحال موكدة فهو الاتق لا بشره فيه فلا تجز
 الواو غيرها لكونها تامة المتعلق بصاحبها فتلزم ال
 مل في الحال الموكدة كمنحمله بين العصا وفقد هاراما
 الجملة الفعلية فلا تخلف من ان يكون فعلها مفعلا او فاع
 اذا الاملا يتبع حلا لكونها غير ثابت في نفسه فقال ان ثبت
 لغيره فان كان فعلها مضارع فلا تخلف من ان يكون مبنيا
 ومنفيا فالاول واراد على حال الحال ونجزها فلا تجز الواو
 فوجاء في الاملا بتنادا الجنايب بين يديه والثاني واو
 على حال الحال دون تجزها فيجوز فيه الواو وتركها وان
 كان فعلها ماضيا مبنيا او منفيا فكان الثاني فيجوز
 الاملا بوقوعه لوردها على الامل الحلا ولا تجزها عن
 لفظها اذ لا بد في الما في المبنى من قد ظاهرا او
 مقدرة وفي المتغيب من حرف المتغيب لفظا او معنى
 فان قيل دلالا قد على الاحرا وعن نزج الحال غير ظاهرا
 هو قلنا ان قد لتقر الما في من الحال وفي التقریب

نفسه في الاحتمال فمما قد مر في نفس برهانه الاعتبار واما
الجملة الطرفية فالطرف فيها لا يخلو من ان يكون معلوما في
في الضمير المستكن فيه الرابع الي زي الحال او في الهم
المظهر بعده اما الاول فيعتبر الواو البنية لا تنظما كما
في سلكه المفرد كما عرفت فخرجوا في زيد على فرب
واما الثاني في كجافيه العوهران اي الواو وتر كرها
فخرجوا في زيد على كفسو او د على كفسو لما فيه
من سري الجملة الاسمية والفعلية لنظاف
معني واما الجملة الشرطية فلا تقع خلافا لبقا
زيدان سبوا لا يقطر لعا رجد جعلها حالا تجعل الجملة
الشرطية جزاء عن فهم ما يريد منه اي ذي الحال
فخرجوا في زيد وهو ان سبوا لا يقطر فيكون الواقع
موقع الحال في الحقيقة هو الجملة الاسمية دون
الشرطية والشرطية جزاء عن ذلك من تلك الجملة
الاسمية الحالية ولعل الرتبة ان الشرطية لا ت
يظهر بشيء قبلها المتعذر بها بالرف المتضمن لمدرا
الكلام اي حرف الشرط الا ان يكون هناك مذهب
اختصاص الارتياع طرما بشيء وقبلها كما في الواو و
الصفة لعدم استغنائه عن الواو وكذا الموصوف

بصرف

بصرف اي نفسه ما يطلع للكونه وصفا بين الموصوف والصفة
من الاختلاط والاختار المعنوي حتى انما جعلوا واحدا
في مواضع كثيرة بخلاف الحال فانها تستطع عن ما جازا
وكذا لا سمومها قطعاً فلم تجرد واودعها حالا لا يبد
ان تزلزلهما في معنى الاسمية التي ليست بمشاهدة الشرطية
في عدم الاشتغال فان قبل ما ذكرتم منغوض بنبوءة قولك
اكرمكم ذكروا ان انتم به قتلان الشرطية اخرجت عن
الحقيقة الشرطية وتلك الجملة الشرطية التي اخرجوها
عن حقيقة الشرط اذا وقعت حالا لا ينع من ان يطق
عليها ما يناسبها او لم يعطوا والا ولا ترك الواو سبوا
طوائيك ان اتيت وان لم تأتني اذا انفتحت
مثل هذا الموضع لا يتبين على معنى الشرط لا متناع ابدا
النقيض بل بقولان اي معنى التوبة كالاستغفار
الواقع في قوله كما انذرهم ام لم تنذرهم اي تذكرك
وعنده بيان والثاني يا الواو البنية مشدداً فيها
طوائيك وان لم تأتني وداكرمك وان اهتدي فان
الجملة الشرطية فيها وقعت حالا عن كان الخطاب ولو
ترك الواو لا تسبوا الشرط الحقيقين قبل الواو سبوا الله
للعطف لا للحال وللعطف عليه فحذف تقديره في

في الاقل ان استثنى وفي الثاني ان لم يثنى لان الشرط
 الواحد لا يتخلع عن معنى الشرط لعدم عطف المناقض
 فلا يقع وقوعه حالا ولا في المستقبل وهو لا يقع
 ولا في المستقبل وهو لا يقع حالا فالشرط الواحد لا
 يقع حالا الشيطان المناقضان المتفاوضان والمتخذ
 احدهما واجب بان لا نأمن ان الجملة المصدرية بان
 لا تقع حالا لوجود وقوع المستقبل حالا بالفاء ويلحق
 مهرب برجل مرفوض فليدأ به فحصل غدا وان لم يثنى
 لا تقع حالا الا انما فاعل حالا بعد ما انسلخ عنها
 معنى الشرط فلا يبقى لان دلالة على الاستقبال واما
 جاوذ وقوع الشيطان المتناقضين حالا فحالا فخطرها
 عن معنى الشرط خبر ذلك فجاوذا الشرط الواحد واعلم ان
 هذه المواضع المتناقضات التي ذكرها المصنفان في الجملة
 فيه اتفق موقع المنزول وبنت فوق صرخ عليها والجب
 في اشتراط القيود وما يتعلق به من المباحث
 تقدم في موضع اي على قول المصنف ويكون خبره
قوله وسري ذلك **اقول** اما من الدورية السببية
 شبرا للمعلوم بالمتفكرين بالبيد بما لغة في الظاهر
 او من الدورية النفسية اربا شعورها فان قيل هذا

وعد بلا

وقام اذ ليس في المتن تفصيل وقوع الجملة الاربع
 المفرد قلنا هذه وعد بيان هذه الاشياء لا بتفصيل
 قيام الجملة مقام المنزول فالتا رالية يد الكره هو خبر
 المتبادر والجبوت كان والمفعول الثاني في باب
 حبت والصفة للنكرة والاعراب **قوله** الاعراب ان
 تختلف افعال الكلمة باختلاف العوامل **اقول** الاعراب لغة اما
 الاجالة يقال عربت الدابة اي جالت في مرعاها او
 المسكين من اعربت الشيء واذا احتته او التفرقت
 اعراب المقدمة اذا غيبرها او ذالة الوجوه الى اللفظ
 الابعد الفراغ عن الامل او لالتلاف فيقول
 فيدل له لاحتمال الخلف والسكون دون الاول والواحدة
 فتقول المصنف امر الكلمة باختلاف العوامل ولم لم
 يطلق قلنا الاختلاف عن الاختلاف في امرين في قوله
 اخذت من زيد بالمكر ومن اينك بالكسر من الرمل
 بالفتح وكذا في مثل مد بالجملة وكذا اما في امر لفظ
 كم فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان طرف
 وكذا فعل الامر لفظا كم لا حظ لها من الاعراب وحي
 فيها لا تنفرد الساكنية فان قيل ان من العايب
 ان يقول لفظا او تقدير المتن المتعرب بالاعراب

فوجاه في هتولا ورايت هتولا ومررت بهتولا
 فانه يصدق على هتولا رانده اخن اخن باختلاف
 العوامل ومثل هتولا ليس محسوب هكذا قيل ان خيلهم
 استدراك قوله باختلاف العوامل لا سائر به منين
قوله وما في اخر الالف لا يظهر فيه الاعراب **اقول**
 اعلم ان الاسم المعرب غير الشبهة والجمع التام اما ان
 يكون صحيح الاخر او معتل الاخر فالاول مختلف با
 بالركة لنظا في الاحوال الثلاثة اي خال الرفح
 وخالا نصب وخالا في فوجاه في ذيد ورجال
 ورايت ذيد ورجالا ومررت بذيده ورجالا والالف
 في لا يخلو اما ان يكون اخر الفاء واوا ويا
 فان كان الفاء لا خلا فتقديري في احوال كلامها
 لا متشاع الحركة على الالف والالف من عن حقيقتها
 نحو هذه عصا ورتي ومررت بعصا ورتي وتسم
 هذا القسم مقصورا لعدم جوسا و **ممنوعا**
 عن الحركة اذ **المعبر** هو الجنس والمنع فان قيل لم
 مثل مثالين قلنا للبتية على انه لا فرق بين ان يكون
 الالف منقلة عن الواو كالعصا وعن الياء كالرجي
 فان قيل لم كتب العصا بالالف والرتي بالياء قلنا

للف

لفرق بين الالف المتقلبة عن الواو وبين المتقلبة
 عن الياء فان قيل لم لم يعكس قلنا رعاية للمناسبة
 ان الياء مظهر في نسب فان قيل ما الفرق بين هذه
 المعرب وبين المنين مع ان كلها جوسا من الحركة
 في الاحوال الثلاثة قلنا اعراب هذا المعرب تقديري
 من حيث ان الحركة مقدرة في امر الكلمة واعراب
 المنين اسلمى لا تقديري فيه وان كان اخر ياء ونظر
 فان تترك ما قبلها بالكر والفتح فارتفاعه تقديري
 وكذا الخارجه لا تستغنى لهم الضم والفتح على الياء
 المتحركة ما قبلها لان الضم اشغل الحركة وفي الحركة
 يلزم اجتماع الكرات اي الياء وكثرة وكثرة ما
 قبلها واما نصب فلنظا اذ ليس فيه اشتغال ولا
 يلزم توالي الكثرة وان سكن ما قبلها فهو كالصحيح
 في تحمل الحركات فصول الحقة يسكون ما قبلها فهو هذا
 ظلين ورتيت ظليدا ومررت بظلين وان كان اخر
 واوا ولا يكون ما قبلها الا ساكن فهو كالصحيح
 في ولو تتركهم في الاسماء والمتحركة ان يكون اخرها
 واوا اصلية قبلها حركة وقبلهم واو دلوقص
 في الجمع على افضل قواعد الحق حقيقته وامل

الاعراب بالاعراب اولا فان قيل ان الاصل في اواخر الكلم
هو الكون لفسد فلم احتج بالركا كقلنا نعم الا انه لما
عرفت المعاني عند التوكيد احتاجوا الي ما يدل
عليه فما الاصل في الحالية الاول الكون وفي الثا
الحركات فان قيل الدلالة على المعاني تكمن بالانقطاع
قلنا نعم الا انه لا بنا الكون وفي او ذالة القاد
من قولهم عربت معيدة اذا حرت والتغير غيرهما
او الجملة القاد من قولهم عربت معيدة اذا حرت
واعبرتها اي اذلت فادها فاما المجهذت
للماب والابانة من اعراب الرجل على جملة اذ
بشرها والاعراب يذيل القاد اي الاشياء في الكلام
وبين المعاني لانك اذا قلت ما احسن ذيدا
الكون فلم تعرب لم يعرب انك متعجب او فاق
او مستغرب فاذا نصب ذيدا يتبين ان المراد منه
التعجب واذا رفعت علم ان المراد منه لسخ الا
خاف عند اذ جررت دفع امن ظرر ان المراد
منه الاستغراب هذه معناه اللغوي واما معناه الا
مطلا صي فقد اختلفت العباداة والمصنوعون الاعراب
تفسر اختلاف اواخر الكلمة سبب اختلاف العوام فان قيل

فه

فه اشكال من وجوه اما اولا فلا يلزم ان يكون الاسم
في اول تركيبه غير معرب فوجاه في ذيد واما قالنا
ولانه الاختلاف في شيئين واحد فاش من مجموع الضم
والفتح والكر لا من كل واحد منها فاذا لزم واحد
اخر الكلمة لا يوجد الاختلاف قالوا في شيئين واحد
والاعراب ثلثة بالافتقار فيكون يكون الاعراب اقلنا
واما رابع فلانه خرج الاسم المعرب الذي يلزمه
وجه واحد كالاسماء المنصوبة على المصدرية دايمها
ولذا اعتد ابن الحاجب عن هذه التعريف الي قوله الاخر
ما اختلف اعرابه وجعل امره المنصوب به حكم الاعراب
المعرب به قلنا الكل مندفع اما الاول فلان حقيقة
الاعراب ان يتغير اخر الكلمة من حال الي حال والاسم
في اقله تركيبه قد انقل اخر من الكون الي الحركة
واما الثاني فلان الانتقال من حال الي حال مراتب
في الاخر وان لم يكن امر اللفظ واما الثالث فلانه
لا نسلم ان الاختلاف امر واحد بل هو انضمام تعدد
اذ الانتقال من الكون الي الحركة اختلاف ومن الضم
الي الفتح اختلاف ومن الكسر اختلاف فالاختلاف
ثلثة حسب الحالات واما الرابع فلان المصنوعون

اندلوا خلق اخر فيجمع تفسيرا للاعراب بالاختلاف
 مصدر لازم والاعراب مصدر فكيف يقيم تفسيره
 به قلنا الاعراب في الاصطلاح اسم الاختلاف
 فان قيل الا منة قائمة باخر الكلمة اصطلاحا والا
 عراب وهو قائم بالمتكلم اصطلاحا بدليل اندريقان
 اعربت الكلمة اي فعلها بمعرب فكيف يصح تفسيره قلنا
 الاعراب اطلاقا فان احد هما نفس الاختلاف كما ذكرنا
 وثانيهما مصدر مأخوذ منه فب الاطلاق فاحد
 هما اذن عين الاخر فان ذاق بعرب الكلمة فانه
 قيل جعلت اعرابا قلنا باختلاف العوامل فان قيل
 لو بين المعرب او لا شئ بين الاعراب كما فعله ابن
 الحاجب في كافيه لكان ادي قلنا المعصوم
 الاقلي من التو معرفة الاعراب ولذا ياتي به
 الي ميايه فان قيل التعريف غير صحيح لان اعراب الكلمة
 كما اذا ان في ذيه لا يتلقى باختلاف العوامل قلنا
 المضاف فخذ في تقديره الاعراب ان تتلوه في
 اعراب الكلمة فان قيل لفظة العوامل جمع فيلزم
 ان لا يجمع الاختلاف اعرابا الا بعد تحقق العوامل
 المتعددة فانه ظاهر قلنا ان ادخل الالف واللام

في قوله اعرب
 في قوله اعرب
 في قوله اعرب

على اليع

على الجمع يكون معنى الجمع مفهما كلا فيراد الحقيقة
 فان قيل لم جعل الاعراب في اخر الكلمة دون او لم اداو
 سطرها قلنا الاعراب علامة احوال الكلم فلهذا تثنى الزنوع
 وفي الثانية الحركات فان قيل الدلالة على المعاني فكن ثانيا
 التفتان قلنا نعم الا انه لا يناسب المعاني العارضية
 لكونها دائمة فان قيل لم اختاروا اللام في اعراب الحركات
 اخو من الحروف ^{فلان} لا يتصلح كان بالضرورة والغورف
 تقدم بقدرها وهما تندفع بها وهو اخو والاولان
 لا ينسب ان يجعل العلامة غير المعلم فالاول هو الحركات
 ولذا لا يبعد كونها ابي الحروف الا عن الضرورة وذلك
 اي العدول المرفوعة في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة
 المعتلة مضافة الي غير ياء المتكلم فاما الزنوع في اعرابها
 بالحروف شيان احدهما الاسماء الستة المعتلة ان تكون
 ملك الاسماء الستة مضافة فكانت معربة بالحركات
 والثاني ان تكون الاضافة الي غير ياء المتكلم لانها
 لو كانت مضافة اليه لكانت ميثية عند الاء لا كثره
 ومعينه باعراب تندري عند البعض فان قيل ولا يجد
 لمن الشرط اخوه وان تكون مسكرة فلم لم يذكره
 قلنا اعتمادا على نفسها من الكلة لا مثله للموزع الكلمة

في قوله اعرب
 في قوله اعرب
 في قوله اعرب

وعلم ان الاسماء الستة اجزاء واحوان وضعان فكانت
 القياس ان تنقلب المواد الفاعلة كحركة والفتح ما قبلها
 كما في عصا الانهم حذفوه حذفاً غير القياس استعملنا
 وقال الذجاج حذفوا اخر الكلمة بنافذ بين المتعلقين
 اخرها هو المضاف وما قبله ونعيره وبين غير المتعلق كعصا
 فان قيل لم لم يعكس الامر الفرق قلنا الحذف بالمتعلق
 او بالغا فيه من الشئ المعنوي وهو ضمير الاضافة
 ودلالة على المضاف اليه الفاعل المذكور المتداوما
 اذا اضيق الى غير ما المنكلم ذال بعض الشئ اذا
 الاضافة المرفوعة اذالت الاضافة المتضمنة زد
 ما حذف منها لا جعل الشئ المعنوي وبعده ما
 ما حذف منها اي العا وكما ساءت لهم ان
 جعلوا اعرابها بالحركات لا استناد الحركات على الواو فان
 قيل يمكن رفع الشئ بالفتح فلم لم يثبت لها قلنا
 تلهيها لما قصدت من اعراب النية والجمع المالم
 بالحركات ابتغاءاً للتسبب الحروف لتلايقها كالمترشحين
 بلا نظير لها في الاحاد ولهم في هذه التخيير وبراهين
 ان احدها انهم حذفوا حركة ما قبل الواو وانبعوا
 حركة الواو كما في امري وانيم ثم سكنت الواو في حالة

لرفع والي ضمير فصار
 ابوه في الرفع وابه
 لانقلاب الواو بارو
 منقلب الواو الفاعلي
 حالة التصديق كما في
 انتاج ما قبلها والثاني
 انهم نقلوا حركة الواو
 في حالة الرفع

الرفع

اي قبلها بعد حذف حركة وفعلوها الثاني حالة التنبه
 ونقلوا حركتها في حالة ابي ما قبلها فقلت يا فان قيل لم نقلت
 هذا الاسماء باعراب بالحروف دون غيرها من الاسماء
 المتضمنة للمضافة والمحمدة فان الواو خرف بربودوم
 قلنا احتسبوا هذه الست لانه اظهرها الى الاموال
 في التنبيه اذ يقال ابوان واخوان ولا يقال ابديان
 الاقبحين يقول في المزمع يدي كحج يدي اذ ومن
 العرب من جعل اعراب هذه الاسماء مضافة الى غير ما المنكلم
 بالحركة مثلها مفردة واعلم ان هذه وهذه ثناء وشروحات
 وكذا الكهنة وفي الحديث من تغذي بعضا الطائفة
 فاعضوه بران ابي اي من اقتلوا با باعة وقبائل الكفار
 فقولوا الذكرفيا بيع قبائلك وابائك ومن ابيات كتاب سيرة
 محمد وفي رجل بك ما فيها وقد بد ابيك من المينة وفي
 كلامهم قلت ليواب لدية وارهايتند فاني جمعها
 وجارها والغرض منه تمجدها وجارها والغرض منه جمعها
 فانه اعراب بالحركة وفي الحديث لا يدخل رجل على امرأة
 وان قبل نحوها الموت والمتنود منها جرحها بالوفاء
 في قوله كما حدث لا يرويه سني بل يرويه ويبيع انشيمان
 وفي السيرة لفة قوله قالت المضعع قولا فامنه الحكماء

فن سار وهل ينطق من في فيه سار فنسوله جاز بالرف
 عند الاضافة الي الفعيل كما في جاء بالركلة واصلهم فوه
 فذفت اليها وعلى غير قياس فيعين وليس في كلامهم اسم
 متمكن على حرفين فثانبرهما واولا بدلت منهما الميم فزيم
 ومبهما فلما اضورد الي اهل ديار بهر ذهب احوال
 في اخوال الثلث ومن العرب من جعل هذا الاسماء منصرف
 مرة فتقول اياه في الاحوال كلها كما يقال عصاه قال
 شاعران اباها و اباها قد با غاي في المجد عما يتا فانه
 لم يقل اباي سيرا نظر الي الكوفيين كونه مقصدا قول
 ابي حنيفة في جواب من سأل عنه هل تجب النود
 على من اساقا بالاجر فصله لا ولعزمه بابا زينة
 فيس واد على القم فانه قال بالانود ون اليا رثم ان
 هذه اسماء المتباضعت الي بارا المتكلم
 لم يرد احدها الي الواو المتخذ ومما ان لودت لا
 ليس الواحد بالجمع في فوائده واستحقاقها قبل الا
 ضافة ابون واخوت فاضيق الي بارا المتكلم فيقول
 التوت فاجتمع الواو والياء وسببت اهديرما
 بالكون فقلت الواو ياء فاذهمت ثم ابدلت الفعيل
 كسر لسلامة الياء فصار الي واحس ولودت

الواو في المفعول اذا اضيق الي ياء المتكلم لزم الاعلاء على
 الوجه المذكور فيسرجح الي ما ذكرنا فيحصل الالتباس
 فان قيل لم يأت الواو في هم ففيل قلنا لم يلدن ذلك
 لا لالتباس فيه حيث لم يكن له جميع سلامة رت الواو
 وقد جاء في الواو كمالا وفرد في الاضافة الي فمير
 الغائب من غير اختصاص بالمفعول واما في فانه
 بمعنى المصاحب فان قيل ما الفرق بين ذوا المصاحب
 قلنا ان المصاحب نصبت الي اسم الجنس وغيره ذو
 فانه لا يتصاف الي اي الاسماء والاجناس الطاهرة
 لاسرها وضعت وطرد لوصو النبي وباسماء الاجناس
 فان قيل ما ذكركم من ذو من يتضاف الا الي اسماء
 جناس الطاهرة منقوض لان ذو قد تضاف
 الي الضمير كما في قول الشاعر صبيحتا خربينة من
 فعات ابارذوي اربو من ذو ويا فوله صبيحت من
 المصوب واخر صبيحت اسم قبيلة والمرسفات
 جميع مرهقة وهو البق الطاطح واما في فانه
 والاروسد الا مل وذو جميع ذوا الظهور الاول للفرجة
 والثاني للمرسفات فلنظروا في فاضيق الي الضمير
 شاذ وقلنا الظاهر المرجع الي الاسم الجنس ككم

تكون مدلولهما واحد فاع يكون مضافا الى الاسم
 المن الظاهرة **قوله** وفي التثنية والجمع **اول** عطف
 على قوله في الاسماء الستة واشارة الى الموضع
 الثاني من مواضع التثنية التي عدلوا بها كالتثنية
 فسرهما الى الجوف الموضع الثاني هو التثنية **فان**
فان قيل لم يثبت الجمع بالواو والنون قلنا امتزاج
 الجمع بالالف والمثاق **فان** قيل لم جعل اعراب
 التثنية والجمع بالواو قلنا لا لانهما زعمتا على الواحد
 والاعراب بالواو في رفع الاعراب بالواو كالتثنية
 للرفع والاعراب عاينه للتناسب **فان** قيل لم اخصت
 التثنية بالالف والجمع بالواو ونسركا في الياء قلنا
 في الاعراب ثلثه هي الواو والياء والالف
 وقيل لزيادة اثنتان اي التثنية والجمع واموالهما
 في الاعراب ستة والاعراب رعاية التمييز بين
 التثنية والجمع ولو جعل اعراب التثنية هذه
 الواو بقي الجمع بلا اعراب **فان** قيل ولو جعل الياء
 بها بلا اعراب فامنع الى التوزيع فثبت التثنية
 عن الجمع رفعها بالالف والجمع التثنية بجعل رفعها
 بالواو فثبت حرف واحد وهو الياء فجعلوا مشتركة

بين التثنية

بين التثنية والجمع في التصدير والجذ **فان** قيل
 لم اخصت الالف بالتثنية والواو والجمع قلنا لان التثنية
 اكثرا استعمالا من الجمع السالم لانها تكون فيمن يعقل
 والجمع السالم يقتصر بالعقل المذكور اولان مدلوله التثنية
 اقل من مدلول الجمع والالف اخف من الواو فانصرف الالف
 وهو الالف كما هو الاكثر استعمالا **التثنية** والاشتمال الى الواو
فان هو الالف في الاستعمال وهو جمع رعاية للتبادل
فان قيل لم جعل الالف في التثنية والواو في الجمع على
 من الترفع فالواو ادل على الرفع من الواو على غير ما
 النصب والجذ الالف لما كانت تميزت الواو في كونها
 علامة الرفع في الاسم **فان** قيل لم لم يعكس الامر
 فجعل الالف في التثنية علامة النصب لكونها اشد
 القسمة ونحو الواو في الجمع عليها قلنا لان مدلولها وقبح
 المشتركة بين الرفع والواو وهذا اختلاف المنا سبب
 المنا سبب بين النصب والواو كما سبق **فان** قيل لم
 كسر ما قبل الواو في الجمع في ماله النصب والواو فتح
 في التثنية قلنا للفرق في بينها **فان** قيل للفرق ما
 حل بالاعكس فلم لم يعكس قلنا **الفتحة** فخرها اولى
 بالتثنية لكسر استعمالها كما **فان** قيل ما وجه

جعل النصب على الجر دون الرفع قلنا اولا فلاذ الى
 اذم الاسماء من الرفع ان الى لا بدخل على البسطين اي
 غير المنصرف والفعل فاجعل النصب الي الى او ب منه
 الي الرفع في المخرج لان النصب من افعال الخلق
 تكونه افعال الالف والجر وسطه انك تكونه افعال الالف والجر
 شك ان الخلق الي الوسط اقرب منه الي الالف فالجمل
 على الارب اذ الي ثم ان النعتان اختلفوا في التنبيه والجمع
 فانها مرفوع الاعراب ام ولا بل الاعراب او نضر الاعراب
 فالمختار عند سيبويه والخليل هو الاول لان حرف الالف
 اب كما يطلق على الالف الذي يعنونه الاعراب يطلق على
 الف الذي يستعمل له فلهذه الالف وان لم يكن حرف
 اعراب بالمعنى الاول الا ان حرف اعراب بالمعنى الثاني
 والمختار عند لا ففعل والمارب والجر هو الثاني
 والاعراب مقدري في متوسرها فعلا من الرفع في قام الالف
 بدان مثلا من مقدري في الدال والمختار عند الكوفيون
 فطره والالف حاج هو الامر الثالث والصحيح مذهب
 سيبويه فالالف في ذيدان تسند له الدال المرفوع من
 ذيد و الي في ذيد بن تسند له الدال المنصوب او
 المرفوع من ذيد و اما التنوين في التنبيه والجمع

عن الحركة التنوين فان قيل انكم قلتم ان الالف في ذيدان
 تسند له الدال المرفوع من ذيد فان حاجته الي زيادة
 التنوين عوضا عن الحركة قلنا ليس معناه ان الالف تسند له
 الدال و غير اختصاص النعمة بالفاعلية فغير هذه الحجة
 دليل معين اختصاص الحركة قال كالف اعليه دون قال كالف
 المنعول فت الباجية اريد زيادة النون بدلا من
 اللفظة الحركة فان قيل المنعول في اخر زيد حرف اعراب
 وهو الدال و اعراب وهو الحركة فلما كان الالف عند
 الدال المرفوع فلا حاجة الي زيادة النون قلنا سلم ان
 الاعراب هو الحركة لان الاعراب هو الاختلاف والحركة
 هو الماخلة والنعمة والكسرة فافعل لم تتحرك
 الجميع وكرو نون التنوين ان نون في الالف ساكن
 فلا اصل في تحريك الساكن هو الكسرة قلنا كرو انون
 التنبيه عملا بالاعمال لكونها قبل الجمع ثم فالنون
 الجميع للفرق بينهما فان قيل اليس الفرق حاصل
 باختلاف صيغتهما قلنا قد تشدد الصيغتان في بعض
 الاسماء المعتلة فيصير ما قبل الياء مفتوحا في الجميع
 لا اعلان فلا يفرق بينهما الا باختلاف نونيهما نحو
 الماربان فان الله ماربين فاعل فصارت ماربين فان قيل

له

١ لذف حاصل بالضممة قلنا فلم لم يفهم قلنا لنقل الضمة
قوله وكل مضافا الي مضمير **اقول** اشارة الى الموضع
 الثالث من الموضع الذي اعرابها بالرفع ولا حال
 كونه مضافا الي المضمير مطلقا فكلمته في الاعراب حكم
 حكم المشتب لفظا اي بالالف في الرفع وبالياء في النصب
 واي لئلا تنبه له لفظا حيث كان آخره الف والواو لا ينكح
 عن الاضافة عليه عنه يتبعه عن النون ومعين كونه
 مشتبا للمعنى اولانه لا يضاف الا اليه فيكتسب حكم المنصب
 فان قيل لم حصوا الاعراب بالرفع في حال الاضافة الي
 المضمير قلنا **لانه** اذا اضيق الى الغائب فلا غلب وقوعنا
 كيد للمتنس فوجاه في الرجل ان كلاهما جعل موافقا
 لشيوعه ثم في ذلك في كونه مضافا الي المتكلم والمخاطب
 دللوا المتقدمين فاضرم قالوا ان كلا اسم منفرد والله مقلوب
 اسمعوا والواو والياء على اختلاف فيه فكان القياس ان ينسب
 في جميع احوال على الالف الا انه شبهه بالياء وعلى
 لئلا يوه الاضافة له ومهما سابه خلاف عليه من الاسماء
 فاعطى على حكمها فكما ان الياء وعلا اذا دخل على المظهر
 يتبعها على الالف واذا دخل على المضمير تغلب الياء **يا** وكذا
 اللف تغلب اللفه **يا** وكذا اللفه مع المضمير دون

في حالة النصب في الجواز لا حقا لا في الرفع
 متين في كل كلا عليها عليهما فيه وفي النصب ايضا لانه
 قد يكون في صورة الياء وتقول المتأخرين فاضرم
 قالوا ان كلا اسم مفرد اللفظة مشتبا للمعنى استا
 ولعلها اول قلنا كالرجلين قائم فاما الثاني فلا يركب
 به المشتب فيعمل حكمه عند الاضافة الي المظهر حكم
 المفرد المتصور وعند الاضافة المظهر حكم المتين
 فورا على الاعتبارين حقهما فان قيل لم لم يعكس
 اي لم فيعمل حكمه عند الاضافة المضمير حكم المشتب
 دعنا لا نضاهي الي المضمير حكم المفرد المتصور قلنا ان
 المظهر اصل والزائد والمضمير فرع والاعراب باليوكه
 اصل وبالياء في فرع فيعمل مع الاصل والفرع مع الفرع فلا ذكر
 معنى قول المص اذا اضيق الي المضمير حكم المص
 لفظا وفي قوله لفظا وجوه الاول اذا اشارت الي
 عدم التفسير في المنية به اي كما ان لفظه المص لا
 يتغير في الاحوال الثلاثة كذلك لفظا لفظا اذا
 لعصا لا يكتب الا بالالف لان الغرض متغيرة عن الواو
 بالالف في خلاف كلا فان الغرض اختلاف فيه فرب
 جعلها متغيرة عن الياء ينبغي ان يكسرها في حالة الرفع

بالالف وفي مائة النصب واتي بالباء واما عضا
 فيكتب في الاحول كلها بالالف والرابع انه
 امران عن المعنى لان كلا من المعنى دون المعنى
 فانه مفرد في اللفظ والمعنى **قوله** وينوالي والنصب
 في خمسة مواضع **اقول** هذا هو استقراي **قوله** في
 النشبة والجمع **اقول** يدل من خمسة مواضع بدل
 البعض من الكل وعادة لان البدل يتكرر العامل
قوله كما ذكرنا **اقول** اي كل من النشبة والجمع
 فلا حاجة الي عادة ذكر وجه الاستقراء فان قيل
 الكاف للنشبة فاي شيء يشبه بالمدكور سابق
 قلنا الكاف ليست للنشبة بل للتعليل وساقفة قد امدت
 في الكاف معنى التعليل لقوله تعالى واذكروه كما هذا
 لم يفهم كلا المعنى انه ينوي النصب واتي في النشبة
 والجمع اذ قد ذكره وجهه او لكان للنشبة ويكون
 هذا التشارة الي متاهلها اي كالمتان الذي
 ذكرناه سابقا **قوله** والثالث جمع المورث
اقول فان قيل لم غير الاسلوب السابق قلنا للنشبة
 بان كلا من النشبة والجمع متبع على حدة الا انهما اولاه
 من تلك المواضع فهذا معطوف من حيث المعنيين كانه

فيل الاول

قبل الاول النشبة والثاني الجمع بالواو والنون والثالث
 جمع المورث بالالف والستار فان قيل لم استوي النصب
 بالاول والثاني في الاول وفتح بالثالث في الثاني على وجه
 الاصل وهو المذكر وان لم توجد في جميع المورثات لانه
 احسب الحكم في السنة وجمع المذكر ولو نزل النزاع الى المورث
 على الاصل اي المذكر لزم مذنية النصب على الاصل فان قيل الاصل
 بالواو اطل وبه اعراب جميع المورث والاعراب بالواو
 وبه اعراب جميع المذكر فهذا امذنية للنصب على الاصل قلنا
 لا طائله في الجمع انما تعبر عن النشبة فاني الاصل اجمع
 المذكر اصالة باعتبار النشبة لان حرف الواو اصد فيه على الجمعية
 وعلى الاعراب والفرع اي جميع المورث ليس كذلك لانه
 الف والياء علامة للجمعية والواو علامة لا اعراب فلا مذنية
 للنصب والمراد لزم زيادة مذنية النصب على الاصل **قوله** والثابع
 ما لا ينصرف **اقول** فان قيل لم استوي النصب والاتي غير المنصرف
 المنصرف قلنا لا بد لما شاع فيه الفعل على ما يبين وفي تحشه
 منع من اليوبك الفعل فاقيم النشبة مقام الكثرة لوصوه الثاني
 في بينهما في كونهما فضلة والثاني كل في الكتابه فان قيل
 ما لزم بين هذه المواضع فان قيل ما لزم بين هذه المواضع
 الاربعة المذكورة بعد الاستقراء وفي النصب والجر **قوله**

الثعب تابع للبر في الشبهة وجمع المذكر وجميع الموصولات
 وبالمعنى في غير المنصرف **قوله** والثناسر الضمير في الكثرة
 مررت بك وفي الله **قوله** فان قبل لم الثعب والخ
 من الضمير المنصوب والمجرور في الصورة واحدا لدم استمر
 اتفهما فان قبل استواء الثعب والبر في الضمير لا يعمل البناء
 فلا يناسب ذكرهما بل لان كلاهما في المعربات قلنا ان كلا
 من في استوائهما من غير المصلح المعرب والمنين **قوله** ومن
 قيام الحرف مقام الحركة الى **قوله** ملا مع من بيت
 الاعراب في الاسم وبيان انواعه قصد التوضيح في بيان
 الاعراب في الفعل فيلحق انه كما يكون اعراب الاسم
 بالحركة وكذلك الفعل يكون اعرابه بالحرف فالنون
 في الافعال الخمسة اي يفعلون وتفعلون ويفعلون
 وتفعلون وتفعلون عوض عن الحركة في يفعل اي فيفعل
 كل واحد منها فان قيل لم جعل اعراب هذه الافعال الخمسة
 بالحرف قلنا لانه لما وجب ان يكون من الافعال موبته
 لبقا ومضارعها بالاسم اذ الشبهة والجمع من الاسم
 واسما تفعلين فليسببه ليعربان ويفعلون من حيث ان
 الضمير في كل منها بارز ولم يمكن ان يجعل الآم محذرا لاعراب
 ان الضمير يربعد ووجبت كونها منها على وجه واحد

ولم يمكن

ان يجعل الاسم على الاعراب ان الضمير يربعد
 ان جعل الضمير يربعد الاعراب لانها في الحقيقة ليست
 من نفس الفعل لدم زياده حرف يقوم مقام الحركة ولم
 يمكن زياده حرف المد واللين لوجود الضمير وان يلزم
 اجتماع الساكنين فذااد وخفا يشير الى وذا المد واللين
 وهذا النون فاحتمل شيوة النون حال الرفع لانه
 اقول احوال الاعراب فاحتمل الرفع شيوة النون وسو
 طرها حال الجزم لان النون عوض عن الحركة في النون
 فكما ينقطع الحركة فيه للجزم كذلك ينقطع عوضا
 تحلوا لتصب على الجزم دون الرفع لان الجزم في الفعل منزلة
 البر في الاسم فلما يتبع الثعب البر في الاسماء كذلك يتبع الثعب
 البر في الافعال **قوله** ومن ذلك حرف المد واللين **قوله**
 ويده في اكثر المنع اي من قيام الحرف مقام الحركة
 حرف المد واللين في الفعل المصطلح يربعد هذه النون
 لانها انشئت الحركات من حيث ان هذه الحروف مركبة
 من الواو على قول بعضهم والواو ما وهذة من على
 بعضهم والواو ما وهذة منها على قول بعضهم ان كانت
 الواو لا تنوم بها اي الحروف كما لا تنوم بانفسها فالما
 حاصلة بان هذه الحروف والواو قد خذفت في الجزم حذف

بنة

الحركة فيقال لهم ينفذ ولم يرم ولم تحش واشتبهت سألته
 في الرفع لاستعمالهم الضمة عليها وهكوا الداء والدباء
 في النصب وتثبت الالف كما ثبتت في الرفع لعدم قبولها
 الحركة **قوله** الاسماء على ضربين معرب **اقول** فان قيل
 المعرب والمبين لا يختصان بالاسماء فلم يحصرهما المعرب
 فيها قلنا لعل هذا اقتطعه لذكر المنصرف وبهما تحذف
 بـ **قوله** وهو ما يقتلن اخره **اقول** لما كان الاعراب
 اختلا في الاخر باختلاف العوامل كان المعرب ما قلن
 اخره **اقول** كان المبين الذي يقابله ما لا يقتلن اخره
 باختلاف العوامل فيكون حركة اخره وسكونه لا يعمل
 وكلامه سائر التعريفين كتابته عن الاسم اذا كان
 في الاسماء **قوله** ثم انما يعرب المعرب وهو يتصرفات
 تكون هذه الضمة فتحة حارة كالضمة الاولى
 وليت كذلك فان بعض من الاسماء لا يدخل في واحد
 منها اجمع المذكر السالم فانه معرب لا يدخله اجمع
 التثنية فلزم ان لا يكون مصرفا وليس في موضع الـ
 مفتوحا فلزم ان لا يكون غير مصرف وكذلك كل اسم
 اعرب بالرف فانه واسطة بينهما قلنا يصدق على ذلك
 ما بدله اجمع التثنية لان الغائب كما المقصود

في الحكم

في الحكم **قوله** وهو ما قلته اجمع التثنية **اقول** اي المنصرف
 اسم من شأنه ان يدخله اجمع التثنية فان قيل لم يعمل
 التثنية علامة الانصراف قلنا لان اولي الرفع بالزيادة
 للعلامة مرفوعة المد واللين ولم يكن زبادة في الداء
 للالتباس اذ لو زيد الالف لا لتبصر بالثنية ولو زيد الواو
 لا لتبصر بالجمع ولو زيد الياء لا لتبصر بالثنية ا و اجمع
 اذا التثنية غير لازمة سقوطها عند الاضافة فذا و اما
 تناسرها او هو التثنية لانه نون ساكنة وبشرها مناسبتها
 كما قد قيل لم يسمي المنصرف منفرا قلنا لانه من المريف
 فهو صوت رفيع والتثنية كما كان فيه غنة شبهة به
 سمي ما قام به منصرف **قوله** وغير منصرف وهو ما بدله
 اجمع التثنية **اقول** اي التثنية التي يمكن لفظا ان غير
 تدخل عليه فمسلما ن علمها وجوار وتثنية التي يمكن قد دخل
 حكما ومن ثم يقال اسم هو آج بيت الله ينصب اليه
 لان اسم الفاعل لا يعمل النصب ا لجمع التثنية و اعلم
 ان في امتناع الجري مذهب ان احدهما ان امتناعه ليس
 بقصور على حده بل لان غير المنصرف لا يشايع الفعل وكان
 التثنية علامة الانصراف ولم يوجد الانصراف في
 الفعل فذا وان شئت الاسم عن التثنية بموجب

الشبه ولما كان الجبر شريكا للتوحي في اختصاصه بالآثار
 ومعاقبته آياه في الاضافه تتبعوا الجاه في المعنى
 دون ما يبرهوا من الاسم والدليل على ان الجبر غير مقصور
 بالمنع انهم لما امتدوا الى التوحي بالاسم بالاضافه
 ودخول الام اعادوا الجبر ولما كان اي لكونه ان الجبر
 مقصور بالمنع على حده امتازوا مع على الواو كما في قولهم
 ما لا يدعيه الجمع التوحي والثاني ان الجبر مقصور بالمنع
 على حده لانه ركن من اركان الاعراب لان غير المنصرف لما تابه
 الفعل منع التوحي الذي هو علامة الانصراف ومنع
 بعض وجوه الاعراب وهو لا يختار والواو على مع
 فقالوا ما لا يدعيه الجبر والتوحي **قوله** وكان في موضع
 مقنونا **اقول** قامت قبل حق العبارة ان يقال وكان
 في موضع الجبر مقنونا ان المنع من القاب البناء وقد
 ربح بان غير المنصرف من قسم المعرب قلنا هذه عبارة
 بسببه في كتابه وانما اختارها تبين ما على ان المتأخر
 بين غير المنصرف من بين المتبين فان قيل المنصرف
 وان لم يكن منبيا الا انه لما شابه المتبين وبمنه
 فاستعمل فيه ما هو من القاب المتبين وذكر صاحب الفراء
 هؤلاء جوابا عما حمله ان النسب علم المعولية في مرتبة

بأحد فلو ذكر النسب لكاف بهذا المنزلة ان يقال وكان
 في موضع الجبر متعولا فيه فثبت من وجوه اما لا ولا منا
 لانهم انه بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجبر متعولا
 فيه فثبت من وجوه اما لا فلا تالانم انه بمنزلة ان يقال
 وكان في موضع الجبر متعولا فان كثر من المعربات منصوب
 وليس لمفعول واما قاسيا فلا المعولية بالواسطة
 ثابتة في لنا مرتبة بأحد واما قاله فلا ان هذا
 بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجبر منبيا **قوله** والاما
 المانعة من الصرف شعبة **اقول** اصل في الاسم هو الا
 نمراف ولذا لا يحتاج الى سبب ومنع الصرف فلا في
 الاصل ولذا لا يحتاج الى سبب فاحتاج المفعول الى
 اسبابه فقال والاسباب المانعة من الصرف اي **قوله**
 اي من قبيل الجمع التوحي شعبة اي عند الجهو **قوله**
 قبل السر في اصناف الاسم في منع الصرف الى سببين قلنا
 لان الاسم بهما يصير نسيما بالفعل من جهتين الفعل
 فيه فرعين ان اذ هو فرع الاسم اشتقاقا واخاذا وكل
 واحد من هذه الاسباب فرع شئ فيجتمع بهما في
 الاسم فرعين فيصير نسيما به فليست منه ما يوجب
 من الفعل وهو الجبر والتوحي فان قيل اذا شابه



غير المصرف الفعل مثله العمل انما فلم يلب الفعل
عليه دون عكس قلنا لان الفعل عمر سبق في اعتبار
الهيئة غير المصرف عارفته يستحق البين **قوله** التعريف
والتاء نيت الخ التعريف فرع ٢ الضكبر والاماد بالتعريف
ههنا العلمية والتاء نيت فرع التذكير ودون الفعل
فرع لوزن الاسم لكذا الاسم اطلاقا والوصف فرع الو
صوف والعد فرع المعدول عنه والعلمية فرع العلم
برلان مثان الغير فرع في كل لغة والحداد بالعلمية
كون المكتملة من غير اوزان العرب والتوكيب فرع الا
خرارد الجميع الا قضى فرع الواحد والالف والموت
المفارقة لان الفاعل التاء نيت فرع المذيد عليه وانما
ليضا لان من حيث المفارقة لالف التاء نيت **قوله**
ساق اجتمع في الاسم تبيان الخ **قوله** لما كان
المباد من قوله والاسباب المانعة من الصرف
تسعة ان كل واحد من الاسباب سبب مستقل في منع
الصرف وليس كذلك غيره بهذا الكلام تنبها على المداد
وقد منه وجه منع الصرف عند تحقق السبب في
الاسم او ما ذكر فيه سبب واحد فكانه سببان
واما السبب الواحد غير المتكرر فلا يمنع الصرف

لان الاسم مع الواحد متماثل بين الاصل وبين الفرع
وهو منع الصرف فلم يرفع السبب الواحد جانب الفرع
على جانب الاصل خلاف الف اذ لا مناسبة بينه وبين الم
فاذا ناسب ولو بوجه فان قيل ان كون الاسم عاملا في رفع
العمل فيلزم ان لا يمتنع ان انضم اليه سبب اخر قلنا
الزمية بمرئنا غير مسلمة بل هي مساوية في اقتناء العمل
استطاعت انما اذا الفعل ينقسم متعلق كذا قيل **قوله** ولما
وجد ذلك فيه احد عشر اسما **اقول** ما مرصولة عبارة
عن الاسم والجملة بعده صلة وذلك قائم مقام فعل
وجد اشارته الى منع الصرف او الى اليقين اذ قد
يتوون في لفظة الواحد والثنى والجمع والثنائي
يسهلنا في حكم الواحد والموصول مع ملته مبتدأ
والانكسب المتعددي اعني احد عشر جزءا في
الاسم الذي وجد فيه منع الصرف والبيان
حقبة او علم احد عشر وذلك **قوله** خمسة حالة التكثير
اقول قوله خمسة بدو من احد عشر المظاهرات
لفظة حالة في قوله حالة التكثير منصوب على انه
ظرف لمفعول وجد فان قيل لم تقدم الاقسام المنقطعة
بالحكيمة بالشعرين قلنا لان التكثير اصل والمصنوع

ه اظمة فقال وبه اس فعل منه والمداد بهما
 كونهما منه في الاصل بالحقبة نحو اجمه فانه غير متحرك
 والموصلة ووزن الفعل المقلب فان قبل براد ن مثل
 هاتم اذا سمع به منصرف ولو اعتبروا القلية لزم ان
 لا ينصرف لان باب المفاعلة اكثر مما في منه فاعل
 قلنا انما انصرف شرطه وان كان وذا غا لباني الفعل
 لانه لما كان قليل اذ لا يقبل ر الا في اسما ومعدودة
 ترك على لاط فان قيل لا غنية في افعل في الاعداد لوجود النيز
 هل في كل ثلاثة في لسميه فيه لون ولا عيب ولو هو لفظه
 المشبهة لوجود افعل في اللفظة التي لا تفعل لساها
 جدد واهل قلنا ان افعل فليس من لا فعل ثلاثة في خلاف
 افعل التخصيص فانه يجب من الفعل الذي يجب ومن
 منه فعل المعجب والتضاد في افعل المعان متعددة من
 الاعداد واليتونة والوجدان والبرود وقد يكون
 افعل للمضارع من الباب الثالث والرابع فافعل في
 الافعال الاكثر منه في الاسماء **قوله** وفعلان اللذان
 هو نيت فعل **اقول** ومفعولان هذا فعلان فعلى فر
 مكران فانه غير منصرف للوصفية والالف والنون
 المتأخرتين لا لالف التأنيث من حيث انها متباعدة

معا والذكر

واللهذا كوصفته فواحد وواحد وسكران وسكرين
 لغة للمؤنث دان ناء التأنيث لا تجتمع معهما
 فان قبل لم قيد فعلان بالذي مؤنثه فعل قلنا
 لا امرا وعن فعلان الذي مؤنثه فعلان فلو
 سعدان وسعدان وعرابان فانه منصرف حالة التثنية
 لا يخرج الالف والنون عن مثلثة الذي التأنيث
 يدوم للتأنيث الوجهين الاخرين لكن ان اجعل علمالا
 ينصرف لعراب من وجه التأنيث وهو امتناع التأنيث
 العلمية تنبع الزيادة **قوله** والمعدول فوثقت ورباع
اقول المعدول خرج مادة الاسم عن صيغة الاصلية الى
 صيغة اخرى وهو على نوعين فثقتين كثلان وقديري
 كسر والعدل في اهاد وموحد وثناء وثنين وثلاث
 وثلث ورباع ومربع الى عشار ومشت فثقتين على الا
 كسر وعند البعض لا يعدل فيما فوق رباع فمربع والاسم
 المعدول كارباع غير منصرف حالة التثنية والعدول
 فان قبل الوصفية غير متحركة مؤنثة في المعدول
 منها يد ليل مفرام اربعاني مرهت بنوة اربع
 حيث كانت الوصفية عارضة فيما لم يكن ان المتأخر
 في المعدول لعدم اقتراف الحال من المعدول والمعدول

عنها في المنع فلا ينس فان في حكم قلنا ان الاسم
قد غلبت على المعدول عنها فثلاث رجال و اربع نوة
فالمتضمن بها بشهر الوصف باسما الالهاس على ان
يرد على كلا تقول جاتين رجلا سائا ويل شيخ تغرب
جا وفي نوة اربع بناء ويل معدودة اربع واذ
اكان فلا اعتداد به في الوصف حيث كانت عارضة
فلم تؤثر في المنع واما المعدول فلا يستعمل لا وضا
فت الوصفية لاذ منه لى فتوتر الا نرى لا تقول
ثلاث رجال بالتقديم والفرع بين الآم والعارض
ظاهر فلا يلزم من عدم ناهيها في المعدول وان
يقل قيل ساعدل عشرها ثلاث يستعمل الا وضا اذ لا يقال
ثلاثه ثلثه رجال وانما يقال رجال ثلثه ثلثه ارب
ثلاثه بعد ثلثه مع هذا لا يورث الوصفية والآلات
ان يقال مررت بشار اربع اربع غير منصرف في الوصفية
وذلك ان الفعل قلنا الوصفية قد لزم عند انكر
فلا يلزم الوصفية في كل واحد منهما على هذه
الطري ان ينصرف واما الجمع فلا تمنع فيه الفرق
لان كل الفرق ومنعه هو الاسم المفرد كزيد
واحد و ما في حكمه كزيدات للاسماء واللفظ

افصال وامتداح واما ثلاث فانه اسم مفرد قد لذمت
له الوصفية فتع المرف **قوله** واما في اخر الفاعل الحارث
اقول اي اللذي في اخر الفاعل التاء نيث متفوعة وحمد
وقد سما كان كشيء وحى او اوصفته كلباي وجرار وهد
الاسم اللذي في اخر الفاعل التاء نيث غير منفرد لان الفاعل
و نيث فيه فابهم مقام المبين ان لا في علم التاء نيث اخر
فتثبت بهذه الاعتبار سببا وهذا معنى قولهم في بيان
علة منع صرف انه لا ينصرف للتاء نيث فلذا ومه فاذ تيل
ليست التاء في مثل ظلمته ايضا لازمته فلم تنزل من ذلة
سبين فلما لزم التاء فيه بعد العلميه والذوم فيهما
فيه عند الوضع فالالف كاحدها في الكلمة واعلم ان
علامة التاء نيث في مثل جرار وجرار وهد **قوله**
المهمدة وهذه المهمدة كانت الفاعل في الاصل كما في
مكرمي وعطش الا انهم لما زاد فاعل الفاعل
بين **مور** نث افعل وبيان مور نث فعلان فليتا هذه
فان قبل لام احص مور نث افعل بزيادة الفاعل فلما
لذا افعل هذه شبيهة بالزيادة فاعل التفضيل له
مذية في المنان فاحص الذي يشبهه بالزيادة
قوله والجمع الاقصر **اقول** والما دبرها يكون بعد

میں نے
انھیں

الفه رفان متحركان اما فتيقا نحو اساورا وتندبر او هو
 اما بالادغام فواو اب او بالذوق فو غو جوار او و
 الفه ثلثة اخرف او سطرها ساكن نحو انا عيم فان قبل لم
 فيد الجمع بالاقصيص قلنا اشار الي ان شرط الجمع الجمع
 المانع من الصرف سواء لا يجمع في ارب جمع المكسب وهو
 اي الجمع الاقصيص غير منصرف حالة التشكيك اسالكذا
 بالجمعة حقيقته او حكما واسالانه جمع لا نظير له في الاعاء
 فتيقده الجمع وعد النظير في الاحار **قوله** وما كانت
 على مثالهما **اقول** اي وزن اساورا انا عيم كما
 ومصابيح فاسمها غير قين وان لم يكن يتكرر فيهما
 الجمعية حقيقته لمثابقتها باهما من حيث الجمعية
 والوزن والاشتراك من الجمع تربت اخرف **قوله**
 وان كان الاوسط متحركا كان الاسم متحركا
اقول انما عرف الجمع الذي اوسطه متحرك اخرفه
 الثلثة بعد الالف متحركا ايضا قلنا لان في شبه
 المفرد لفظا ومعنى اما لفظا فلكونه مثل كراهية
 كراهية صورة وبها مفرد ان حقيقته واسا
 معاني فلان معنى الجمع كل يقع على اذ اكدت
 كالمصدر خرج عن مثال الجمع لا يقع على اذ لا اقصيص

في اوزان

في اوزان الاحاد **قوله** وان كان ثاني الحرفين بعد الالف
 باو الي اخره اقول الي ان كان ثاني الحرفين بعد الالف
 الجمع باو حذفت الياء في حالة الرفع والجر ونوتت الاسم
 والبش في حالة النصب بلا تنوين نحو جاء في جوار و
 بجوار نحذف الياء فيهما ورايت جوار **قوله** فاعلم **اقول**
 قد جرت عادة المفتوح انه اذا كان في الكلام قرب النكال
 ونوع خلاف فيفتقر الي التاء مل يقولون في عقبه فاعلم
 فاعلم نظائره للتشديد والايضا في المص قال يسرنا فاعلم
 ان فيه اشكال لاذ جوار ي بصر في حالة الرفع والجر
 ولا ينصرف في النصب عند الاغترس لان امه في حالة
 الرفع والرفع عند جوار ي بالتثنية اذا اصل في الاسماء
 وبها صرف وحذفت الفحة والكسرة للشغل فاجتمع
 ساكنات التنوين والياء وحذفت الياء فصارت على وزن
 سحاب وكلام فيصرف واما عند يسويه فاعلم في
 حالة الرفع والجر جوار ي بالتثنية لانه غير منصرف
 عنده ثم حذفت الفحة والكسرة للشغل فبقيت الياء
 ساكنة ولما حذفت الياء في المفرد اكتسبها الكسرة و
 اليل اذا بسر والمكسب المتعالي استثنوا اخرف في
 الجمع لثقلته فبقي جوار ي موضع التنوين عن الحركة

او عن الياء وله قيل في حالة الجر مرت بجوارح بالفتحة
 لكان له وجه لكونه غير منصرف واما في حالة التعجب
 فغير منصرف بالاتفاق **قوله** وسنه حالة التعريف **اقول**
 معطوف على قوله خمسة حالة التنكير اي سته من احد
 عشر وذا لا ينصرف حالة التعريف وذا التنكير **قوله**
 وهن الاسم الاعمى العلم **اقول** المراد بالاسم الاعمى
 اسم يكون على غير اوضاع العرب الا نادرا نحو ابراهيم
 ومسمي فانها غير منصرفين للعمية والعلمية واذن
 تنهما بان تميزا اشما كالسيرة افتهما لبعائهما
 بلا سبب اذا علمية شرط في العمية فتدول العمية
 بالتنكير للثاني بينهما فلا تبقى العمية سببا **قوله**
 واذ سميت فويلام او فزدر جلا صفة **اقول** اعلى
 سميت باسم اعمى رجلا جعلته منصرفا اذا العمية النكر
 فيه اي العمية بالمشوبته الي التنكير يعني العمية
 المتعارضة بالتكارة غير موشرة في منع التعريف
 فان قيل لم لم يكن العمية التنكيرية تارة في
 منع التعريف قلنا لكونها مترجمة بلا منهم في وفول
 النون وحرف التعريف والاضافة فتصرح لغة
 عربية فانتعت الفرجية المطلوبين فانتعني

الثاء ثبو

الثاء ثبو ومن هذا ينظر اذ المقصود من اشترط العلمية
 في العمية طبطرا عن تصرف العرب فان قيل ان سميت
 فويلام امرأة هل يكون منصرف لا قلنا يكون في غير منصرف
 التعريف والثاء ثبو ولذا قال ان سميت رجلا **قوله**
 واما في اخر النون مذبذبات **اقول** اي الاسم الذي
 في اخر النون مذبذبان سوا كان فادوه مضموما
 كعثمان وسفيان او مضموما لروان او مكثورا كعمران
 فهذا الاسم غير منصرف للعلمية والالف والنون
 المذبذبان فان نكرته مرفعة لذوال احد البين وسو
 العلمية ان لم تجعل العلمية شرطا لهما فان قيل قد
 جعل المصنفه الالف والنون المذبذبان اولا
 من قبل لانه حالة التنكير فكيف يقع عن ثانيا من قبل
 قيل السنة حالة التعريف وذا الالف والنون باعتبار
 الحال فثمان الاول ما يكون في الفقة والثاني
 ما يكون في الاسم فالاول مذكوره اولا والثاني مذكوره
 ثانيا فلا تناقض **قوله** وسافه وذن الفعل **اقول** ال
 اسم فيه وذن الفعل فانه لا ينصرف سبب امر الين
 بشرطين احدهما عدم قبول الثاء وذا انصرف
 يعمل والثاني ان تنصرف بالفعل اي يغلب اسم

وقوعه فيه ولذا انصرف در و سد فانما قلنا غير الوصف
 لان وزن الفعل اذا كان مع الوصف يكون سببا لعدم
 الانصراف حالة التكثير والملازم يسهرا في حالة التعريف
قوله كاحمد ويذيد ويشكر **اقول** كل واحد منها غير منصرف
 للعلمية ووزن الفعل اما كاحمد فوزن غالبا في الفعل وكل
 من الاخرين فنخص بالفعل اي بقلب وقوعه فيه ولذا
 نصرف رديسوبة وانما قلنا غير الوصف لان وزن الفعل
 اذا كان مع الوصف يكون سببا لعدم الانصراف حالة
 التكثير والملازم يسهرا في حالة التعريف **قوله** كاحمد ويذيد
 ويشكر **اقول** كل واحد منها غير منصرف للعلمية ووزن
 الفعل اما كاحمد فوزن الفعل اما كاحمد فوزن **الفعل** غالبا
 لب في الفعل وكل من الاخرين فنخص بالفعل فان قيل
 لم نتم يذيد ويشكر الي احمد قلنا للتبعية على ان الاسم
 قد يكون منصوبا عن الفعل او منصوبا عن المرفع
 لكن بشرط جزمه عن الضمير اذا المرفع ومنع من حواس
 المزدول والتبعية اي المعدول على انه لا ينفك
 بانه يقع فيه اعلال ليدل ويشكر **قوله** والمعدول
 لعدم وزن **اقول** اي المعدول من المعرفة لا ينصرف
 معرفة للمعدول والعلمية وينصرف نكرة لذوال احد

السبب

لغيره ووزن فانما معدولان عن **قوله** عام وذا
 معرفتين اي علمين فانما لو كانا معدولين على نكرة ثابت
 لوجب ان يكون كل منهما اسما مستعملا في النكرة
 سمعي **قوله** فيستعملان **قوله** انهما عدلان عامه ذافر معقبان
 فان قيل يند استقوى بالمرقد الذي مرفق قوله بان
 الظلام من الغزل الذي اي يدفع المظلمة من المظلم
 الرقيب لكثرة العطايا يا فان الذفر استعمل نكرة قلنا انه
 صفة كذا فرد ليس معدول ولذا لو سميت بد مرفقة **قوله**
 والمودنت لنظرة كطاعة وسلمية **اقول** فانها لا ينصرفان
 العلمية والتاء نيت لنظرة فان قيل قد وجد
 في اشتر النسخ سلب مكان سلمية وهي منوعة عن
 المرفع مطلقا لا تستقر في منع المرفع الي علمه فلا تكون
 قائم في اي من الشد التي لا ينصرف في التعريف وينصرف
 في النكرة ولذا قيل ونظرا يسرارة هطاء وقع بصيناني
 من الكتاب هل هو كذا كذا ام له وجه حالته قلنا
 ان المودنت بالان المقصورة قما ان الاول ما يكون
 على وزن فعلى بفهم الفاء وسكون العين او فعلى بفتحها
 والثاني ما يكون على وزن فعلى بفتح الفاء وسكون
 العين والنقص الاول الفاء للتاء نيت البتة وبان

يكون اللاحق هو ا ر ط ي و الثاني من قبل المشترك اي ياله
يكون الله للتاء نبت و يان ما يكون الله للاحق فالله
هي عند ما في افعال التاء نبت مقصوره او مد ووه
من الخمسة التي هالة التكرار و به الاسم الذي
هو من الفصح المشتركة والاول غير محتاج الى التعريف
في ضم الصرف والثاني محتاج اليه ١ و معني كعاد
و ذنب **قوله** فانهما غير معرفين للعلمية والتاء نبت
محتوي انضبط شرطية العلميه فيه اقتضا ان لو لم يكن
علما ينصرف ولذا كانت جمع في قولنا مررت بامرأة
مريم منصرف مع انه فيه معنى التاء نبتا معني **قوله**
والاسماء للذوات جعل اسم واحد **قوله** كان قبل شرطية
التركيب ان لا يكون باضافة والاسناد ولا ان يكون
الثاني متصفا معني الوصف ولا ان يكون الثاني
ضوفا لبارج فوعبد الله فاربطة شرطا خمسة عشر و يبيوه
علما وكان على المصنف ان يذكر هذه التوضيحات ان
المصنف تركه بهذه التوضيحات اعتمادا على المثال والبيان
قوله كعدي كرب و بعلبك **قوله** فانهما غير معرفين
للعلمية والتركيب فاذا اكلم فالذوات احد البسيطة
و المعدي اسم مفعول من علا بعد واصلة معدي و

فليقصد والتعريف جعلوا لواء ولانه اقونم كروا
قبلها لاجل الياء فصار معدي ثم ركب مع كرب و هو في
اللفظة التاء نبت جعل على الانسان والبعير في اللفظة التاج
بمعني به انضم اللذان كان بعده اهل هذه البلد
في الجاهلية واليك في اللفظة الذوق والكت العنق ثم ركب
١ مد يهما مع الاخر وجعل المجمع اسما للبلدة المود
من بلاد الشام **قوله** وكل ما لا ينصرف في المعرفة
ينصرف في النكرة **قوله** لما فرغ من تفصيل الاسباب و بيان
١ انهما معقب الحل غير منصرف بسبب العلميه فهو
منصرف فان قيل ما سبب ذلك قلنا المتعار بالاسباب
في غير العدل و وزن الفعل لان العلميه شرطه
في غيرهما فاذا انتقل عن شرطه و بقائه سبب احد
فيهما **قوله** لا فوا مرآت سميت به رجلا **قوله** هذا ابتداء
من القاعدة المذكورة اربعة اشياء غير منصرف
في حالة النكره اتصاله باب الجر والثاني باب التاء نبت
مطلقا والثالث باب فلات والزابع الجمع الاقضي و
١ المراد بنحو اخر كل اسم كان متعرا بالوصفية فان فوا اخر غير
منصرف وقيل العلميه عوض و وزن الفعل اذا سمى به كان
موزنا بلا ويكون غير منصرف في حالة التعريف للعلمية

وودت الفعل واذا انكر عن العلمية فلا ينصرف انضاف حالة
 التكرار لانه يعود الى امله لان ذلك الوصفية انما كانت
 بسبب العلمية واذا ازال المانع عارضه المانع عامر ذال
 فط عند سبويه فلا ينصرف للمؤن وودت الفعل انضافا
 متشاو على قول سبويه لا على قول الاغشي فانه ينصرف
 عنده لان الوضو لا يعود عنده فانه يقول السا قسط
 لا يعود عنده فانه يقول السا قسط فان قبل اجواب
 ان سميت قلنا قد دون تقديره ان سميت به رجلا فانه
 يكون غير منصرف في التكرار **قوله** وكذا ماويه الثالث
 نيت **اقول** اشارة الى المشتبه الثاني يعني ان ساقية
 الفاء نيت اذ جعل علما فهو غير منصرف للعلمية والثاني
 نيت واذا انكر نفسه منصرفا للمثالي نيت ولاومه
 اذ العلمية وزوالها لا يتنافى التام نيت ولاومه
قوله وفعلات الذي هو مشتق فعلى **اقول** اشارة
 الى المشتبه الثالث يعني ان سكران مثلا اذ اجعل علما
 فهو غير منصرف للعلمية والالف والنون واذا انكر
 نالت العلمية فيعود الى امله عند سبويه **قوله**
 والجميع الاقوال **اقول** اشارة الى المشتبه الرابع
 يعني ان ما جدد مثلا اذ جعل علما لم ينصرف لانه

شابه

شابه الاجمالي المعروف حيث لم يكن لهما نظرا في الاتحاد
 من كلمات الطبع لهما العرب واذا انكر لا ينصرف انضافا
 في قول الاغشي كما ينصرف احر في قوله بعد التكرار لان
 اثباته بالاجمالي المعروف فانه سبويه لا ينصرف
 وشكا والحق ان عدم الانصراف اذ كان له ان يجب
 ان ينصرف عنده بعد التكرار لان اهذا البيان
 واما عند سبويه فيعود الى امله ويؤكد من
 متساوي الجمع والثلاثي الساكن الاوسط
 اي الاسم الذي على ثلثة اعراف واوسط
 ساكن في الترتيب وينبغي ان يكون فيه الصرف وعدمه
 اما الاداء فلها ومه سكوت الاوسط اهد السبب
 فيبغي سبب واهد واما للثلاثي فلو هو السبب
 والا دل فيهم واما في سبب ثالث اي الاسم
 الذي فيه ثلثة اسباب كماه وجوز في اسم البلديات
 فانه غير منصرف البتة لوجود الاسباب احب
 العلمية والعلمية والثالث المعنوي
 والجب الزامه وان لم يعتبر لقاومه يكون
 الوسط بسبب البيات فان قيل جاز ان
 يتاوم سكوت الوسط العلمية فاذا انكر

العلمية ذال اعتبارا لتاريخها والعجبة اتصالها
 مزد طان بالعلمية قلنا ان بالمقابلة يستطاع تبيين العلمية
 لاجودها والمعبر فيها تاريخ العجبة والتاريخ وهو
 دها لاتا وثابت بها وكذا الثلاث المتحركة الاوسط
 اي المورث الثلاثي المتحركة الاوسط فحوسر
 اسم جهنم فانه غير منفرد البتة لوجود العلمية
 والتاريخ وحركة الاوسط من ذلك الحرف الرابع
 فكلمة حكم الرباعين ولهذا ابى الشذوذ الحركة من ذلك
 الحركة من ذلك الحرف الرابع انهم قالوا في التفسير الى
 حلي قتي وعلوي بالذوق في الاول والمثلث في الثاني
 لان الالف الرابعة في الاسم المنسوب يقلب واوا
 او حذف ولم يوفقوا في حلي حباروب بالقلب
 بل لوبل قالوا مباركي بالحذف لما اذا الالف الخامسة قد حذف
 وقالوا جهمدي بفتح الميم ويين الناقصة المربعة الياء
 فلم يوفقوا فيه الا حذف وان كانت الالف رابعة
 شذوذ الحركة من ذلك الحرف هين كان الالف هاتمة
 كما امر الحركة من ذلك الحرف فكذلك في المورث
 المتحركة الاوسط وفوحذا م اراده فوحذا م
 كل فعال هو علم الاميات موشنا وذلك على ما في فعال

اربعة اقام تكثر منها منبى واحد منهما فخلق
 فيه الاول ما يكون اسم فعل تامون ذال وخراك
 معنن واتوك وهو قياس في كل ثلاثي جرد منفرد
 تام عند يسويه وفعال بهذه منبى بالاتفاق عند
 البصريين والكوفيين واختلف في سبب بساكنه فعند الكوفيين
 لوقوعها موقع الامر المتل عند الكوفيين لتفتتها معني
 لام الامر فان قيل لم يثبت على الحركة دون المكوف
 مع ان الاصل في البناء هو الكون قلنا قد اذعن افعال
 الساكنين وفعال هذه موشنا بدليل قوله ولان
 شبع من اسامه اذ عيت نذال في الذعر فان
 نذال اوله يكن موشنا لما انت الفعل المنشد اليه اذ
 وغيت وذكر عبد القاهر وجه كوف نذال موشنا
 ان نذال موشنا ان نذال عدل عن انذلي وانت
 الفاعل ويسوا ليار الفصد لقصدا نوبت الفعل فكما
 انت الفعل والتاريخ مراجع الي الفاعل فوفرت
 هند كذا لك يورث الفاعل والتاريخ مراجع
 الفعل فيقال اتري وفائدة تاو التاريخ الفعل النار
 والمبا لغة فمعني اخذ في انذل ثلث مرات فلما عدل

نذال عن انذال استعمال في الكلام مود نشا الثاني
 ما يكون صفة للمود نشت نعتي فاستد و الثالث
 ما يكون علما للمصدر المعرفة لنجابر للنجابر
 و حماد للحمدة و هذات التسمات اتضا باقاف النقا
 للمتأخرة باب نذال و ذ ناعه لا و الرابع ما يكون
 علما لاد عيات المود نشنه و كلام المص في هذا
 الرابع كما انشا اليه و هو قل و خلاف و لذا قال المص
 و فيه من بيان المذهب الاول الاعراب مع منح
 الف لان فيه علية و عد لا مقدر او تار نشا و انما قلنا
 ان فيه عد لا مقدر الاحذام معدولة عن جاذمة فقلنا
 و هذ اماراب بني تيم و المذهب الاخر البنا
 على الكس و هو مذهب اهل الحجاز و اما البنا و فلا
 شيرة باب نذال و اما الكس فلا جتماع التاكين
 قوله و عليه قول قول اشارة لاندخج المذهب
 الثاني اي على مذهب الذي هو البنا و على الكس
 قول الشاعر اذا قالت هذام فهدقو هذان
 اتقول ما قالت هذام فان هذام بالموضعين
 و الميم مكسرة فلو لا انه مبني على الكس مما في ذلك

و قد ثبت

و قد ثبت و ايتد الكس قوله و كذا فعلا انش قص
 بزه المود نشت **اقول** اي شل هذام في البنا و هي
 الكس فان قيل قوله قصص بهذا المود نشت منقوس
 بقول الشاعر اطوف ثم اوي الي بيت فعيد طير
 الكاع قلنا هو فادس لا يعتد به قوله و كذا فعلا النقي
 بمعنى الفعل **قوله** اي هو انضابن علي الكس كاتبا
قوله و كل ما لا ينصرف اذ اضفوا و دخاله الا ان و الآم
 اتي بالكس **اقول** فان قيل ما وجه الجذام بالكس
 قلنا اما عند من لا يقول اذ المقصود في باب
 غير المنصرف منع التثنية و منع ال بالثنية قلنا
 التثنية عند الاضافة و دخول الاق و الآم لا
 يتصور سقوطه التابع و هو ال و اما عند من
 يقول اذ المقصود في باب غير المنصرف منع ال
 منع ال اتضا فلان الاسم حين الاضافة و دخول
 الاق و الآم خرج عن شبه الفعل فاعيد اليه ما منع
 منه للمثابرة و هو ال و اما التثنية فلم تكن عورة
 لعدم امكان اجتماعه مع الاضافة و الآم
 للمناقة فان قيل لم قال الجذام بشل انصرف
 قلنا لدفع التثنية ان غير المنصرف يكون في موضع

في مفتوحات قبل ان حرف الجر لا تدخل الفعل
 فكذلك الناعية والمفعولية من حياض الاسم انما
 فكانت بحسب ان يعاد معها الجر والنون لذوال
 المتأخرين قلنا ان الالف واللام والاضافة تشد
 تغير الاسم لا تنجزها فكل من التكرار موفى فيكون
 اذا قوي في الالف يعاد عن الفعل غيرهما **قوله** تقول
 مررت بالامراء ويعمران بعصمنا **قوله** فان
 قبل الاولي ان يقدم مثال مثال الاضافة ليكون
 الالف والنون مرتبا قلنا ان الالف والنون المرتب
 ليس اولى من غير المرتب على ان الاضافة كثيرة
 الموقوع ان ليس فيها زيادة على الاسم ولذا
 قد منها في الالف ومثلها ظاهرا ولذا اخرج
 ودخل الالف قليل ولذا اخرج في الذكر ومثاله
 صفاء ولذا اخرج **قوله** والمبني مزيان **قوله** لما ذكر في
 الاول الفصل ان الالف مزيان معرب ومتبني
 وذكر تعريفه كل شئ مما يضاف وذكر المامث المتعلقة
 بالمعرب وخرج منها مراد ان يفتح في المبني وقسمته
 الى الادم والغاية **قوله** فالادم ما تضمن معنى
 الحرف في **قوله** فان قيل تعريف المص المبنى الادم

بانه الذي تضمن معنى الحرف او ما اشبهه غير ما يجب لنا
 منه جمعا وكذا المدرسين ثمة عشر شجرة في الاحتياج والاحتياج
 يتضمن معناه وهو معنى حرف العطف ومثل يده الا
 شارة ويصدق عليه التعريف مع انه ليس بمبنى انه ليس
 بشار لادم واسماء الافعال فغيرها تارة تارة لا تضمن
 معنى الحرف ولا يشبهه فلا يصدق عليها التعريف مع انها
 من المبني الادم قالوا ولي ان يقول في تعريف الادم
 فلم يكن له حالة اعواب املا قلنا الظاهر ان ما ذكره
 المقرر ليس بتعريف الادم بل منصودة الاشارة اليه
 بعض اقسامه بذكر علة البناء الايري انه قال والغاية
 ثمة اشياء **قوله** وكاين ومتي وكيف **قوله** فان قيل لم يثبت
 هذه الامور مع ان الالف في الاسم هو الاعراب لانه
 على المعاني قلنا تضمنها معنى الحرف فان ابن ضمن المعاني
 حرف الاستفهام او حرف الشرط فان قولنا اين زيد في قوة
 قولنا اي الوف ام في المسألة ام في غيرها وقولنا
 اجابس ابن قبلس في قوة قولنا ان يجلس ابن قبلس
 فيها وان يجلس في المسألة اجلس فيه وغير ذلك
 وان قولنا متي القتال في قوة قولنا اليوم ام غدا
 او بعد غد وقولنا متي خرج اخرج في قوة قولنا ان

ان يخرج اليوم اخرج اليوم وان خرج غدا اخرج
غدا او يكون متضمنا للمعنى الاستفهام فقط فان
قولنا كنوز يدا صحيح ام استقيم فان قيل لم ينب
ابن ويكون على الحركة قلنا فرارا من اجتماع الساكنين
فان قيل لم ينب على الفتح قلنا للفتحة **قوله** او ما شبه
اقول كلمة ا وهرنا للنوع لا للشك كما مر في تعريف
الاسم اي والمبنى الآدم ما شبه الحرف **قوله** كالذي
والتي وطود ذلك **اقول** فان قيل ما وجه مشابهته الموصولات
بالحرف قلنا الاحتياج الي الغيبة كما ان
الحرف يحتاج الي المتعلق كذلك الموصولات الي القليل
فحتاج الي المتعلق كذلك الموصولات الي القليل
قوله والعارض منه اشياء **اقول** حصر المبنى العارض
في خمسة استراعي المضاف الي بار المتكلم فو غدا في
ثلاثة مذهب الاول مبتدئ على الشر وهو مذهب بعض
المنازعة كابن الحاجب حين قال في كافية التندور
فيما تغد ركعا وغدا في مطلقا والثالث انه ليس بغير
ولا بين وهو مذهب بعض وسموه حصارا به الاول
انه لو عوب بوء دى الي انقلاب الياء الفاء والواو
في حال التثنية والرفع والي مخرج الياء من المدة فيهما

قوله

قوله المنادي المفرد المعرفة نالوا يدا **اقول** فان قيل
لم ينب المناد المفرد المعرفة فلنا لانه مشابه بكان الخطاب
في ادخوله من حيث الافراد والتعريف ويؤيد
لم يكن ينب الاصل لكنه مشابه بكاف ذلك والمثابه
بالمثابه مشابه وذلك الحرف فيكون مناسبا لما
فكان له فان قيل لم ينب على الحركة قلنا لبيع الموافقة بين
الحركة العارضة والبناء العارض في الدعوى او للفرق
بين البناء والاعلى والعارض فان قيل لم ينب على الفتح
قلنا لبيع المتاخمة بين الحركة البناءية والاعرابية
وهي التثنية والكرة في نحو يا عبد الله وبالذيد اولا
نه لو ينب على الفتح بلذم التباس الحركة الاعرابية
في مثل يا امر لغوي معين بالحركة البناءية في مثل
يا احمد ولو ينب على الكسر بلذم التباس بالمتاد
المضاف الي بار المتكلم ثم حذف منه الياء الكسرة
بالكسر قوله المفرد استراد عن المضاف وشبهه فاع
تلقاها بالمتبين معربين والمعرفة استراد عن المتاد
المفرد التكره فانه غير مبني **قوله** المنكرة فانه المفردة
التي مع الاعراب الجسد **اقول** فان قيل لم ينب
على الحركة قلنا لتضمنه معنى حرف الراء ع

الاستر قتيه اذ قلنا لا رجل في مبنى على سوال
 كانه قال هل من رجل في الدار فاعل الجواب لمن
 رجل في الدار فحذف من ههنا من المكرر واعتمادا
 على العلم به اذ اتفقت معني اللف بنفسي ان يكون
 بناءه لازما فلم صار عارضا قلنا علة البناء
 ثابت في بعض الاحوال ساقطه في بعضها فان
 قيل لم يبنى على الحركة قلنا لما قلنا قبل لم يبنى
 على الفتح قلنا لم يبنى على لان كاعلمها التصب
 لكونها مفعولة على ان وامرأه بالمتكبر
 المعرفه فانها ليست تليق لانهما ليست باسم من
 وعلمها خصوص به وبالفردة عن المضافه
 المبشره بها فانها غير مبين **قوله** والمركب
اقول المراد بالمركب المتيقن كل كلمتين جعلتا اسماء
 واحداً بان يدل على معنى واحد بلا تبيين
 اناديه واصله فيتم اربعة اقسام الاول
 ما كان ثانيه صوتا فويسوبه فكلمه بناء الاول
 على الفتح فندلة واحد من احد من احد
 غير وبناء الثاني على الكسر والثاني ما تضمن
 ثانيه معني اللف والجداء الاول شبه المضاف

فواتن عشر فكمه اعراب الاول وبناء الثاني والثالث
 ما تضمن ثانيه معني اللف ولم ينفذ الاول المضاف
 فويسوبه فكمه فكلمه بناء الجديين على الفتح اما بناء الاول
 فلندله فندلة الاول من اللامه واما بناء الثاني
 فلنضمه معني اللف اذا لاول ثمة وعمة واما بناء ولها
 على الفتح فلنضمه والرابع ما لا يكون الثاني منه صوتا
 ولا متضمنا معني اللف فكلمه فتح الاول ان كان
 الاخر حرفا حيا فربما يكون على الكوف فويسوبه
 كرجا لكونه فندلة الذي من الظاهر والثاني معرب
 غير منفرد للعلمية والتركيب والمضارع والاهل
 حيث ذكر مثال الثالث فقط **قوله** **ما حذف منه**
المضاف اليه اقول اي الخامس من الاشارة الخمسة
 الاسم المضاف الذي حذف منه المضاف اليه وهو
 فمات ظرف الاول اليها الست واستعمل
 ون بشرط الاضافة وكون المضاف اليه قد و
 متويا اي مقصودا فان قيل لم يبنى ذلك الاسم
 قلنا اذا حذف المضاف اليه من قام المضاف فصار
 صار المضاف فندلة بعض الكلمة وحذف بعضها
 لا يتبقى الاعراب او لانه متضمن متضمن معاني

المضاف اليه اولاً انه متضمن معنى الرفع اذ الاضافة معنى
من معاني الرفع او لكونه متضمناً للرفع من حيث الامتياز
اي الغنى اولاً انه شبيه بالماضي في انه كالمفعول على شيان
معنى نفسه ومعنى ما توفى فيه كما في فانه يدل على الخ
ث والذمان وقد مر وجه البناء على الحركة واسمى الفهم في
المندوف مباحوي الزمان وهو الفهم اولاً انه شبيه
بالمندوي المزد المعرف في ان كلا منهما متين في حال
التعريف ومعرّب في التكلم والثاني غرضه ولبس غرضه
ولا غرض والمبتدأ الآدم من الرفع وحاصل كلامه انه الفعل
الفعل يعطى متين لادام بعضه متين عارض والرفع كله متين
لادام **قوله الما في والام بغير لام اقول** هذا بيان
المبتدأ الآدم من الفعل والتقدير بغير لام لادام
عن الام باللام فانه معرّب يديم وقد مر الكلام في
بناءهما والعارض المضارع اذا اتصل به نون جماعته
الناء غايية كانت او فاعلية فاعلن بالياء والفاء
او اتصل به نون التاكيد فتفتته كانت او مفتحة
في كل فعلن بالتصديق والتقدير **فان** قيل لم ينين المضارع
عند اتصال النون الاولى قلنا نبشرهما له بالماضي
عند يوييه وتشبه به لا شراك كل منهما في نون

النون

النون وسكون الهمزة فوضين ويفتح فان قبل الاشتراك
حاصل بينهما عند اتصال النون التثنية واداء جماعته الهمزة
لوضين ووضو ووضيان ووضيوت فيبغى ان يكون المقام
متيناً عند اتصالهما انضماماً مع انّه معرّب قلنا النون يفتح
فيقتل بسكون ما قبلها كما عرفت في موضعه والالف
والواو ضابطان في حركته والحركة الاله الاعراب
والسكون الاله الناء وكل ما يتنفس الاله النون وكانه
ذلك الشيء روعند غيبه تركه على اصل البناء اشعاراً بان
الاول في الفعل هو البناء واتا البناء عند اتصال نون
التاكيد فلانه ح الشبه بنون بعلبك فان قيل لم لا يرفع
ان يكون الاعراب مقدراً قلنا اذا الاعراب التثنية توجب
انها يكون في المعربات والاول في الافعال هو البناء والياء
ينين على الضم للتثنية **قوله واعلم ان هذه الكلمات اربعة** اي
الاسم والفعل والرفع لما فرغ عن بيان الاعراب والمعرّب
والمبتدأ مراد ان يبين كلاماً مكلفاً وحاصل كلامه ان
الكلمات مطلق اربعة اقسام الاول ما يكون عاملاً
ومعمولاً كعامة الاسماء والمنكته والفعل المضارع
والثاني ما يكون عاملاً ولا يكون معمولاً كما في
العاملة والفعل الما في بغير لام **قوله** والاسماء

مع

مع

المتضمنة بمعنى ان سوي اي والثالث ما لا يكون
عاملا ولا معمولا كغيب العوامل من الخوف والرابع
ما لا يكون عاملا ويكون معمولا كما الاسم الجامدة
المعاني باللام نحو السلام والمقصود سكت عن هذه الصلح
لانه لم يذكره الشيخ عبد القادر في الكتب المتلففة
لا على ظن انه غير واقع **قوله والعامل عندهم اقول**
لما ذكر تنظيم الكلام وانتبر كلامه ان ذكر العامل
ناسب لغيره حتى يتمكن من تسمية الى التسمين ثم يتسم
اخذ قسمة الى التباسي ستن والتما عني حتى يسهل الا
نقال الي وجه الارتباط بين الابواب الثلاثة و
هذه الانفال من الباب الاول الى الثاني فان قبل هذا
تعريف العامل على الاسباب المتضمنة لاداء المنيات
على الوجوه المتضمنة كما ظهرت في ضمن تفصلا
المنيات قلنا اراد بالكلمة يسهل الكلمة المعربة
فلا يصدق التعريف على الاسباب المذكورة فلا تنقض
بها **قوله** الباب الثاني في العوامل اللغوية
القياسية **اقول** لما فرغ من الباب الاول شرح في
الثاني فان قيل متضمن العوامل على حمل قاعدة
سكالغوارب جمع ماربة فيلزم ان يكون لفظ العوامل

وسكون الاخر فوجب ويضرب فان قبل الاشتراك حامل الى
المتضمنة واداء جماعته المذكور في فخرها ووجوب جمع ما طنه
والكلام في العامل قلنا ما ذكرتم في الفئات واما في
الاسماء والفعايل جمع فاعل كالنوايرس والعامل
من قبل الاسماء **قوله قد منا القياسية اقول** اي قد
منا العوامل اللغوية القياسية على العوامل اللغوية التي
غير لا طراد القياسية وكونها قاعده كلية وضابطه
عامته والعام مقدم على الخاص فان قيل ما السر في بيان
وجه التندبهم وليس من دارب لهذا الكتاب قلنا
هو الوفاء بوعده في المطهر من انه غير مدبر لذكر
شئ وما ذكره الشيخ ذكر ذلك فتعبر المقص **قوله وتلك**
سبعة اقول اي جملة العوامل اللغوية القياسية سبعة
انواع بالاستتراء وجهه وضبطه ان يقال ان العامل
اما عاملا بالاضافة او كالاول الفعل والثاني
ما مشتق منه والا قول المصدر والثاني اما ان
يتبع الفعل عليه والا قول اسم المفعول والثاني
اما ان يربى على فعله او كالاول اسم الفاعل والثاني
الثاني اما ان يرفع الاسماء او ان يرفع مصافا
او لا الاول اسم التام والثاني اسم المضاف

الثالث القننة المبررة **قوله النعل على الاطلاق**
اقول المراد بالطلاق ما يكون كاملا في الفعلية ما
 ايا المرادة الاستمارة والرفعة واحترذ به عن اسماء
 الافعال الناقصة وافعال المتعديين وافعال المدح
 والذم وافعال الشك واليقين للنفقات في فعلية
 من ولهذا جعلهما المص من العوامل التي عتبة
 وذكر في الباب الثالث **قوله لان كل فعل يرفع اسما**
واحد الثاني **اقول** بهذا دليل عموم الرفع اي الرفع
 عام في جميع الافعال لان كل فعل لا يبدله من
 فاعل المستند ^{فعل} اذ كل يرفع مراسما واحدا اذا اسند
 ذلك الفعل الى الاسم الواحد حال كون الفعل
 مفرد ما على ذلك الاسم الواحد الذي يرفع فاعله
 فتقوله اسما اشار الى الفاعل لا يكون الاسما صريحا
 او ماسورا لانه وقوله واحد ^{اشار} الى ان الفعل
 لا يجوز ان يتعدد اي لا يجوز ان يرتفع اسماء
 ثلثان بجهة الفاعلية على الاستقلال برفع واحد
 وقوله مفرد ما عليه اشار الى انه لا يجوز ان
 يتقدم الفاعل على فعله فان قيل ما معنى الاسناد
 بمرنا قلنا بستر احد اجد تبيين الى الاخر مطلقا

فان

فان قيل لم قال اسند ولم يقل اضر قلنا لئلا يول الا
 الانشائيان فان قيل لم وجب تقديم الفاعل على
 الفاعل قلنا لان الفعل ينظر حاله على حدث ثابت
 لشيء في زمان معين فالاسناد كالذم الذاتي
 لمنهزم الفعل والذم من متين حضور الاسناد
 المفهوم من الفعل ينقل الى المند اليه فاذا وجب
 تقديم الفعل في الذم وجب في اللفظ فان قيل
 لم لم يقل اذا صدر عنه الفعل بدل قوله اذا اسند
 اليه قلنا لان الاسناد متينا ولا ما كان بطريق
 الصدور فهو ضرب زيد وبطريق الفياض فهو ضرب زيد
 وبطريق المضاف فهو صاف زيد **قوله في زيد اقول**
فان قل لم او مرد في المثال ما هو اعم الافعال
 قلنا ليكون ادق لمصودة وهوات كل فعل
 يرفع اسما **قوله فان لم يكن مظهرا فظمرا اقول**
 فيه اشار الى ان الفاعل لا يجوز حذفه اسم يبين
 انه لا يبدل للفعل من فاعل اما اسم ظاهرا او ضميرا
 والظهير اما بارز او مستتر **قوله ان الفعل على**
ضربين متعدد اقول المتعدي في اللغة المتجاوزة من معنا
 الجور اذا تجاوز حده وفي الاصطلاح ما جاوز عن الفا

عل

و نصب المفعول به و الأذم ما يختص بالفاعل **قوله**
كذ هبت وقعت وقت أقول فإن قيل أو دد هذه
الثلثة في نيل الأذم قلنا مرة أعلى من دعم اثربا
منعده فيه حيث يقال ذهبت انتقام وقعت شرب
مع الأول شاذ و الثاني ظرف **قوله متعدد اي مفعول**
واحد أقول اي ان تعلق فلهم الفعل على واحد سواء
كان علاجا كضرب زيد أو فجرة علاجا كضربت
الجديت **قوله** و متعدد اي مفعولين فانهما غير
الأول **أقول** اي المفعول الثاني كمن يخلو من ان يقع
جملة على الأول أو لا أو الأول افعال التلويح
فوعلمت زيد افاضلا و الثاني اما ان يتعدى
اي المفعولين بنفسه فكون زيد احيته أو
بالهمزة فواعطيت زيدا درهما و توجد الى
فتصاريف باب اعطيت على احد المفعولين و كما
يجوز في افعال التلويح لكن يجوز هذ فلهما منه
قوله من يجمع ثلث **قوله** و متعدد اي ثلثة متماثل
أقول الافعال المتعدية الى ثلثة متماثل
اعلم و ارم و ابنا و بنار و اخذ فان قيل لم
يجز ان يكون لفاعل واحد فاعلات و جاذله

مقابل

قلنا لان نسبة الفعل في الفاعل بطريق الاسناد هو
لا يخلو و في المفعول بطريق التعلق وهو يخلو فان
قيل فها فنقول في العلوي البواغيت و فيه فاعلات
قلنا ان الواو ليس بضمير الفاعل بل هي حرف تدل
على كون الفاعل جمعا قوله و قدم يقام المفعول
مقام الفاعل أقول الغرض من البناء المماثل هو لا
معلوم في علم اخر و بيان ههنا به الفعل و فليته
اي الرفع على ما بين فيه فلا حاجته الى التعرض
للهما ههنا و انما تم مقام المفعول الفاعل هو المتعلق
به لا للمفعول له لذوال العلمية و لا للمفعول به
للدوم هذ الواو فيخرج فيخرج عن كون مفعولا
معه و لا المفعول فيه اذا لفظ فيه لادته له الكوا
فلا يفسد الرفع و لا المفعول المطلق اذ لا فائدة
فيه لدلالة الفعل عليه **قوله** و توجد اساده اي
المفعول الثاني **أقول** اي توجد اسناد الفعل في
المفعولين المتماثلين الى الثاني كيجوز اساده
اي الأول نحو اعطيت درهما زيدا كما يقال اعطيت
زيد درهما الا ان الاسناد الى ما هو فاعل متغير
افضل و هو زيد لانه اخذ و لا توجد الاسناد

ابي المنعول الثاني في المنعولين غير المتعديين
 فوعلم قائم ذيدا بل يقال علم ذيدا قائما لان الثاني
 في افعال المنعولين هرب في الضميمة ولا تفسر جعله غير
 ام عنه وقد اهاذا بن الانباري ذلك عند من
 لا التباس فانه آحاد في قائم ذيدا ولم يذفن افعاله
 ذيدا في ضمت ذيدا اذ اكل **قوله** **منعوب الفعل**
عليه **اقول** ابي منصوب الفعل الناصب مطلقا
 الى منصوب الفعل الناصب التيا سمي المبحوث
 عنه في هذا الباب **قوله** **خاص وعام** **اقول** وان قيل
 لهم قدم الخاص مع ان الاولي بالتقديم هو الخاص
 العام لمحمومه قلنا قلنا الخاص بالنسبة الى العام
 يراها **قوله** **والخاص ثلثة** **اقول** اي ثلثة انواع
قوله **المنعول به** **اقول** انما جعل المنعول به هامل
 لانه انما يكون للفعل المتعدي كما ذكره المصنف
قوله **والتمية** **اقول** اهل التميزنا بتميزها
 لبايين وحذف احد هما **قوله** **لانته انما يكون**
للمهم في الابرام فيه لا تمية فيه **قوله** **الجب**
المنعوب **اقول** فانه انما يكون في الافعال
 الناقصة فان قيل هي من العواقل اللطيفة التي

تمية

والبس في هذا الباب في العواقل اللطيفة الناقصة
 قلنا الكلام في منصوب الفعل مطلق كما عرفت انما فلا بد من
 ذكر **قوله** **والعام** **اقول** اي الفرب الثاني من منصوب
 الفعل هو المنصوب العام والوا في ثمة انواع **قوله**
المصدر **اقول** ابي المنعول المطلق اعلم ان المصدر
 قد يكون سريا اذ الم يدل على الكثرة ما يدل عليه الفعل
 فبراد به حقيقة الفعل ولا يند الا بالثاء كيدح وذلك
 لا يثنى ولا تجمع ولا يذكر ولا يؤنث فوضبت
 فربا فانه يتناول انواع الضرب من التدبير والمقبة
 والمرة والمتين والماد وقد يكون محدودا اذا كان
 دالا على ما يدل عليه الفعل وذيادة جازع الزمان
 فوضبت ضربة وضربين وقد يكون معرفة فوضبت الفرب
 الذي فعلم وضرب ذيدا وقد يكون نكرة كما ذكر من المثال
 والفعل ينضم الي المهم وغيره وانما عال المهم
 فكل فعل كذا ما كان او متعد با كان او غيره ينصب
 مصدر او ماضوف معناه الاول ما ذكر من الامثلة
 والثاني انما ان يكون مصدرا او غير مصدر والاول
 ان يناسب المصدر في الحروف الا ملية كقوله تعالى
 والله اني انكم من الارض نباتا فان نباتا ليس بمصدر

لا ينبت إلا أنه يناسبه في الزوف فوقعه جلوسا
وإما الثاني وهو أن لا يكون مقدرًا فتكون ضرب سوطا
فإن قيل لهم لا يجوز أن يكون ضرب سوطا من قبل فعدت
جلوسا أي يكون سوطا مقدرًا غير مناسب للمفعول
كأن في الزوف قلنا لا ذلك بل قولهم ضرب سوطا
وإسقاطا ولو كانت مقدرًا لما شئت وجه هكذا قبل لكن
يرد عليه أنه يجوز أن يراد بالمصدر النوع والعدد فتح
يقع تشبيهه وتبعه وذكر بعضهم أن السوط ليس
بمصدر لما أنه ضرب فوصف لا دلالة لفيت عليه
واعترض عليه من وجهين أحدهما أن لنا كل أن
يقول إذا لم نصبه مصدرًا بغيره لعدم دلالة
عليه فإلزام أن لا ينصب به أسما وتاثيرها أنه
منقوص فوضعت ضربته ٢ وفريق فان الفعل لا يدل
عليها لعدم دلالة العلم على طاص فليد ٢ أن كل
بنصرها فيه نظر من وجهين أحدهما أن المراد أنه
ليس بمصدر ناكه فوضعت ضربا وقعدت جلوسا فقط
الاعتراضات وتاثيرها أن انصباب سوطا ليس لأجل
دلالة الفعل عليه بل انتحابه به لأجل أنه قائم مقام
المصدر المأخوذ فأن تعد به ضربا بسوطه فذا المصدر

والسوط

والسوط لما كانت الة الفرب متدبه متده **قوله** المنعول
فيه **قوله** أي الثامن المنصوبات العامة هو المنعول فيه
وفيه اشارة إلى أن المنعول فيه في اصطلاحهم ما كان
منصوبا بتقدير في فان قيل لهم لم يعرف المنعول فيه قلنا
لما في لفظه دلالة على العرف إذا التوق والام فيه تعني
الذي فكانه قال الذي فعل فيه فعل فان قيل لهم
قدم المنعول فيه قلنا لا ٢ اتصاله بالفعل **قوله**
وهو ظرف الذمات والمكان **قوله** المنعول فيه
على ضربين فان قيل كيف جعل المبتدأ ١ ومبدا ٢
مع أن المطابقة بينهما شرط قلنا أن هو راجع إلى
الموصول أي الأول والآخر في قوله المنعول فيه
كما عرفت اننا وجعنا الأما بر من الموصول بالمعنى
والمشبه والمجموع على أن هذا انتم فربو كنولهم
الاسم فحان جامد وشق وشق هذا كثير فان قيل
لم يسمي المنعول فيه ضربا قلنا فبشرها له بالاول
التي تمل فيها الأشياء وقد الكو قيون قلا طول
الافعال في أفراد **قوله** فالذمات كلاء ينصب بالظانية
اه **قوله** أي الظرف الذمات مبرها م كاف او محدود
ينصب بتقدير في على الظانية بالفعل المدكور المتقدم

سواء كان لادها او مستعدا بهما كان او قد ود الا
ن الفعل يد له على الاذنان بصيغة كما يدل على المصدر
جمادته قلما ينصب انواع المصادر كذلك ينصب
جمع ضرب الاذنان **قوله فاليوم كاليوم والموقف**
والمحدد كاليوم واليلة اقول انما ابي اتمع الا
قوال في تغير اليوم والمحدد هو الذي له حد
يحمه كاليوم فانه له اذ لا و اخر **قوله** والمكان المجرم
فمن **قوله** ابي المكات المجرم ينصب بتقدير يرفي على
الظرفية لانه مشابه بالذات من ومهين احد هما انه
عند محوريات الخلق يتناول على جميع ما ينسب بل الظرف
الي انقطاع الارض كما ان قام زيد مشاغل على كل زمان
ماض مستغرق الله العالم وتالبرها منه يتبدل ويتغير
اذ الغوف يصير ثنا واليمين شمالا كالذات ثلاث
المستقبل يصير حاله وال حال ماضيا فجعل حكمه حكم الذمان
في الانتصاب بالفعل وقوله حسب ابي المكات
المحدد لا ينصب على الظرفية بتقدير يرفي بل يصير
قورا يعني **قوله** وعند **قوله** ابي لفظه عند من المكان
المجرم في الامل وقد شاع استعماله في الذات
انضافا عند الصباغ وفيما ليس مكات فوان اذ يرب

عنه الله

عند الله الاسلام **قوله** وسطه اذ اربا لمكون **قوله**
اي وسطه اذ اربا لمكون من المكات المجرم
فانه اسم لاد اخل اذ ايره واخره بالمكون
من الوسطه بالتعريف لانه من المكات المحدود
فلا يد من في **قوله** المكات المحدود لا ينصب على
الظرفية بتقدير يرفي بل هو مجرد بلفظ فان قيل
لم لا ينصب الفعل لا يدل عليه كما يدل على الذات
ولا يشبه الذات كما يشبه المكات المجرم على ما
ما من **قوله** اما اذا قلت اذ ارف توسع **قوله** كانت
فانك اذ قال ما تقول دخلت اذ ارب ينصبه اذ ارب
غير في مع انه من المكات المحدود واجاب
بانه توسع وذلك ان امله دخلت في اذ ارب
ثم حذفوا حرف ابي اتساعا واولوا الفعل اليه
ونصبوه نصب المفعول به **قوله** والمنعول له **قوله**
الثالث من المنصوبات العامة المنعول له فان
قبل لم يمتب المنعول فيه بالمنعول قلنا لا
الفعل كل منهما مشتركة عنوان الفعل قد يتكرر
من المنعول له في ارف المنعول فيه ولذا اقدمه
على المنعول له من المنصوبات العامة قلنا لا

الافعال في نفيه متعوية الاقدام اذ كل فعل اقدام
 عليه فحتاج الى علة لانه ما كان او متعديا قوله هو علة
 الاقدام على الفعل قوله الاقدام هو الشروع في انجام
المفعول اي علة اقدام الفاعل على الفعل المذكر فان
 قيل لم قال علة الاقدام ولم يفعل الغرض من الفعل قلنا
 ليدخل في وقعت من ارب حينا كما يدخل في جنتك
 ملا حقا فقل هذا التعريف غير مانع لتناو له
 المفعول له المنصوب والماجرى رب الام وكان هذه
 ان تقول هو المنصوب لعله الاقدام على الفعل قلنا
 غرضه تعرضه تعريف المفعول مطلقا لا تعريف ما كان
 منصوبا وان كان كلامه في المنصوب او نقول انه
 المتعدي بالمنصوب اعتمادا على اجعله من المنصوبات
 العامة وقد شرطوا في انتمايه ان يكون مصدرا او
 فعل الفاعل الفعل للعلل ومعارفها في اليهود
 اذا تعين واحد من التفسير الثلاثة المذكورة
 فالام واجبه ولا خلاف لاحد من المتقات
 في القيد الاول واما القيدان الاخيران فبهما
 خلاف فان قيل هو هل يجوز اثبات الام عند
 جوده لكان السرا بطله قلنا يجوز ان كان مضافا او

متقفا

مقرفة بالام اذا كان منكروفا فقل في ضربت تاء وديا
 وضربت فافعة الشر فان قيل لم اورد مثالين قلنا
 للاشعار بان المفعول له كما ينصب الفعل المتعدي
 بنصبه الآدم وبان المفعول له لا يلزم ان يكون
 غرضا للفعل المذكر بل كونه غرضا له كان مضافا كان
 مضافا ولا وبان المفعول له كما يكون نكرة يكون معرفة
 وبان المفعول له قد يكون من افعال الجواب وقد
 يكون من افعال القلوب فان قيل كيف صح التاء وديا
 للضرب مع انه سبب عنه لان الضرب سبب التاء وديا
 قلنا العلة في التسمية اثر التاء وديا وهو التاء وديا
 فالضرب و المفعول معه اي الرابع من
 المنصوبات العامة على دال اللفظ ومن جملة لانه
 قياسه عنده لا على قول بسببه لانه منصود على الجمع
 عنده او نقول معنى العموم يربا ان الفعل المتعدي
 والآدم كلاهما يتصانه ويرى لندركا في العموم
 فان قيل لم عمل به الآدم قلنا لانه قوي بالاداء فان
 قيل لم ترك تعريفه قلنا الدلالة لفظه على تعريفه كما
 في المفعول فيه وقومعه بانه المنصوب بعد الواو
 الكاسية ليعرف مع المصاحبة معمول فعل لفظا وتقديرا

قوله فواستوي الماء والطين المنبث من صوبية
 لانه المنفعل معه ولا يجوز رفعه بالاعطف على الفاعل
 وهو الماء لان استوي سر بالبين تعين انتقام بل
 تعين ارتفاع فان عادتهم اشترطوا ينصبون المنبث
 في أرض الماء فاذا اولى الماء الى راء سرها بقوله
 استوي الماء والطين قوله والى سر من المنصوبات
 العامة اذ اقول فان قيل لم يرفع يكون افعالها
 قلنا ليعلم انهم من المنصوبات العامة ولتقطع الشبهة
 فليس بعد افعالها افعال مورث في الاستعمال سيما
 والربا منقضية عن الواو واشتقاقها من الناحية
 الفعل فان قيل لم كانت افعال من المنصوبات العامة
 قلنا لان وجود الفعل لا يمكن الا في حال فيكون كل
 فعل من الله ان عليها والعمال كالظرف قوله وسبب
 بيان هيئة الفاعل والمنفعل به اقول اراد به تنبيه
 المنفعل لا تفسير مطلق الى الواو احراز بالهيئة عن التخييل
 اذا وبتبين الذات الرمية وباضافتها الى الفاعل
 والمنفعل به احراز عن الهيئة فانه بتبين هيئة
 الذات مطلق لا مفيد يا حاد يما والمراد بالفاعل
 ان يكون فاعلا لفظا ومعنى ليدخل فذ يدعي الله
 قائم

قائما وبالمفعول كذا لك فوسيد اذ يد فائما وكلمة او
 لمنع الخولا الجمع اذ يجوز الاجتماع في زيد الكين
 وفي التعريف المذكور كلام من وجوه الاول اذ مقتضى
 بالجملة الى لية التي لا مريب لها في جاري زيد والتمس
 خالعة والثاني ان الواو حسب في المال ما ذكر في طلة
 ملائقة الفعل لا مطلقا ولا دلالة في التعريف على هذا
 المعنى والثالث انه مقتضى بقولهم ضربت القرب
 سيد حال من المنفعل المطلق والرابع انه مقتضى
 له فتح بدل ملة ابراهيم هنيئا فان قيل هنيئا حال عن المضاف
 اليه والى من الله صادق على الصفة في مثل ضربت رجل
 عائما قوله وهين جواب كين اقول فيه تنبيه على ان
 كين موضوع للسؤال عن المال الذي كين سوا غيرها
 هين المال بمعنى القفة القائمة بذات الناعل لا المال
 الناحية التي هين الغنم المنصوبة قلنا كيف
 اذا دخل على الاسم كين زيد فالمعنى ما ذكرتم
 واما اذا وقع بعده فعل مثل ان يقال كين جاو
 زيد فالمراد هو السؤال عن كيفية الفعل وضد
 جوابه اذ ان يقال راكبا وفوه فان قيل ان المال
 في لفتك والبش قادم لا تقع جوابا لكيف قلنا

يقوله

ما ذكره باعتبار الاغلبه و الحال المذكورة مأولة قوله
و قترها ان تكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يقول
 فان قيل ان يتخالف المثال و ذال الحال تعريف و تنكير قلنا اذا
 انطابا نعرفها و تنكيرها ظنا استمالا ان لا يسطا بقا امرابا
 بل بل ينضاف ان جذه اعرابا ميل ابي اضالة فاني الوصف
 ضيقية فليان بالموصوف و اللفظة فان قيل لم كان
 ههنا ان يكون نكرة قلنا لعدم الحاجة الي التعريف
 او لانها معاد كين و انما يجاب عنه بالنكرة او لانها
 بمنزلة الوصف للفعل المتعين و هو نكرة فلهذا تنكرة
 لوجوب المطابقة بين الموصوف و الفنة فان قيل
 لم كان كان مقادري الحال ان يكون معرفة قلنا لانه
 فكملة عليه في المعنى و حته ان يكون معرفة لا
 الحكم على الشيء لا يكون الا بعد السمع التعريف
 قوله وان اردت ان اذكر عن النكرة فقد مرها عليها
 اقول اي ان جعلت الحال عن النكرة فقد الحال
 فقدم الحال على النكرة فان قيل يبد اذا لم تكن النكرة
 موصوفة فوجبا في رجل من بني تميم فارس او صبيدة
 فائدة المعرفة فوق قوله الشاعر لا يركن احد الي
 الا حرام فتعرف يوم الدرس في مام او مصدر

او مصدر بالاسنهما م فوق قوله يلى انك رجل راكبا
 او منصوبا بغيرها و بين ذي الحال على النكرة فلا بد من
 ذكر النور المذكور ان قلنا انها لم يذكرها عنهما ثم
 على انهما مرها من المثال الذي ذكره وهو قوله فوجبا
 راكبا رجل فان قيل لم قدمت الحال عليها قلنا لانها لو
 وقرت لا لتبني بالصفة في حالة التقب فوفيت
 راكبا ثم قدمت في حالة الرفع و الحال ان لم يلبس
 بالصفة طرد الباب قوله و عليه قوله اقول اي تقدم
 الحال على الحال النكرة قول الشاعر و هو لفرقة موحتا طلل
 قد بيم غناه كل احصم اسمم مستديم فعدة اسم معتد
 فنة و موحتا اسم فاعل من الاحاس و الطلل امرالديار
 و غناه تعني طمعه و دربر و اسم تعني اسوار و تعني
 اسود فذال الموصوف و اقيمت فنة مقامه و مستديم
 بيم لمعني دايم فتوله فعدة خبر للمبتدئ او اعني
 اعني قوله طلل فتوله قد بيم فنة طلل و ضمير غناه للظل
 و موحتا حال عن طلل و هو نكرة او لغت طرف و طلل
 و فاعله و الاستشهاد على هذا التفسير و العجب من
 المقى انه غفل عن كون النكرة موصوفة و وجوب
 التقديم انما يكون فيهما لم يوجد شئ من المعبر

التابعة قوله واسم الفاعل اقول اي الثاني من
 العوامل البقية القياسية اسم الفاعل قوله كل اسم
 اشتق اه اقول كل اسم منى وقوله اشتقاق خرج الفاعل
 الذي اسند اليه الفعل وقوله لذات من فعل خرج
 اسم المفعول واللات والذات والمكان وقوله يخرج
 عليه خرج الصفة المجرية وقوله من فعل اضراذ عن جليس
 بالسنة الي يتعد وقاعد بالسنة الي الخامس تجلس
 لا يقال قد مررت القنطرة المجرية بقوله من لانها من
 الطابع فلا يقال للمتصفح بها فعل شي لان نتول
 لا يغني عن فعل احدث بل المراد به الاسناد فلا يخرج
 فان قيل لم لم يقل معنى الحدث كما قالوا غيره قلنا سمعته
 ليس بلازم لان اسماء الفاعلين ما ليس بمعين الحدث
 ظرف واصب ودايم فان قيل لم لم يتبين المقص المشتق
 منه قلنا يتعين المذكور بسين والحق انه مشتق من
 الفعل بالذات ومن المقدر بالواسطة قوله اي
 يوازيه في حركاته وسكناته اقول انما قد افسد بان
 لانه قد يذكر ويراد به وقوع اثنين وموقع الا
 خرافيت يوردي الكمال معنى الثاني وقد يراى به
 وقوع اثنين بعد اثنين وبطريق محصور وهو كونه صفة

جارية

اه من ادعاه لان الفعل ان يراى به الي بات في العمل
 او في معنى الحال والاستقبال فلما احتمل المراد وغيره فصره
 بما ذكره ليدين المراد **قوله** اذا اريد معنى الحال او
 استقبال **اقول** انشئت الي ان عمل اسم الفاعل مشروط
 بالكونه بمعنى الحال والاستقبال وسترانه كان موافقا لمعنى
 في اللفظ والمعنى واذا كان بمعنى الماضي كان متابها للمضارع
 في اللفظ والماضي في المعنى فلا يتحقق المتابزة التامة باللفظ
 الي كل واحد منها فان قيل قوله ولا يلزم باسط ودرجته بالوسط
 صرح في جوابه بطلان ذلك الحال والاستقبال اذ هو معنى
 الماضي وقد عمل في المفعول وهو ذراعوه وبره الدليل اجا
 ذلك **الكافي** الكافي فلنا آتت عند المهور من قبل حكاية
 الحال الي فيه فكانه واقع في الحال قوله اسم المفعول اقول
 اي الثالث من العوامل البقية القياسية اسم المفعول
 هذا من قبل الحذف والابتنال اي اسم المفعول هذا به
 لان المفعول في مثل ضربت زيداً هو الضرب وزيده هو
 المفعول به قوله وهو كل اسم اشتق اه اقول قوله كل
 اسم منى شامل له ولغيره وقوله اشتقاق خرج المفعول
 بالفعل وقوله لذات من وقع عليه الفعل خرج اسم الفاعل
 والصفة المنبهة واسم الذات والمكان والالة والمراد

بالفعل هو المصدر فان قيل ما تتوحيح فوا وجد في القرب
 فهو موجد وعلمت عدم فربك فهو معلوم فان الفعل
 لم ينبح على اسم المفعول **هنا** فالترقي غير جامع قلنا
 امثال ذلك اربعة الى ما وقع عليه الفعل بالماء ويا قوله
 ويويعمل عمل ينعمل من فعله اقول لما كانت اسم الفاعل
 مشتقا لذات من فعل العمل الفعل المتبقي للفاعل واسم
 المفعول مشتقا لذات من وقع عليه الفعل العمل عمل
 لمبشر المفعول وحكم اسم المفعول كحكم اسم الفاعل في
 اشتراط ما لا يقال والاضطراب استقبال والاستقبال والاعتماد
 الا انه يستغنى عنه لم يثبت فان تعدى اسم الفاعل
 على ابي منقول لا يتعدى اسم المفعول اليه وان تعدى
 الى اثنين فاوا الى واحد وان تعدى الى ثلاثة ظاهري
بعض اثنين **فلهي واحد وان** قوله فو زيد مكرم
 اصحابه اقول فان قيل لم لم يقل مكرم صاحبه مع
 انه اصغر من اصحابه قلنا لو قال مكرم صاحبه لم يظهر
 عمل اسم المفعول لاعتماده ان يكون ارتفاعه صاحبه
 بالابتداء ومكرم صبر ولما قال اجابة تعيين الانتفاع
 باسم المفعول ان لو كان متبدا لوجب ان يقول
 مكرموت لان اطرب اجمع جمع قوله وفي

التنزيل

التنزيل يوم يجمع له الناس اقول فان قيل لم عمل
 في يوم عمل يجمع من غير المواذنة بشرها لذات
 الواو في جموع قلنا الواو في نحو صبيح قلنا الواو
 او في جموع حاصلة من انفعال ضمة مفعول لا علامت
 اسم المفعول ولا ينبغي ان يطرد في كل باب كالمبهم
 والنجس من غير الثلاثي المتجرد بالواو قوله **المقنة**
المثيرة اقول اي الرابع من العوامل السبعة الفانية
 المقنة المثيرة قوله وهي ما لا تجزى على فاعل اقول
 الظاهر ان المراد بيان حكمها لا تعريفها وهي تدل
 على معنى ثابت فان قصد الحدوث يرد اليه صغته
 اسم الفاعل فيقال جالس الان او عند مظم ان عملها غير
 مشروط بزمان لانها لا يدخل فيها للزمان واسما الاعتماد
 فهو شرط والمصروف انما اشار اليه انما شرط حيث
 قال تعمل عمل فعلها بلا قيد وانشاء في ان الاعتماد
 شرط حيث قال في التمثيل زيد كويتم ابا وده قوله
ولذا اقول اي لانها بشرية باسم الفاعل فيما ذكره فان
 قيل اسم الفاعل لا يعمل الا اذا كان بمعنى المانع
 والمقنة المثيرة تعمل مطلقا ان عملها بالمتاخرين فليدعم
 مدنيته الفرع على الاصل قلنا ان دلالتها على معنى وجد

في الآيات المماثلة لا يفيد دلالة لها على معنى في الذم
 التال والاسم فيجب المتابعة ^{بها} ~~في~~ الاعتبار فلا يلزم منه مذمة
 الزم على الاصل **قوله** كما تقول ذكركم اياه **قوله** ~~فان قيل~~
 لم يزل كما تقول فذكركم اياه قلنا لان متابعهما
 بالمضارع بعيدة لانها لا يوافق به في الامة والكنات
قوله المصدر **قوله** اي الناس من العوامل السعة القبا
 سية المصدر **قوله** هو الاسم الذي اشتق منه الفعل **قوله**
 هذا التعريف على المذهب الاصح وهو مذهب البصريين
 كما بان في موضعه واستلحق الكوفيين فالعريف
 بالعكس **قوله** وهو يعمل عمل فعله فعل اذا كان متوفا
قوله اي يعمل المصدر عمل فعله لان ما اذا تعدى
 سواء كان تعدية الى متعول واحد واكثر لان الفعل
 المصدر بان المصدرية تستلزم المصدر في كونه فاعلا
 ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ ولذا يعمل المصدر
 والمصدر يقع على ثلاثة اوجه متواتر مضاف وبالاين
 والآم واقول ما لا المنوع لانه يشبه الفعل لنظام
 معني وفلا في المضاف والمعرف بالآم لان الفعل
 لا يدخل الاضافة والآم قان قيل والتوحي
 انما لا يدخل الفعل الا انه قد دل على معني يدخل الفعل

وهو التلجج والثاني عيسى لان اضافته في حكم الاتصال
 فيكون المصدر المضاف متابعها للفعل في المعنى فتقوله وهو
 يعمل عمل فعله اذا كانت متواترة بيان وللنعم الاول قوله
 ويضاف الى الفاعل في قول هذا معطوف على قوله متواتر
 حيث المعني وبيان للنعم الثاني والمنفصل فيه ان
 المصدر المتعدي المضاف على خمسة انواع احدها ان
 يضاف الى الفاعل ويذكر المتعول منصوبا فالفاعل في ^{لفظ}
 مرفوع والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المتعول
 والثالث ان يبين المصدر للمتعول ويضاف الى المتعول
 والرابع ان يضاف الى المتعول ويذكر الفاعل
 مرفوعا والخامس ان يضاف الى المتعول ويترك ذكر الفاعل
 والمصدر الاذم فتوح واحد وهو ان يضاف الى الفاعل
 فان قيل ان يجوز ان يضاف الى الفاعل ويترك المتعول
 مرفوعا او بالعكس او يضاف الى الفاعل ويترك ذكره قلنا
 لا يجوز ذلك الا بعد ان اتسع فيه فيعرف الفاعل في
 المتعول والمصدر الاذم تستلزم المصدر المتعدي وليس
 سلا مافيه واعلم ان المصدر المتعدي بالآم قد يعمل لقوله
 لقد علمت ا على المعجب انما كررت فلم اكنل عن الضرب
 مسجعات الضرب مصدر متعدي بالآم قد عمل نصب

عل

سمعا وانه قليل وكذا الم يذكره المقص قوله كما في قوله
 نبع واطعام في يوم اقول فان الغظه اطعام ^{مهم}
 مصدر ترك فاعله واحدكم ويتبعا منفعوله فان قيل
 لم يندف ولم يفهم قلنا لان المصدر اسم جنس ولا واحد
 من اسماء الاجناس ينتمى اليه الفهم وانما جاء ذلوله
 عن الفاعل مع انه غيبا نذ في الفعل لان وضعه للا
 سناد الي شبر وليس وضع المصدر كذلك فان قيل يرد عليه
 ان اسم الفاعل ليس وضعه للا سناد الي شبر مع انه
 لا يدل من فاعل قلنا انه ^{مهم} وقع موقع الفعل بخلاف
 المصدر فلا بد ^{مهم} له من الابد الفعل المتبني قوله
 وقوله تعالى اقول هذا مبتدأ مبرمضه قوله على اضلال
 النهم اقول فانه ان قرأ غلبت بضم النهم
 وسيخلون بفتح الياء فالمصدر مضاف الي المنعول
 التاجيم مقام الفاعل وذكر الفاعل مترك وان قرأ وينتج
 الفين وضم الياء فالمصدر مضاف الي الفاعل وذكر المنعول
 المنعول مترك قوله الاسم المضاف اقول اي السادس
 من العوامل السبعة القياسية الاسم المضاف
 قوله كل اسم اضيق الي اسم اخر اقول فان قلنا
 المحمل العمل لا مالا ففاعل او للترد ف العاملة

فلم

حمل الاسم اي المضاف بهرنا اي في الاضافة عمل الي
 اي العمل الذي هو الي قلنا انما عمل الاسم بهرنا لان
 اي في الاضافة عمل الي اي العمل الذي هو الي قلنا
 انما عمل الاسم بهرنا لان في الكلام معني حرف الي و
 المضاف مقدم على المضاف اليه فتوي بذلك المعني
 على العمل وتخرج على المضاف وليس المضاف والمضاف
 متضمنا لمصدر الالف بل متبيلة بهرنا والموسلة خارج فلا
 يلزم البناء خلاف ابن وكيف قوله ويمن علي مزيين
 اقول اي الاضافة على مزيين لانها نسبة بين
 المضاف والمضاف اليه فلا قلوا ما ان يكون يتقدرو
 حرف الي قين معنوية اذ المبرور المتأخر به كلمة فهي
 لفظة والمهم عطف قوله وهي مفيدة معني تعريف
 تصحيفا اقول التعريف عبارة عن السيقين وكلما التميز
 والتخصيص عبارة عن تنليل الاشتراك فالمضاف
 اليه ان كان معرفة في الاضافة المعنوية يعرف المضاف
 الي في الاسماء المستوعلة في الابرام لا اذا شتم
 المضاف لمغايرة المضاف اليه او صيما ثلثة طوعلا م
 زيد فالغلام كان شايعا فاذا ااضيق الي
 زيد تعرف وقالوا احد بعينه وهو زيد فاكش

فالتعريف من المضاف اليه فان قيل يند انما
 يقع اذا كانت لذيد غلام واحد اما اذا كانت اكثر منه
 فلا قلنا قد دته التعريف في كون غلام لذيد واحد فليس
 واما اذا كانت له علامات متعددة فادته التعريف
 انما يكون اذا كانت معهود او اذا كانت الغلام
 واحد من علامات مذيده خصوصية لذيد ثبت ببداهة
 الذهن اليه عند الاطلاق اما لكون اعظم علما واشهر
 علمانه وذكر بعض المتأخرين هذا الموضع الاضافة لكنه
 قد يقال غلام ذيد من غير انشاء الى مقين كالمعرف
 بالآدم واما اذا كانت المضاف اليه نكرة فلا تفيد الا
 ضافة الا التاميص فوعلا م رجل فان الغلام كان
 شايعا فتم غلام م رجل وغلام امرأه ومبين قوله
 ده في الغالب اقول ليس الاضافة المعنوية
 في الاكثر المعين الآم او تعين من فالاول اذا لم يكن
 المضاف اليه من جنس المضاف تعين انه لا يكون ممل
 على المضاف ولا يكون ظرف فوعلا م ذيد والثاني
 اذا كانت المضاف اليه من جنس المضاف فوصاتم
 فية وانما قال في الغالب لان الاضافة المعنوية
 قد تكون تعين في اذا كانت المضاف اليه ظرفا للمضاف

فخرشت

فخرشت القدر وقيل اطلق اي ثابت القدم في الوجود
 والكلام وقلي في الظن قوله ونظيره ولاي اضافة
 اسم الفاعل اسم المفعول اقول اي التعم الثاني اضا
 فة لنظيرة وهي اضافة اسم الفاعل الى المفعول ان
 المص عرف الاضافة المعنوية يحكما واللفظة مجزا
 فيكون بالمعاني تعريفا المعنوية مجزها وتعريفا اللفظية
 بحكمها وضافة اسم المفعول لفظية مخوز بمضروب
 الغلام وضافة الفاعل اللازم الي فاعله لفظية ايضا
 وله يذكرها والاضافة تعاقب التنوين الى ال
 اذا جات الاضافة يذهب التنوين ونون التثنية والجمع
 لان للضاف اليه تنوين للتنوين للمضاف فجمعها الجمع الزيا
 دنس في اخر الكلمة او لان المضافة للموصل والتنوين و
 والتنوين للمفصل فالجمع بينهما بين النقصين واما نون
 التثنية والجمع فانهما كالتنوين ولا بد في المعنوية الى
 لان لول يجر المضاف في الاضافة المعنوية عن الحرف
 التعريف كان معرفة مستغنية عنها فان قيل ناذكرم بصر
 في الاضافة الى المعرفة لا في الاضافة الى النكرة قلنا التحصيص
 الحاصل بالاضافة الى النكرة بمنزلة التعريف ولذا جاز
 وقوع النكرة المحيضة متبررا والمنا قال في الاضافة المعنو

بيت

حزرا عن اللفظة لان المضاف فيها قد لا يتجرد من حرف
التعريف نحو الحسن الوجه واعلم ان بعضهم قالوا في اضافت
العلم الى المعرفة انه يجب تكثيره اقل ارباعا ما يجعل واحدا
من جملة ما يستعمل به اللفظة ثم يقرب اضافة نحو زيدنا
خير من زيدكم والمختار عند بعض المحققين انه لا حاجة
الي التكرار ههنا اذا منوع اجتماع اداتى التعريف
فظاهر كلام ما نل الى اذالك ونقول في اللفظة الحسن
الوجه فان قيل لم لم يجب تجريد المضاف من حرف
التعريف في الاضافة للفظ قلنا لانها لا تنبذ تعريفا
حتى يلزم الاستثناء بالتعريف الحاصل باللام فان قيل
ان الاضافة للفظ لا تنفذ الا تحقيقا في اللفظ مجرد
التعريف ولا تنوين ههنا لان المضاف معرف باللام
قلنا ان التحقيق كما يكون بخذف التنوين يكون بخذف
الضمير بخذف ما يقوم مقام التنوين كنونى التثنية و
والجمع وغيرها وبهذه قال نقول في اللفظة الحسن الوجه
اذ التقدير الحسن وجه فان قيل ان الضمير قد خذف
فقد عوض منه اللام قلنا اللام اخف من الضمير لانه
مضموم مردون بالوكلة واللام سائلة والاعتبار الضار
بان زيدا ونقول الضار بوزيد بخذف نون الجمع اذ الاصل

الضار

الضاربون زيدا واما قولهم الضارب الرجل فانه فار
مع عدم ماوها التحفيف لا يشبه الحسن الوجه من
حيث ان المضاف قلة والمضاف اليه اسم جنس محلى
باللام التعريف فكان فيه تحفيفا حكما ولا يجوز الضارب زيدا
لعدم التحفيف ومقيقة وحكما فالانفراء فان قيل جاز
الاضافة في مثل الضاربك قلنا لان اصل الضارب اتيك
بانفصال الضمير وفي الاضافة استبدال الضمير ما اتصل
من الانفصال ولانك لان المضاف اخف الاسم التام
الى التابع من الموامل القياسية الاسم التام وهو الاسم
الذي نصب فان قيل ما وجه اقتضاء الاسم التام التميز
واما الثاني فلانه يتم اشبه باسم الفاعل والمصدر في
لامتناع عن الاضافة بالتنوين فصب ما بعده كاسم الفاعل
والمصدر وتما باحد اربعة اشياء ال تمام الاسم التام
باحد الاشياء الاربعة اما بالتنوين لفظا نحو ما في السماء
قد در اقه سمايا وفي بعض النسخ ما في السماء موضع كفا
سمايا وكل ما سمايا واحد فان المضاف والمضاف اليه بمنزلة
واحدة وقد تم بالتنوين لفظا ويحتمل الظلام والقياد
والستباب فلما قيل سمايا نقيس ما هو المقصود او تقرب
في غير المنصرف والمبني نحو زيد اكرمك علما فان الكبر قد تم

بالتنوين تقدير اللفظ الكون غير مصرف وتنون التنوين
ابناء وتام الاسم التام اما بنون التنوين نحو منوان كذا
وقفيزان برفان منوان وقفيزان قد تمانون التنوين و
محملا لاجناس المروتاب فلما قيل سكا سمنوا برفا
اتعين ما هو المراد وبنون الجمع ال تمام الاسم اما
بنون الجمع نحو عشرون درهما فان عشرون قد تمانون
الجمع ومحمل الاجناس الممدودات فلما قيل درهما
فبن المقصود فيه مائة اذا اطلق نون الجمع وادار ما
هو الشبه بها وبالإضافة ال تمام اما بالإضافة نحو
مئة جبار ومثل جبار فان مائة ومثل قد تمانا بالإضافة
ومحملا لان الأشياء فلما قيل مائة ومثل جبار تعين المداد
واعلم ان الاسم التام على قسمين زائل ولازم فالاول
هو الاسم التام بالتنوين وتنون التنوين فانك تقول راقو
خالد ونحو منوان سمنوا سمي والثاني قريه التام
بنون الجمع والاضافة فانك لا تقول في عشرون درهما
وعشرون درهما وفي مائة مائة مائة مائة مائة مائة
الاول فالان الاضافة بالنون غير واقع لكونها كونه
الجمع وحذفها غير جائز لكون بناء الكلمة عليها واما
الثاني فلا متناع تكرار الاضافة قوله للتنوين الاول

ال ماصوتام بالتنوين وتنون التنوين ونون الجمع معا
وهي المساحة والوزن والكيل والعدد ان المقادير هذه
الامور فان قيل ان المصنف ما قال يقال للتنوين الاول
مقادير ذكر اربعة اشياء هي المساحة والوزن والكيل والعدد
الاربعة كيف استقيم على التنوين قلنا ان الاسم التام الذي
يتم بنون التنوين اشنان احدها منوان سمنوا والاخر
قفيزان برفا فقول هي المائة اشارة الى نحو ما في السماء
قد راحة سحابا بالوزن اشارة الى منوان سمنوا والكيل
اشارة الى قفيزان برفا والمدد اشارة الى عشرون در
هما وللآخر مقياس ال يقال لما هو تمام بالا
ضافة مقياس فانك اذا قلت مائة مائة مائة فقد
قتل عندك من السبل مائة هذه الاشارة والتميز
الابهام ال التميز ال ابرام اما عن المفرد ويسمى هذا
لتميز عن الذات المذكورة كالامثلة التابعة او عن
المجمل هذه التميز تميز عن الذات المقدره نحو طاب
زيد نقا فان ابرام هر نام المجمل ال من اسناد الصيب
الي زيد وحده كما سبقا بحسن هذا التميز في منصوبات
الفعل على وجه الخصوص فان قيل ما الفرق بين الحال و
التميز مع انهما مشتركان من اسمها اسماء تكثران فضاءان

منصوبتان رافعتان الالهام قلنا الفرق بينهما من وجوه
احدها ان الحال تكون جملة وظرفا جارا مجرورا والتميز
لا يكون الاسماء ذاتا بينهما ان الحال مبتدئ للشيء والتميز
للذات ونالهما ان الحال قد يتوقفها عليها الكلام نحو ولا
تربو الصلوة وانتدسكاري والتميز لا يتوقف الكلام عليها
ولا بهما ان الحال قد تستعد والتجزؤ لا يتعدوحامسا ان حق
الحال لا يستتقاف وحق التميز محمود الباب الثالث
لما فرغ من ابيان الباب الثاني في شرع في بيان الباب الثالث
وهي ثلثة اضافته الالعوامل اللفظية السماعية ثلثة
اضاف احدها حروف الثاني افعال والثلث اسماء فان
قال لمقدم لحروف على الافعال ولا اسماء قلنا لان الحروف
اصل في العوامل اللفظية السماعية لمدام الامر اذ وفيها
تممخفة فيها بخلاف الافعال من الاسماء فان بعضها قبا
سبي المتمم في الشيء يسمى يستحق التقديم فان
قال لمقدم الافعال على الاسماء قلنا لان الافعال اصل
في العمل والاسماء وانما العمل بمثابة الفعل كاسم الفاعل
او بمثابة الحروف كالاسماء الجاز نحو من وما الاول
ما يعمل في الاسم والثاني يعمل في الفعل فان قيل لمقدم
من الحروف العاملة ما يعمل في الاسم على ما يعمل في الفعل قلنا

لكثرة

لكثرة الاول فاذ اربعة وعشرون حرفا وقلنا الثاني فانه
تسعة احرف وما يعمل في الاسم نوعان الالحروف العاملة
في المفرد او في خبر الجملة ليست باسم فان قيل لمقدم من
الحروف العاملة في الاسم ما يعمل في المفرد على ما يعمل في الجملة
قلنا التقدم الواحد على الاثنين ما يعمل في المفرد نوعان
فان قيل لمقدم من الحروف العاملة في المفرد ما يجزئ على
نافع قلنا لما انما لا خلاف في كون الجار عامل بخلاف الناصب
لاللهما اختلفوا في ان العامل هو الحروف ام الفعل ولان
الحروف الجار لعمومها وكثرة استعمالها وعموم فوائدها تستحق
التقديم واما الجارة مسبعة عشر الالحروف الجارة
مسبعة عشر فاذا وجد عمل هذه الحروف الجزوكون وضرب الجزر
معاني الافعال الي الاسماء قد مر في بيان علامات الاسم
من الابداء الفانية الاولى من الحروف الجارة من فان
قال لمقدمها على سائر الحروف الحروف الجارة قلنا لكون
منها الابداء الفانية ناسب الابداء منها ولكونها
الكثرة استعمال والاربعة ممان في الغلب احدها انها
لا بداء الفانية وهو اتم في امكان عند البصريين نحو سرت
من الابداء الفانية واما في الزمان ايضا عند الكوفي نحو قولنا في
اذا نودى الصلوة من يوم الجمعة يرفق الابداء بها يصلح له لا

لانتهاه والثاني تاسها للتبعض في مثل اخذت من الماء و
الثالثة اسها للبيان في مثل عشرة من الدرهم اذا المشرة قد يكون
من الدراهم والدنات والرابية انها للزباوه في نحو ما جاني من
احد وما رايت من احد والي لانتهاه الفايه الثانيه
منها الى وهي لانتهاه الفايه الثانيه امكان نحو سرت من البصره
الي الكوفه واما في الزمان نحو قوله تعالى انتمو العيام الى الليل
وقد تكون بمعنى مع نحو من انصار الى الله وقد تكون بمعنى اللام
نحو الامر اليك الله وقد تكون بمعنى من وبمعنى عند وهي
من منهاها الثالث وهي من معنى الي لانها تغلقها
من وجوه الا قول ان مجرور حتى اما شئ ينتهي امذكو قبلها
بذلك الشئ نحو اكلت السمكه حتى راسها او شئ ينتهي
للمذكور قبلها عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح ينتهي الليلة
عنده لانه من اجزاء اليوم لانه من اجزاء الليلة ولا يجب ان
يكون مجرور الي كذلك جاز اكلت السمكه الى انقضاء وقتها
ولم يجز اكلت السمكه حتى تصفها او تلتزها والثاني مجرورها
داخل وجوبه بالحكمه السابق ففي المثالين قد اكل الراس ويند
الصباح والثالث ان الي تدخل على المضمر والمظهر جميعا نحو
الي زيد واليه وحتى الي المظهر اسما لانه لا يقال حناه والرابع
ان حتى لا تنزج المجرور قد تكون عاطفه ومبتدا مابدها

8
ورغ للظرف ال الرابته في للظرفيه اي للدلاله على ان مابدها
وعام لما قبلها اما تخفيفا وهو قسمان دعائي نحو ضمت غيوم
الخمس ومكالي نحو الماء في الكيس ونقدرا نحو نظرت في الكتاب
وقد يحكي بمعنى على وبمعنى اللام وبمعنى الباء وبمعنى الي وبمعنى
من والباء لا لصاق ال الخامسه الياء لا لصاق نحو بداء
فالمرءه التصقب وحالطه وما واد ان يقال ان الياء في مررت
بذبر ولا يمكن ان تكون لا لصاق وهو خطأ اجاب بقوله واما
مررت بزيد فتم مع ال واد على التبع والمجاز والمعنى التصق
ومرور بلوضع يقرب من زيد ومن ال لصاق اقسمت بالله
فان الباء لا يصل معنى القسم الى اسم القسم به وقد جازق فعل
القسم لكثرة استعمال القسم كلامهم وليلا يلزم الالتباس اذ لو
قلت اقسمت بالله يمكن ان يكون اخبارا عن القسم لا نشأه
والواو ال السادسه والواو القسم هي بدل من الباء في نحو
بالله لا مقلن فان قيل لما بدلت الواو منها قلنا لانما دها
في المخرج لانها شفه مقان ونفاريهما في المعنى لان الجمع وال
لصاق متقربان والتام قول ال السابته تاء القسم وهي بدل
من الواو فان قيل لما بدلت التام من الواو قلنا تقاربا
في المخرج قول فالياء لا ما لتزها اقول هما لكون الباء اصل تدخل
على المظهر والمظهر واما الواو فانها تدخل ال على المظهر واحد وهو

اسم الله تعالى قوله والتقديرية اقول اي يكون الباء للتقديرية فان
 قيل الباء للتقديرية في اوجها اخر من الالفاظ والاسقاة ولما
 فيه فلا وجه لان يقال وقد تكون قمارها قلنا نعم الا ان الباء
 في سائر الالفاظ قد افادة مع التقديرية معنى اخر وهو ان لا يتقد
 شها سواها فالمعنى ان الباء قد تكون المحففة بحيث لا يكون
 لها معنى اخر سواها فبهذا الاعتبار صدق في التقديرية فما
 لكل واحد منها قوله والاسقاة اقول ان الباء تكون الا
 ستانث تحكى بالتقديرية قوله ولما جئت اقول ان تكون الباء
 بمعنى مع فان قيل ما الفرق بين الباء بمعنى مع فان قيل بالفرق
 بين الباء بمعنى مع فيس مع قلنا ان الباء لا تدل على المصاحبة
 ومع الاثبات المصاحبة ابتداء فقول واللام اقول ان التابذة الذم
 للملك والاحتصاص فان قيل ما الفرق بينهما قلنا الاحتصاص
 اعلم من التملك فان من كل ملك احتصاصا نحو الماء الزبد وال
 ملك في احتصاص نحو الجمل للفرس وقد جعل بعضهم الاحتصاص
 جارا مجرى التملك واللام قد يجيء للتقليل وللزيادة وبمعنى
 عن بعد القول وبمعنى على وبمعنى واو القس وبمعنى بعد
 قول ورئت اقول التاسعة ربت وهي حرف من حروف الجارة
 عند البصريين واسم عند الكوفيين والاحتفش وهي للتقليل
 غالبا ان كد للتكثير ولذا قال سبوي ان كد في الخبر نقيضة ربت

يوم لك مرس صالح ولا سيما يوم بدارة جليل البيت
 لامر النفس مخاطب الي نفسه فيقول كد يوم طيب لك من تلك
 النساء ولكن لا مثل الايام التي كنت ممرن فيها بهذا الموضع
 فاذرت ههنا للتكثير وتخص بالكرة مطلقا فان قيل لم يجب
 وخولها على الكرة قلنا لانها للتقليل والكرة دالة على اشيا
 والكثرة ليحقق معنى التقليل ولرب صدر الكلام وان فعلها
 الذي سلسط على الاسم بخذ في كثير وان فعلها يجب ان يكون
 ماضيا حقيقيا او حكما وان مجرودها يجب ان يكون موصوفا
 وهو هنا سوال واجب اما السؤال فهو ما اورد من قال ان رب
 اسم لانها في مثل قولك رب رجل بفرم ادركت لا يجوز
 ان تكون حرفا ولا فاعلي ان يؤتى بها زائدة وكلها لا سبل
 اليه اما الاول فلا ان الاتصال لا يكون الا في الفعل اللازم لان
 نحصل الحاصل محال واما الثاني فلا انه ما قال احد ممن ينقري
 استعمال الرب بزيادة ترها فاذا لم يحرك كونها حرفا فتبين
 اسما واما الجواب فهو ان يقال انها حرف ويصح المحر الواقع
 في الزيد بجواز ان لا تكون موصولة ولا زائدة من الاستغراق
 في نحو ما ريت من رجل ينفذ الاستغراق وليت بموصولة لان الفعل
 الذي قبلها متعد وليت بزيادة لانها لما نزل ان لو اريد بر بالنا
 كبد للمعنى الحاصل بدونها لكنه لم يزد ذلك بل اريد افادة معنى

اخر غير التمدي وهو اسم تفراق الجنس فكذلك رب تدخل
 الكلام لقصد معنى اخر غير التمدي وهو التقليل ويرد على الجواب
 ان كون رب مثال من لا يدفع الزيادة لانهم فسروا الحرف الزائد
 بان لو استقطب ليدخل اصل المعنى فالسؤال بان الا ان يقال ان
 اصل المعنى حين الاستفراق الجنس والاولى في الجواب ان
 يقال ان الرب صدر الكلام وتأخير الفعل واجب ففعل فيبقى
 في العمل فكان لازم وهي تنوب فيه فلما موصوبه بين الحروف
 الحارة على ال العاشرة على الاستعلاء حقيقة نحو
 زيد على الطبخ ومجاز نحو علي دين وقد تكون اسما بمعنى
 فوق كما في قوله غدت من علي بعد ما نطموها نضال وعن
 قبض بيضاء بحمل البيت للكب بن ذير فالمعنى اننا قتل
 قطاة قد قامت غدوة من فوق الفرج بعد تمام المدة تقصد
 الماء وتصورت عن غاية المطر فاذا هب من عند فرقا
 الي الماء سرع غاية السرعة والمقصود هو الوصف بالسرعة
 فان على هربنا اسد بدليل دخول حرف الجر عليه وعن
 ال الحادية عشر عن ال بعد والمجاز وزة هما ما يبب الزوال
 عن المحل الاول والوصول الي الثاني نحو ميت السرم عن
 القوس او بالوصول وحده نحو اخذت عن العلم او بالزوال
 عن المحل الاول فقط اديت عن الدين وهي قد تكون اسما

بمعنى

بمعنى الجانب فان قيل ما الفرق بين عن وبين من قلنا
 اذا قلت خرجت عن البلد تريد الرجوع اليه واذا قلت خرجت
 من البلد تريد الرجوع اليه والكاف الثانية
 عشر الكاف نحو الذي كزيد في الدار فالكاف حرف يدل على
 الموصل للموصول كما في المثال المذكور فيكون متعلقة بفعل
 ولا بد للفعل من فاعل فتحصل الجملة واذا كان اسما لا يكون
 كذلك فان قيل لم لا يجوز ان يكون اسما بمعنى المثال والتقدير
 الذي هو كزيد على خذ في صدر الجملة قلنا انه نادر في الجملة
 على الاكثر اولى وهي قد تكون اسما بمعنى مثل كما في قوله
 يصحك عن كالبرد المترجم اي يلك النسوة يصحكن عن
 مثل البرد المذاب يصف اسنانها بانها في الصافة مثل
 البرد المذاب منذ ومنذ اي الثالثة عشر منذ والرابعة
 وكل هما بمعنى واحد الا ان منذ تحقق منذ وهما الابتداء
 الغاية في الزمان الماضي اذا كانتا حرفين وقد يرفع ما بعد
 هما بالحرية وكل منهما مبتداء اذا كانتا اسمين سواء
 اريد بهما اول المدة او جميعها مثال الاول نحو رايت منذ
 يوم الجمعة يرفع اليوم ومثال الثاني ما رايت منذ يومان ولا
 يجب عند ارادة جميع المدة اتيان بعدها بالرفع
 بل الواجب الاتيان بالبعد وفان قيل ما الفرق بين المرفوع

الذي يراد به اول المدة والمرفوع الذي يراد به جميع المدة قلنا
ان الروية في الثانية قد انتفت في جميع اجزائه فان قيل ما
الفرق بين المرفوع والمجور قلنا ان الكلام في الثاني على
جملة واحدة ومن الاول على مملتين احدهما ماراتية و
والثاني مذبو مان فان قيل فاذن لم يجوز تحلل العاطف
بين الجمليتين قلنا لا متنازع احدى الجمليتين بالآخرى فكا
نهما جملة واحدة ويجوز مذبو ميين كما علمنا الخبر
بقض اول المدة واذ كان كذلك فمتوهم امتناع المجز
قوله ماراتية مذبو مان فزال المص هذا النوع وذكر
ان المجز هنا غير متنع وحاشا اي الخامسة عشر
حاشا وهي للترتيب الاسم الذي بعده من سوه ذكر فيه
او غيره نحو اساء القوم حاشا زيد واختلف في كونها
حرف جر فقط فتدسيبويه عرف جر لا غير بدل ذلك
فوحاشا اي ثوبان ان بصتبا عن المحات والشم يريد
الشاعر انا بحولاء القوم والوهمم الابا ثوبان فاني الحال ان
الحال واشتمه والاشترها دان حاشا عمل الجر وعند الجر
وفعل ماضى ايضا بمعنى جانب نحو جاني القوم حاشا
زيد ال جانب يضرهم زيدا وخلا وعدا ال السا
دست عشر خلا والسابعة عشر عدافا نهما بمعنى ال ال لاشتماء

الغاية

الفارسي عن معنى الترتيب المذكور وتكونان حرفين ناقة
وفعلين اخرين وما بعدهما مجرور على الاول ومنصوب
على المفعولية في الثاني والفاعل مترعا بد الي بعض القوم
واذا قلت ما خلا وما عدا ال اذا دخلت عليها
وما قلت ما خلا وما عدا تنبان مد بعدهما البتة لتبين
فعلتهما بدحول ما لهما امام مصدرية او مزيدة ولا قائل
بغيرهما وكلاهما لا بدخلان غير الفعل فان قيل ما كانت
خل الفعل تدخل الحرف قلنا نعم الا اننا لا ندخل على اول
الما اتصل باخره نحو عافا فان قيل لم ينصرف هذه الافعا
قلنا لانها لما كانت للاستثناء حبرت مجرلا ال واما
ما ينصب المفرد لما فرج من الحروف العاملة في الاسم المفرد
وما يجز اراد ان شرع فيما ينصب منها فلهذه ال الحرف العامل
الذي ينصب الاسم المفرد الواو بمعنى مع فان قيل هذا لنا
قضى ما ذكره في باب الثاني حيث جعل المفرو سبة على
ما ذكر في الماشية الواو بمعنى مع ال احد الحروف السبعة
التي ينصب الاسم المفرد الواو بمعنى مع فان قيل هذا لنا
قضى ما ذكره في الباب الثاني حيث جعل المفعول مضافا
منصوبا بالالفعل المتقدم وقد جعل ههنا منصوبا بالواو بمعنى
مع قلنا هذا امر اختلف في فتد الجهور منصوبه الفعل او

ل

او بمعناه يتوسط الواو عند الشيخ عبد القاهر ومن
يتم منصوب بالواو وكلامه في الباب الثاني مبنى على
كثرة المابة او نقول اذا كان المنقول منه منصوبا بالفعل او
بمعناه يتوسط الواو ويصح اسناد النصب الى الفعل ومعناه
حقيقة الى الواو وصورة فان قيل قول المص ولا تنصب هذه
الواو حتى يكون ما قبلها فعلا او بمعنى فعل ينتول كون الفعل
عاملا اذ لو كان الحرف نفسه عاملا في المنقول منه لما اجمعت الى
الفعل او معناه فلا يصح اسناد النصب الى الواو قلنا هذا
لا يصلح لئلا لا تكون الحروف المجارة لا تعمل الا ان يكون هنا
فعل او معناه مع ان كل حرف منها جار بلا خلاف فان قيل
جار ان يكون الفعل او معناه مشروطا بالعمل فلا يصح اسناد
النصب الى الفعل قلنا ان الاصل في الواو لا تعمل وفي الفعل
او معناه ان يعمل والحروف النداء حمزة الهمزة
من الحروف السبعة التي تنصب الاسم المفرد وحروف النداء
وهي يا ويا وهيا وال والهمزة الثلاثة الا ان النداء
البعيد او ما هو بمنزلة من نائم او ساه لكثرة خروجهما والاشتغال
الاخير بالنداء التريب فان قيل كيف يصح قولنا وبالله
وبارتب مع ان رفع اقرب من التباحيل الوريد قلنا هذا
مبنى على اقتضائنا واستعارة عن مرة المربة فان قيل

ان

ان واحدا تستعمل في مقام النداء وان اشترى استعمالها
في الندبة فلم تتركها قلنا انها ليست من الحروف النداء
اصالة وتنصب المنادي اذا كان مضافا بشروع في
بيان ان هذه الحروف كيف تنصب المنادي ان هذه الحروف
تنصب المنادي اذا كان معناه فاقية اشارة الى ان العامل
للمنادي هو حرف النداء لنباتة من باب الفعل وهو مذكور
ههنا ببض النجات وعليه الشيخ عبد القاهر من بتم و
الحسن ورعى ان العامل هو الفعل المتعدي وعليه سيبويه
فان نحو يا عبد الله في تقدير اوارع الله ولكن الفعل لا
يذكر لكثرة الاستعمال وقال بعضهم ان العامل هو حرف
النداء لكن لا لنباتة عن الفعل لان حرف النداء اسم
فعل فان قيل لم تنصب هذه الحروف المنادي المضاف
قلنا لا نه منقول به فان قيل لم يبين وهو واقع كان
المضاف قلنا ان المضاف اليه اسمان في الحقيقة فلان يقع
وقع الخطا بل انه مفرد وكذا الكلام في المشابهة للمضاف
ومضارع المضاف الا ان كان المنادي مشابها
نحو يا حير من زيد فان قيل ما وجه المشابهة بين هذا او
بين المضاف وقلنا اما كون الاول عاملا في الثاني من اما
متصل بزيديا ويخير فان كان الاول يكون الجار مع المجرور في موضع

للمفعول نحو مرتت بزيد وان كان الثاني من تمام الاول
كما ان المضاف اليه من تمام المضاف واما كون الاول قد
تخص بالثاني كما كان في المثابة المضاف نوع خفاء
بين المص بتفسيره فقال وهو الالنادي المضاف للمضاف
كالاسم تعلق بذلك الاسم شئ وهو من تمام معنى ذلك
الاسم شئ وهو من تمام معنى ذلك الاسم كعلق من زيد نجح
في المثال المذكور فان قيل لم ذكر التعلق مطلق قلنا التبا
ولجميع التعلقات سواء كان ذلك التعلق المفعولية بوا
سطة حرف الجر كما في المثال المذكور او بلا واسطة نحو بالي
العاجيل او تعلق الفاعلية نحو باحتا وجهه او تعلق اللفظ
نحو بان ثلثة وثلاثين فان قيل جميع المثيرات بالشئ فرع له تابع
في حكمه والاصل ههنا وهو المضاف غير متون فيكون جعلوا
وهو المشابه به منونا قلنا ان ههنا امور انصب وتنوين وا
ضافة تشبيه نفس الاضافة من حيث انها اضافة ترجع تحتها
الاسم ونحو الاسم الى مكان مستحق له في الاصل وهو الامكنية
في الاعراب من كونه مبريا منوبيا ونفس الاضافة بالذات منا
فية للتنوين رعاية للجرات واجبية بقدر الامكان فلما امتنع
المضاف والتنوين دون النصب نصوه حفظا ولا امكن في الخا
رع النصب والتنوين جميعا جعلوه منصوبا متوبا او تكرة

اقول

ال او كان الالنادي تكرة كقول الاعشى يا رجل اخذ بيدي
فان رجلا ههنا تكرة لان الاعشى لا يصعد واحد ابنت بل
كل من ياخذ بيده فهو الالنادي ولذا قيل لقول الاعشى فان
لم لم تبين قلنا التكرار نهالا تنوع موقوف كاف الخطاب الاله
معرفة واما الالنادي المفرد فمفهوم الالنادل مني على
الضد لوقوع موقوف كاف الخطاب في الافراد والتعريف كما
يقال اشارة في بحث المبني بناء عارضا نحو يا زيدو
يا رجلا فان قيل لم مثل لبس قلنا الاشارة الى الالنادي
المفرد المعرفة على نوعين الاول ما كان معرفة قبل النداء
والثاني ما كان معرفة بالنداء لان الالنادل حصص رجلا بالنداء
فان قيل تعريف المعرفة تحصيل المحاصل كيف يجوز يا زيد وفي
تعريف ان علمي وتدايتي قلنا اختلفت هذه المثيلة قال بعضهم
ان العلم ينكر او لا ثم يدخل عليه حرف النداء وقال بعضهم
وهو مذهب الجمهور ان تعريف العلم باق بعد النداء اذا
لا منع من اجتماع التعريفين بل المنوع اجتماع ادا في التعريف
لكن محذو النصب الالنادل المفرد المعرفة النصب ولذا
جاز في ضفة المفردة الرفع حملا على لفظ والنصب حملا فان قيل
كيف وتوصيف الالنادل المعرفة مع انه جار مجرى كاف الخطاب والضمير

لا يوصف قلنا ان المنادي المفرد المعرفة وان وقع موقع
كاف الخطاب الا انه لم يجزه في كل حال لان تشبيه شئ يقضي
كونه مثله من جميع الجهات بل الملحوظ هو الحثية الحامة فان
قيل ساير المناديات اذا وضعت لا يجوز فيها اعتبار المحل نحو اذ
هب امسى الدابر فله جاز حركته الا فزان قلنا ان الحركة البناء
تنبه باب المنادي تشبيهه بالحركة الاعرابية ففعل بها
ما فعل بها وكذا ما فيه الالف واللام من المعطوفات
التي جواز الوجهين والتقدير بالالف واللام والتبيين بالمطو
فات لفائدة تبيين الاولى والتشبيه على الفرق بين النابع و
المتبوع في هذا الباب اذ يجوز ان تكون النابع واللام ولا
يجوز ان يكون المتبوع كذلك فلا يجوز يا جارت ونحو
يا يزيد والحارث ولتر ذلك ان الواو نايب عن العامل وقر
بين النايب ولذا يجوز ان يقال ليس زيد حارثا ولا عمر
وقاعدة مع انه لا يجوز ان يقال ليس لعمرو قاعدة الثانية
التشبيه على ان المطوف ان لم يكن باللام يجوز يا زيد وعمرو
تقين الوجه الواحد اذ حكم المنادى بعينه واعلم ان التواضع
حتم الوصف وعصيان البيان والمطوف بالحروف اذا كان باللام
او بغير اللام والتاكيد والبدل في الوصف وعلف البيان والمطوف
بالحرف اذا كان باللام والتاكيد المستوي وجها وانما المعطوف

باللام

باللام والبدل نفيراهم وجه واحد والمص اهل عطف البيان
والتاكيد وحال مفرد المطوف باللام على انهما من التقييد
باللام كما بينا عليه وفي الصفة المضافة الضم لا غير
والمبادر من الاضافة هي الاضافة المنووية فالمعنى
لا يجوز في صفة المضافة اضافة منووية الى نصب يجوز يا
زيد صاحب عمر وخلا نقض مثل الحسن الوجه فانه يجوز
الوجهان مع الاضافة وقد علم ان حكم المضارع للمضاف
حكم المضاف فلا حاجة الى ان يقال والمبشبه به لا يشتمل مثل
يا زيد وثلاثة وثلاثين وياتيها الرجل مثل يا زيد الطريق
الذي يكون المنادي موصوفا بصفة لان لفظ المنادي مفرد
مفرد ولهذا ينبغي على الضم والرجل صفة لا لا كما ان لفظ زيد
منادي مفرد مفرد والضم في صفة الا انه لا يجوز فيه الا
الرفع استنادا من قوله وياتيها الرجل مثل يا زيد الطريق
فان قيل لماذا لا يجوز في صفة الرفع مع انه مثل يا زيد
الطريق ويجوز في الوصف حركته وجهان قلنا لان ابا وان
كان منادي صورة لا حصول خرف النداء عليه ان المقصود
بالنداء هو الرجل والمماثلة وياتي نحو لكونه وسيلة الى
نداء ما فيه الالف واللام مكان المنادي في الحقيقة فصل بمنزلة
يا رجل وفيه لا يجوز نصب وقال سيبويه ان ابا مبرهم يلزمه

البيان بالصفة فهو مع صفة كشيء واحد فاخر الرجل يا
 ايتها الرجل كاخريه رجل فلا يجوز في الرفع ولا يدخل
 بل على ما فيه الا هو في واللام ال لا يدخل على اسم
 في الالف واللام بكسرهما جمع بين اذ في التعريف ال
 حرف النداء واللام التعريف ولذا قالوا قوله اجعلت بالتي
 نبت قبلي مثاذ ال على اسم اللوحده الاستثناء
 من قوله ولا يدخل باعلى ما فيه الالف واللام ال يجوز
 خول يا على اسم اللوحده لان الالف واللام في عوص
 عن المحذوف ال من همزة ال لا للتعريف اولا الالف واللام
 لازمان للكلمة فصار كلنهما جزان منها فلا تجمع اقاما
 التعريف فان قيل لم يخر قطع الهمزة في غير النداء قلنا
 انما جاز قطعها في النداء لما ذكره ولم يخر قطعها في غيره لان
 الهمزة مع اللام والاكانت عوضا عن المحذوف الا انها
 لم تنجز عن معنى التعريف بالكلمة فاغبر التعريف الت
 ال اذا وضعت المنادي المفرد المعرفه بلفظ ابن العدين الت
 ال اذا وضعت المنادي علمه ولفظ ال ابن مضاف الي علم
 اخربيت المنادي مع ال ابن على التفتح وهو مختار لا وا
 جب ونستقص همزة ابن ههنا من اللفظ والخط نحو يا زيد
 بن عمرو وان كان يحكي الاصل اذ بين على الضم وينصب

الثاني

الثاني لانه صفة مضافة لانهما بمنزلة شيء واحد لان الصفة
 والموصوف شيء واحد في المعنى واذا اشتركا لامتزاج شيء واحد
 تبعث حركة الدال ال ابن فان قيل لم يمسك قلنا لان الحركة
 التي استبهرها ال ابن حال كونه منادي متقلد كانت اعرابية
 وهو الضم لانه مضاف وحركة المنادي الضم وهو يناسب
 واتبع الحركة الناشئة الحركة اعرابية اولي من السكون لان
 الحركة الاعرابية اقوى لكونها بسبب علم واعلم ان
 التفصيل على هذا الباب هو انه اذا كان المناد علميا وكان
 موصوفا بابين ولم يقع بين الموصوف والصفة فصل وكان
 ابن مضاف الى علمه اخرجنا في الوجهان الضم والفتح
 والثاني هو المختار في المثلثة مشروطة بشروط اربعة الاول
 اخترا عن مثل يا رجل ان عمرو والثاني اخترا عن نحو يا
 زيدا عمرو والثالث اخترا عن مثل يا زيد الطريق ابن
 عمرو والرابع اخترا عن نحو يا زيدا ابن اخينا والمصراشا
 الى الشرط الاول والرابع بقوله وهو بين العدين والى الثاني
 بقوله وصفه بابين ونبت على الثالث المثال فان قيل ان
 التفتح في نون ابن حركة الاعراب والحركة في الدال حركة ال البيت
 وجعل ال ابن مع المنادي شيئا واحدا لا يوجب ال يكون
 ال ابن مبتدأ لان الاسمين اذا جعلا واحدا لم يبين منهما الا لام

د

عومفتوحة منقوض بقولهم بالبرهنة بالكر اللام فانه موعو
 ال منادل بدليل دخول باعليه مع ان اللام مكسورة اجاب
 بان على ترك الموعو فاصل الجواب ان اللام غير اخلة على
 المنادل بل المنادل مخدوف تقديره باقوم للبرهنة ال حضرها
 وعانيوها والبرهنة البهتان ويرتفع المنادل الترجيح
 من حصايل المبدأ فان قيل معنى الترجيح عند النجات
 قلنا هو خذفت في اخر الاسم على سبيل الاشتباط وهو
 حزر الابل من غير علة فان قيل ما المناسبة بين معنى الترجيح
 اصلا واحا وبين مناه لغة قلنا هو مأخوذ من قولهم امرأة
 رجيدها التي يكون كلامها قريلا مخدوف في الفصول والترجم
 بالمعنى المفعول المذكور موافق لنداء المخدوف المسحى بالترجم
 لكون اللفظ متبنا ومخدوف في الفصول او هي التي تكون النبت الكلام
 خفيفة الصوت ناعمة النعمة والترجيح ايضا يناسب بالمعنى
 المزبور للمخدوف المذكور لكونه تخفيفا للفظ ونسبها فان قيل
 ليد اخص الترجيح بالمنادل قلنا لان النداء باب المتغير من ال
 خبار الى الانشاء فالترجيح ينسب ويناسب والان النداء لما يكون
 الامر متجه بالمنادل يؤذن بالترجيح ان ذلك الامر مما لا يقبل التو
 فق حتى ينهد الكلام اذا كان مفردا علمنا الخ هذا اشارة
 الى شروط الترجيح معنى ان الترجيح وان كان مختصا بالنداء

الان

الان لا شروطا بعضها وجودية وبعضها عدمية اما الوجودية
 فمنها ان يكون اللفظ مفردا لا يكون مضافا ولا جملة اذ لو كان مضافا
 فان حذف من المضاف لوقع الترجيح في وسط الكلمة اذ المضاف
 والمضاف اليه عندهم بمنزلة كلمة واحدة وان حذف من المضاف اليه
 لوقع الترجيح في غير المنادل وكذا لو كان جملة اذ يجب رعايته
 اجزائها فلو رخت لبطت تلك الرعاية منها ان يكون علما اذ العلم
 مشهور فلا يقهر الترجيح ومنها ان يكون اللفظ زيدا على ثلثة
 اخرف ليعني بعد الترجيم على اقل الاوزان المقيرة هذا عند البصر
 بين واما عدمية فمنها ان لا يكون مضافا ومنها ان لا يكون جملة
 وقد عرفت وجب امتناع الترجيح انفا ومنها ان لا يكون مندوبا
 الندية لما يكون بعد المناقب فوجب ان يذكر على وجه الكمال
 والترجيح يناسب ومنها ان لا يكون منفعا اذ التنفست بخاف
 من تاخير الانعانة بسبب التباس الناشئ من الترجيح فقول
 المص مفرد اشارة الى الشرط الاول من الشروط الوجودية الى
 الشرطين الاولين من الشرط والمقدمة وقوله علما اشارة الى
 الشرط الثاني من الوجودية وقوله زيدا على اشارة الى الشرط
 الثالث من الوجودية واثار الى الشرطين الاخيرين من المقدمة
 بذكر المنادل بقوله ويرجم المنادل ويظهر ان فانه راجع الى
 المنادل وبالاشارة مما ذكر مذكور في كلامه نحو باجازه

فا

اصلا يا حارث فالحذف وحرف واحد والتفصيل فيه ان
المحذوف والترجيم ثلثة اقسام كلمة او حرف واحد فان كان
الاسم مركبا نحو يا بعل في ترجيم بعلبك فالحذف وكلمة
وان كان في اخره زيادتا في حكم واحد بان زيادتا معا نحو
مروان او حرف صحيح قلبه مدة وهو الكثير من اربعة احرف فاما
فاما المحذوف حرفا فان نحو يا منصف في ترجيم يا منصور وان
لم يكن مذكورا فالحذف وحرفا واحدا يا حارث في ترجيم يا
حارث ونحو يا زرق في ترجيم يا زرق ونحو اطي في ترجيم
يا درطاء ونحو يا سعي في ترجيم يا سعيد واعلم ان في الاسم للاد
حمد مذهبين احدهما ان يحذف اخر الاسم ويترك ما قبله
على مكانه عليه من الحركة والتكون والثاني ان يجعل المحذوف
نيا ويجعل الباقي اسما بتراسه نحو يا حار ويا هرق بكسر الراء
وسكون الفاق على الاول ويضم فيها على الثاني الاماني
اخرة ثابنت استثناء من قواعدا زايلا على ثلثة احرف
الاول لا يشترط فيه الشرطان المذكوران اما الثابنت في عرصة
الزوال لانه ليس من الاجزاء الصلبة للكلمة نحو يا شيب
اقبل واقبلي فانه اذا كان شيب فلما قلت يا شيب اقبل
بحذف التاء وتذكير الامر مع ان الزيادة على ثلثة احرف
مفقود فيه والعلمة متحققة واذا كان بمعنى الجماعت قلت

يا شيب

يا شيب اقبلي بحذف التاء ثابنت الامر وكلامها اعنى العلمة
والزيادة على ثلثة احرف مفقودا لاختلاف المعنيين
الامنة العامة في الاول ومعنى الجماعة في الثاني والا
وهو الاستثناء وهو استقبال من ثلثة عن الامر اذا صرفه عنه
فسمى استثناء لان المشتني مضروب عن المشتني منه او من شئت
الحال اذا وضعت احدا ظرفية على الاخر فعلى هذا سمي استثناء
لان ضد عوب الجرم عوشع بانه ان كان الاول مشتافعا بالنفي
والكان الاول منفي مشتافعا بالاثبات وهو اخراج شئ
من حكمه دخا فغيره منى الاستثناء لغة ما مر ومنه اصطلا
ما ذكره المص وهو اخراج شئ من حكمه دخل في قولك حيا في
القوم الاتجار الذي يدخل في حكمه دخل فيه غيره وهو القوم
فان قيل فاذا لم يدخل فكيف اخرج قلنا المراد بالاجزاء حرف
الحكم عند التبرج وبصرف الحكم والنص عليه فان قيل اذا كان
الاخراج مجازا عن الصرف لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في غير
ان الاخراج في المتصل حقيقة قلنا اذا لم صرف متحقق فيه ايضا
فان قيل اذا قلت حيا في القوم لازيدا فريدا اما ان يكون دفلا
في القوم او لا فان كان الاول يلزم التناقض وهو كون المتحي
مثيلا ومنفعة وان كان الثاني يبطل قولهم ان الاستثناء
المتصل اخراج ما ببدل الاعمال قلنا ان فيدا دخل في القوم وغير

حا

داخل في الحكم بالاسناد فقولنا جاني القوم لا زيد بمنزلة
 لان يقال القوم المخرج عنهم زيد جاني والناقص المألوم
 ان لو كان الاخراج بعد الحكم بالاسناد **قول** والمتشني نصب
 في الكلام الموجب التام **اقول** ان يجب نصب المتشني في الكلام
 بشرطين الاول ان يكون ذلك الكلام موجبا والمراد بالموجب
 ما ليس مقدر ايا احد الاشياء الثلاثة وهي النفي والنهي والامتناع
 ستمامهم والثاني ان يكون ذلك الكلام تاما والمراد به هنا كلام
 يكون المتشني منه فيه مذكورا **قول** وهو ما ليس بنوع ولا نهى
 والاستغناء **اقول** الضمير راجع الى الموجب في تفسير التام مذكور
 في المتن وكان الحق العبارة ان يقال وهو ما ليس بنفي ولا انهي
 والاستغناء ويكون المتشني منه فيه مذكورا فان قيل له وجب نصب
 في الكلام الموجب التام قلنا لعدم جواز الابدال فبدل ان البدل
 يقوم مقام المبدل منه فصاد قولنا جاني القوم لا زيد بمنزلة
 جاني لا زيدا فيلزم مجئ جميع العالم سوى زيد وهو محال فانه
 قيل قد لا يجوز النصب في الكلام الموجب التام نحو جاني القوم
 غير زيد وسوى زيد فالاولي ان يقول والمتشني بعد الا في الكلام
 الموجب التام قلنا الكلام في نصب الاسماء المفردة على المتشني
 الى ذكر القيد المذكور **قول** وكذا اذا تقدم المتشني **اقول** ان يجب
 نصب المتشني منه لعدم صحة البدل فيه لانه لا يتقدم على المبدل

من كل واحد من التوابع **قول** والنفع عند **اقول** ان المتشني عن المتشني
 من ان يكون المتشني من جنس المتشني منه في يجوز النصب لعدم جواز
 البدل لان بدل لفظ لا يحكي في الكلام الفصيحة **قول** نحو جاني
 القوم لا زيد **اقول** ان اشارة الى مثل وجوب النصب على
 الترتيب المذكور فالاول مثال الكلام الموجب التام والثاني في مثال
 لا يتقدم المتشني على المتشني من والثالث مثال لما انقطع المتشني عن
 المتشني منه فان قيل ان احدا يتناول الخيال ايضا فلا يكون مثالا
 للمتقطع قلنا ان احدا في الاصل موضوع لذول المتناول فلا يتناول
 الحمار فلا يكون الخمار من جنس فيكون الاستثناء منقطعا **قول** وفي
 غير الموجب التام **اقول** اشارة الى فائدة تقيد وجوب النصب بالبدل
 هو النفع **اقول** ان البدل مقصور بالنسبة في الكلام فان قيل ان
 اي القوم عن القياس لا زيد الكلام غير موجب لثبوت النفي
 في معنى اي وتام لان المتشني منه مذكور مع انه لم يجوز وافية
 البدل قلنا لان ثبوت النفي فيه اذ الحدية فاحصل بادة النفي ولين
 سلبا فلا يتبدل ويجوز البدل **قول** وفي الناقص يكون الالفوا **اقول**
 ان في غير الموجب الناقص يكون الالفوا في العمل الا في المعنى وبعبارة
 المتشني على حسب العوامل **قول** تقول ما جاني احد الا زيد **اقول**
 ان تقول في مثال غير الموجب التام ما جاني احد الا زيد بالرفع على
 البدلية والنصب على الاستثناء والفعل الواقع قبل الامر مع ما بعد

والآية منزلة ما بر الحروف التي تغير المعاني دون الالفاظ وما
جاء في الازيد وما اثبت الازيد وما مررت الازيد ان تقول
في غير الموجب التام قص بالرفع في المثال الاول لكونه فاعلا ما
جاء في فان قيل ان اسناد الفعل المتعدي الى الفاعل الذي يراد
قوع الفعل منه معقول قلنا ان المسند اليه في باب الاستثناء
الما هو المجموع اعني المشتري والمشتري منه مع الاستثناء ان المشتري
منه لما اخذ وصار الباقي قابلا مقامه وهكذا غير الحكم الاسد الواقع
بعد الا على التفصيل المذكور لان الاخر لا يقبل الاعراب فجعل
الاعراب في مدخول وما غير فهو اسم والاسد قابل الاعراب فالأ
عراب الذي يفتقده المقام يظهر عليه تقول في الكلام الموجب جاني
القوم غير زيد يا نصب وما جاء في احد غير زيد بالرفع وغير زيد
بالنصب فان قيل فليعمل فيه الفعل الالزم بغير واسطة حروف ولا يعمل
في الاسماء واقع بعد الا قلنا لان غير كان متوغلا في الابرار اشبه
الظروف المكائبة فعمل فيه غير المتعدي وتقول في غير الموجب الناقص
ما جاء في غير زيد بالرفع ومثل سوي ومثل سوي بالقصر
في انه يشترط ويجوز في التبع الحركات الثلاث وكذا سوي بالكسر
والمد ويجوز في الفتح دون الضمة واعرابها نصب ابد على الظرفية و
غير يستعمل اسما ظرفيا والحروف الداخلة على الجملة فيمنته
لما فرغ من الحروف العاملة المفردة شرع في الحروف العاملة في الجملة ال

الداخلة

الداخلة على البناء والخبر فان قيل ان الحروف وجمع كثره وهو
الما استعمل فيما فوق المشتري المذكور ههنا ثمانية فالاول ان
يقال والآخر في الداخلة قلنا اعتبار الكثرة ههنا باعتبار ما
يمرض لها من اللغات والتفروا من وضع جميع القلة ستة متصو
بها قبل الرفع الستة من تلك الثمانية متصو اقبل مرفو
ع حوا وانما منها بالمعكس ال مرفوعها اقبل متصو بها
والستة تسمى المبترية بالفعل ال تلك الستة تسمى المبترية بالفعل
فان قبل لم تسمت هذه الستة مبترية بالفعل قلنا لانها اشبهت
بالفعل من وجوه الاول في كونها ملازمة للاسماء كالفعل و
والثاني في كون اخرها مبنية على الفتح كالفعل الماحي والثاني
في كونها على ثلثة اعني فصاعدا كالفعل والرابع احكامها
بالببناء والخبر كالفعل الناقصة والخامس ان الضمير متصل
بالفعل نحو انتي وانتك وانه وخبر سمي وخبريك وخبري والساد
ان معانيه المعاني الافعال والتابع انما تلحق بانون الوقاية
مخوف بما بالفعل ولهذا المشاهدة ترفع وتنصب كالفعل وتحقق
الفرعية فان قبل قدم متصو را على مرفوعها قلنا التكون على
هذا منقوض بقول تعالى ان الينا اياهم ثم ان علينا
برهم فان فيه تقدم للرفع المنصوب قلنا هذا اذا لم يكن
الجزء اذا كان ظرفا لما الذي يسوع تقديمه على الاسم قلنا

س

ف الماء جاز ذلك لوجهين احدهما ان الرفع لما لم يظهر في البحر الظرف
كان تقديمه كلاما تقديم والثاني انه لما كان في الظروف من الاستماع
وتنزل الظروف من الاشتباه المظروفة منزلة انغيرها اجاز واثيرها
ماله يجوز وفي غيرها الارجح انهم يفتلون بها بين المضاف
والمضاف اليه نحو قولهما اخوا في الحرب من الاخال اي هما
اخوا من الاخال في الحرب فان قيل فليجزه كذلك تقديمها
على هذه الحروف قلنا لا يجوز ذلك لان الحرف لم يبلع قومه
ان تعمل فيه الحروف ومقدمها عليه وانما اصدرا الكلام والتقديم
في ذلك واعلم ان هذه الحروف المشبهة بالفعل عاملة في الاسم
وارتفاع الخبر مما هو مرتفع بقبل حصول الحرف فكونها عاملة
في الجملة عند البصريين وهي ان يكسر الهمزة فان قيل لم
صدر الكلام فيها سبها التصديدا ان المفتوحة فرع لها وما
سبها ايها ان للكسرة من جرة انزاعها للتحقيق
هذا خبر المبتداء انما هو التحقيق ان التأكيد مضمون الجملة
والفرق بينهما سيجي في المتص وكان للتنمية الال
سبها سواء كان الخبر جامدا نحو كان زيد السد ومشتقا نحو
كانت قاييد خلا فاللترجاج في الثاني فان يقول انه للثبات
واختلفوا في اذا كان كالمبراس او مركب من كان التشبيه
فان قيل اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كاه الاسد فلما قد

الكلام لتغير التنية من الاول الامر فتحت همزة ان ولكن
لا استدراك الاستدراك رفع نوح تولد من الكلام التا
بق رفعها شيئا بالاشتداء ولكن توسط بين كلامين متغا
يرين بالنفي والاشبات لفظا ومعنى نحو ما جاني زيد ولكن
عمرو حاضر وهي مشاركة ان في جواز السطو عليها مع ما
عملت فيه محال لما ان معناها ان الاسفا بر معنى المبتداء وفي جواز
دخول الالام في غيرها ايضا عند الكوفيين فان قيل لم تد
خل الالام على ان وليت ولعل قلنا اما ان فلان الالام على انه
جملة مستقلة والمفتوحة تدل على انه مفرد وغير متقل واما
البواقي في فلان الانشاء فلا يكون مدخولا مما جملة خبرية
ومدخول الالام يجب ان يكون جملة خبرية ولبت للنفي
ان الانشاء معنى الشيء ان الانشاء محبة حصول الشيء سواء
يرتفع حصوله ولا ولعل للترجي ان الانشاء الترجي
وهو توقع امر ممكن لا وشوق بحصوله فان قيل فاذ افر الترجي
بما ذكر فكيف يصح وقوع لعل في كلام الله تعالى وهو مستحيل على
الله تعالى قلنا لعل فيه اما التعليل واما التحقيق او الاستغرام
او الارشاد العباد الى طريق الاستقراق فانه قيل ما الفرق بين
البت ولعل قلنا هو ظاهر من تفسير معناها ان يفهم ان
لبت يستعمل في الممكن والمنتع ولعل مخصوص بالممكن فانه قيل

القول بأن لكل محصورا يمكن منقوض بقوله تعالى ولعل على ابلغ
الاسباب لتفاوت قلنا هذا امكان قول فرعون وهو مذكور
ذلك بصورة الممكن ادعاء منه على امكان لفرضه الفاسد
والفرق بين ان وان لما كان ان وان مشتركين في اخادة
التحقيق احتاج الى بيان الفرق بينهما لانه لا يتوهم اتحاد
هما من جهة الاستعمال والفرق بينهما من وجوه الاول ان
الكلام في المكسورة باق على حال وهي غير متغيرة يلحق بمو
عن زيادة الى معنى المفرد بخلاف المفتوحة والثاني ان المكسورة
مستقلة والمفتوحة كقبض اسد والخامس ان المفتوحة تكثر
مكسورة بخلاف تعلق ولا تنصرف المكسورة مفتوحة الا بزيادة
والسادس ان المكسورة تشب بالفعل في اثرها عاملة غير معمولة
حو ان زيد منطلق ال انطلاقي زيد حق فان قيل لم
التزموا بتقديم حق على المفتوحة مع اسمها وخبرها قلنا لا يتم
لواخروا فكان صالحا لدخول ان عليه نحو ان زيد قابض حق لان
البدء صالح لدخول وهذا غير جائز الاجتماع خرفين بمعنى واحد
ونفخ بعد لو ولو وبعد علمت واحوانا اما الاول فلان
لا حرف شرط وحرف الشرط لما يدخل على الفعل فتقدير لو
انك جيتني لا كرمك لو شئت بجيتك لا كرمك فيكون قولك
ان انك جيتني فاعلم للفعل والفاعل لا يكون الامردا واما

قولا

الثاني

الثاني فلان لولا يجب ان يكون ما بعده مبتداء مخذولة والخبر
والمبتداء لا يكون الامردا واما الثالث فلان تقديره قولا
لك علمت ان زيد اعلم زيد حاصل الا المنقول الاول هو
منه دخل من الفتح فان دخلت اللام في خبرها كادت
الان دخلت لام الابتداء في خبره لا بعد علمت واحوا
تتها كسرت نحو قوله تعالى والله يعلم انك لرسله لان
علمت صار معلقا بطل علمه لفظا عند دخول اللام
وتدخل ما كافت على جميعها ال على جميع الحروف المشبهة
بالفعل فان قيل لم يدخل عليها قلنا لا يتولد عن
الضمير الى الاقرب وهو مفتوح فكلها ال تمنع ما
هذه تلك الحروف عن عملها بطلان المشابهة بالتعارف
خل القبليين نحو انما زيد قابض والمقام زيد وان هذا الحرف
كما يبطل عملها بدخول ما كافت كذلك يبطل عملها اذا خففت
سورت ولعل والانتان اللذان مرفوعا قبل المنصوب
لما فرغ عن الحروف الستة التي كان منصوبا بها قبل مرفوعها شرع
الابتن الحرفين اللذين مرفوعا قبل منصوبها ما ولا خبر
قولا والانتان المشترتان بليس توضع بهما بهذا الوصف تنبيه
لفه اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يجوزون عملهما بل يرفعون
ما بعدهما على الابتداء والخبر وما تدخل على المعرفة والكرة

ولا يعمل الا في النكرة لان ما نفى الحال ليس فكان عاملا في
المعرفة والتكرت ليس بخلا ولا فاتها محتصة بنفي الاستغال
فلتصور المنابة بليس صار محصو صا بالتكرت واذا نفقت
ينفي ولا بالا او قدمت جبرها على اسمها بطل عملها نحو
ما زيد انطلق واما منطلقا زيدا انا ووجد بطلان عملها
عند انتقاض النفي بالافلز والاشارة التي يعملان برأى ليس
لان وجه الشبه هو النفي واما ليس فانها تعمل بالا لكونها واما
وجد بطلان عملها عند تقدم خبرها على اسمها فليلا
يلزم المساواة بين الاصل اعني ليس والفرع اعني ما ولا في
العمل فان قيل كما ان الحروف المشرية بالفعل تعمل بالمشارة كذلك
ما ولا فما بالهم والترمو وانقذ به المنصوب على المرفوع في الحروف
المشرية فطرها بالفرعية وتقدم المرفوع على المنصوب في ما لا
قلنا ان مشارة الحروف المشرية بالفعل اشد فاضبو الخالفة
ليلا يقع الاشتباه بخلاف ما ولا ولا اوجه اخر وهو
ان تنصب الاول وترفع الثاني والاول عمل اخر وهو ان
تنصب الاسم وترفع الخبر وذلك اذا كان اسما مضافا الى النكرة
او مشابها له نحو لا غلاما زيدا عندك ولا خبر من زيد
حاصل عندنا فان قيل لم تنصب الاسما ورفع خبرها قلنا
لان لا هذه في النفي بمنزلة ان في الايجاب فعلت عملا اذا

يحملون

يحملون التقيض كما يحملون النظر على النظر تحقيق للتقابل
والشاكل فان قيل لم قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة
قلنا لان الاضافة الى المعرفة في هذا الباب ممقفة لعرف ولا
هذه ولا تدخل المعرفة الا اذا كانت الاضافة لفظية
واما التكرت المفردة ال التكرت غير المضافة والاشارة
بازدليل المغالبة فيدخل فيه الواحد والمتنبي والجمع فحق العيا
ان يقول واما التكرت المفردة فهي منبئة على ما تنصرا بنحو
لا رجلا ولا رجين ولا مسلمين والاسلمات فمبينة معها
على الفتح قد مر وجه البناء وذلك الوجه غير مؤثر في
المضاف والمشا به لان وجود المضاف اليه يمنع بناء المضاف
وكذلك ما ينابة فان تكررت لامع النكرة المفردة جاز في
الرفع والنصب المتاجاز الرفع مع التكرير في قولك لا رجلا
فيه ولا امرأة ولا عمل لا هربنا نحو لا حول ولا قوة فيه
ست وجوه الاول فتحهما فلا في المومنين النفي الجنس وتقدرها
خبر واحد والثاني فتح الاول ونصب الثاني فلا الاولي ينفي
الجنس الثانية زائدة لتاكيد النفي والاسم بعدها عطوف على
النفي لحرية شبه المنصوب والثالث فتح الاول رفع الثاني على
ان الثانية زائدة وهو عطوف على الحال والرابع رفعها على
ان المفات عن العمل والاسماء مرفوعة ان على الابتداء والخامس

رة

رفع الأول وفتح الثاني فلا الأول النفي الجس ونفي العمل
 الثاني غير لقات والتاسع عكس الخامس فتح الأول رفع
 الثاني وهذا هو الوجه الثالث صورة لاحكام لان الثانية في
 الثالث وفي السادس يعني ليس **قول** والخروف العاملة في الفعل
 المضارع تسمى **قول** لما فرغ عن الحروف العاملة في الاسد شرع
 في الحروف العاملة في الفعل **قول** اربعة منها نصب **قول** ال اربعة
 من الحروف تسمى الفعل المضارع فان قيل لم علمت هذه الحروف
 في الفعل قلنا تقدم ال اربعة على الحمت اولان تأشير الناصب
 اقوي اذ اثرها وجوده وتأشير الجازمة فيض لان اثرها
 عدمي **قول** اما الناصبة فيما ان المصدرية **قول** فان قيل لم
 قبل ان المصدرية قلنا للاحتراز عن المحقية والزائدة و
 المفرد والواقعة بعد باب فطنت فان قيل لم قدما المصدرية
 عابرس الحروف الناجبة قلنا لكونها اصلا لا اختلاف فيما و
 لكونها مشابهة بان المفتوحة التي هي من الحروف المشبهة بالفعل لفظا
 وهو ظل ومنى اذ تفر الجلة التي بعدها الى المصدر ولذا سمي
 مصدرية فان قيل لم علمت النصب هذه نافية للفعل واحوانا
 حلت في العمل ولان التأكيد النفي في المستقبل فالفرق بين
 لا ولن هو النكبد وقيل انهما لا يبد وهو باطل ولا لما جاز
 لجديد الفعل بعدها نحو لن افعل الى وقت كذا واختلفوا انما

هل هي مركبة ام لا نفد الخليل هي مركبة من الاوان الة
 ان الهمزة حذفت للتخفيف والاولا لتفاد التاكيد منها
 ومن النون وعند الغراء اصلها الا فابدل النون من الالف
 وعند بيوب ليس يركب وهو الصحيح لان الاصل هو الاو اد
 ولي للتخفيف وهي تتعمل على وجهين احدها ان يكون
 خروف جرفعا ان ضمير الثاني ان تكون بمنزلة ان فالفعل
 منصوب بها وهذا مذهب البصريين وهو الاصح لدخول
 اللام عليها نحو قولك لكيلا ناسوا لو كان حرفا جازما لاضل
 عليها اجار والزابع اذن وهي جواب وجزاء فان قيل
 لم قال هنا والرابع ولم يقل قبل الاولى والثاني والثالث
 قلنا الاختصار مع التشبيه على ان الحروف النافية ثلثة وهي ال
 اذ حرف براسها عند بعضهم وهو الظاهر ومركبة عند بعضهم
 اصلها اذ ان وحقت الهمزة وهي جواب باعنا بالقول وجزاء
 باعتبار الفعل والماتنصب اذا كان الفعل بعدها النخ ال
 الماتنصب اذن الفعل المضارع اذا كان ذلك الفعل بعد اذن
 مشعولا لما فارغا عن غيرها غير متعمد على الشيء من مبتداء او شرط
 او قسم حاصل قيل اذن فان اعتمد على الشيء من ذلك عمل اذن
 نحو انا اذن الكرمك الكقولك لمن قال انا نيتك انا
 اذن الكرمك لاعتمادها على شيء قبلها ال مبتداء وهو ان قول

واذا ثابتي اذن الكرمك يجزم الكرمك اذ النظر تستدعي
 الجزاء ونحو ذلك اذن لا افعل فان قيل له الفاعل اذن
 في هذه المواضع قلنا لان المبدأ لا يكون بدو الخبر والشرط
 بدو الجزاء والتقدير بدو الجواب واذن لا يوضع للعمل
 السنة فيجوز الفاؤها وكذا اذا اريد بالحال الا وكذا
 بطل عمل اذن اذا اريد بالفعل المضارع الواقع بعدها الحال
 واذن لا يعتمد على شيء قبلها لان باب الحروف الناصبة للفعل
 المضارع على الاستقبال وان من بينها تدخل على الماضي
 الا ان الاصل انها تدخل على الماضي من بين الحروف الناصبة
 كما تدخل على المضارع وتعمل مظهر كما عرفت ومظهر ابعد
 ستة اخرف فان قيل كيف عدا الدخول على الماضي خواص
 ان وقد وجد في اذن ايضا كما في قول شاعر اذن القام بطل
 مشر خشي قلنا لا ثم آولانه عدا الدخول على الماضي وهذه من
 خواص ان بل المجموع اعني الدخول والاضمار من خواصها وان
 سلمنا من خواصها لكن لا ثم ان اذن تدخل على الماضي بل هما
 ملقاة توسطت بين الشرط المقدور وجوابه والعقد المقدور
 وجوابه ولا تعلق لهما بما وقع بعدها وهي التلك
 الحروف الستة حتى الفعل المضارع منصوب باضمار ان
 بعد حتى عند البصريين ولما الكوفيون فيزعمون ان انتصاب

الفعل

الفعل باوبدل على نفية قول الشاعر واوبت عين الى الدهق
 بهلا حتى المصيق ويقلو القعدان قول يفلو منصوب بمصوق
 ومعلوم ان التنب فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى
 المصيق وتعالى القعدان ولا يجوز ان يكون جارا بالنظر الى
 الفعل ثم اذ الفعل بعد حتى الما ينصب اذا كان متقبلا روي
 حكمه المتقبل وما اذا كان حالا او في حكمه الحال فلا يجوز للصب
 لان الباء مبنية على الاستقبال كما عرفت ولا مكم وهي
 لام تعليلة بمعنى له وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها فلذلك
 سميت لام كي وهذه حرف جرف اذا دخلت على الفعل وجب
 اضمار ان بعدها ليكون ماء والابالاسج ولام الحمد
 وهي لام زائدة لتأكيد النفي الداخل على كان الماضية المنفية سواء
 كان لفظا ما فبا نحو قول تع وما كان الله سعيهم او مفارعا
 نحو قول تع لم يكن الله ليفعل لهد فان قيل لم يسميت هذه اللام
 لام الحمد قلنا لان الحمد عبارة عن نفي وهي مذكورة بعد النفي
 فان قيل ما الفرق بين لام كي ولام الحمد قلنا لان الاولى للتعليل
 ولو طرحت تحل المنية المقصود بخلاف الثانية مذكورة نفي
 داخل على كان بخلاف الاولى واو بمعنى الى والا قال
 الزمخشري واتباعا وهذه بمعنى الى فانهم يجعلونها ما
 بعدها غاية لما قبلها نحو لا لزمك او تعطني حق وقال

سببها من معنى لان الاول الكلام يقتضي التام فوجب
 الاستثنى الوقت الذي فيه استغفار وانما كان فانتصاب الفعل
 المضارع بعدها فمادان لان الحرف جر والاسم صرف واستثناء وكلا
 هما مختصان بالاسم فيجب من ان يكون الفعل المضارع في ثاويل
 المصدر وواو الصرف ويقال لهما ولو الجمع ايضا فاه قبل
 لم يسمت بها قلنا اما تسميها بواو الصرف فلا تفرق اعرافا في الثاني
 والكلام من وجه الى وجه واما تسميها بواو الجمع فلكونها بمعنى
 مع فالا معنى قولك لا تأكل السمكة وتشرب اللبن لا تأكل
 السمكة مع شربك اللبن فلا تأكل السمكة وحده وبشرب
 اللبن وحده وليس لان يجمع بينهما في وقت واحد فان قبل
 لم اضرت ان بعده الواو وهي لم تنصب بغيرها قلنا لانها لو
 علمت بغيرها فلا يخلو من ان تعمل اعتبارا لمعناها الاصل وال
 والمعناها العارضة وكلا الاعتبارين يقتضي نصب اما الاول
 فلان معناها الاصل هو العطف واشي من حروف العطف
 لا يعمل النصب واما الثاني فلان معناها العارضة وهو معنى
 مع وظاهره انه لا يعمل النصب والسادس الفاء في جواب الاشياء
 التثنية السادسة من الحروف التثنية الفاء الواقعة في جواب
 الامر فالنفي والتثنية والاستغرام والتمنى والعرض فان قيل لم
 شرط احد هذه الاشياء التثنية الاضارا فلنا لان سببية

ما قبل

ما قبل ما بعدها اما بتعمق عند تحقق هذه الامور فانه قيل
 لم وجب اضارا ان فيها قال اما في الامر اي قبل قولك زر في منز
 المصدر نحو لكن منك منكا زيادة فوجب اضارا بعد الفاء
 ليكون عطف اسم على اسم مكانة قبل ولكن منك زيادة فاكرا
 معنى وكذا انتهى كما في قولنا ولا تطفوني فتجمل عليك غضبي
 اذا المعنى لا يكون منك طفيلان محلول غضب من وكذا التثنية
 فان معنى قولك ما اثنا فتحدثنا لم يوجد منك اثنا
 يتسبب الحديث وكذا الاستغرام فان معنى قولك ابن
 بيتك فاذا درك ليكن منك تعريف بيت قربا من وكذا التثنية
 فان معنى قولك عليت الى مالا فانقعه والعرض قريب من
 التثنية فان قيل ليس العرض هو الاستغرام قلنا الا ان لا
 تقصد بقولك الاستغرام عن ترك النزول والما قصد
 النزول للمخاطب وتعرف عليه فقط وملازمة صحة الجواب
 بالفاء النسخ مقصود ابيان الجواب بالفاء الما يكون فيما كان
 الاول سببا للاحضراء ان يكون بشرط محذوف والمجازة الفعل
 له لما لما فرغ عن نواصب الفعل المضارع شرعا في جوازته ال
 الحروف المجازة الفعل المضارع له ولما كالا هما النفي الماضي معنى
 والمجازة لما هذه الاما التي بمعنى الا ولا بمعنى حين فان قيل لم
 عملت له في المضارع الجزم قلنا الاختصاصما بالفعل مع مشابهتها

لـ

كـ

بان الشرطية من حيث انها تدخل على المضارع فتقلد التي معنى
 الماضي كما ان تدخل على الفعل فتقلد التي معنى المستقبل فان
 قيل لم يلزم يجوز قولها على الماضي لما جاز دخول ان الشرطية عليه
 قلنا ان لم يوضع الانتقال المذكور حافه بخلافه ان ومن
 لما توقع اشارة الى بيان الفرق بين لم ولما بعد ان يكون الفعل
 بهما مجزوما في لما انظار كقولنا في الانبات فان يقال قد ركب
 الامر اذا كان قوم متضارين ويقال لما يركب الامر اذا كان قومه
 متضارين وقيل لم لتفي قد فعل ولا لام الامر للغايب احتراز بقيد
 الامر عن اللام الجزولام التاكيد فانها تجزى الى الفعل فان قيل لم
 علمت لام الامر الجزم قلنا لانها مباشرة بالام تجر صورة لكن لم
 خولها الفعل لم تعمل الجزم ما هو مقابله وهو الجزم واللام
 مباشرة بان الشرطية في لوازمها المضارع وفي نقل معنى الفعل من
 الاخبار الى الاستدراك كما ان نقل الفعل من كونه مجزوما الى
 كونه مشكوكا فيه فان قيل لم كسرت اللام الامر ومن حق الحروف
 الواردة على هجاء واحد ان يفتح كهمزة الاستفهام قلنا فرقا
 بينها وبين لام الابتداء الداخلة على المضارع اولها كلام الجزم كما
 عرفت اتفاقا فكرت ولا في النهى احتراز بقيد النهى
 عن لا التي تنفي فانها لا تجزم الا في النهى مطلقا تجزم مثلثتها
 بان الشرطية في اللزوم والنقل وان في الشرط والجزاء

الفيد

الفيد بالشرطية والجزاء الاحتراز عن الاستفهام من المشقة فان
 قيل لم علمت ان الشرطية الجزم قلنا لانها تدخل الجزم فيحصل اليه
 النقل لطول الكلام فتعمل ما فيه خفة وهو التكون وهي ان المستقبل
 كما ان لول الماضي فان قيل لم لم تعمل لول الجزم كما علمت ان قلنا لان
 لو كانت للماضي والماضي لا تنسحق الاعراب فبالجزم ان لا تعمل اللف
 الموضوع للماضي فانه قيل كيف تجزم لم وهي للماضي ايضا قلنا
 لاننا نلزم المضارع لفظا فان قيل كيف قلت ان المستقبل لو
 وانت تقول ان كنت خرجت فاني اعطيك قلنا انه وان كان
 ماضيا لفظا الا ان المعنى الاستقبال كما ان الماضي ان تكن خرجت
 امس وهما مجزومان اذا كانا مضارعين الشرط والجزاء
 مجزومان اذا كانا مضارعين كما في المثال السابق في المس ان
 يخرج فعلم منه ان بعض الجواز مجزعا واحدا لم وبعضها
 تجزم الفعلين نحو ان فان كان ما قبل لم يطر فبهما الجزم
 مضارعا جاز فبه الرقع والجزم اما الرقع فلان لم تعمل في
 الجزاء لكونه تابعا للشرط واما الجزم فلا تترك الشرط والجزاء
 وان ترحق الشرط ولما لم يستحق الاول لكونه ما قبله نظر فيه
 وترك الجزاء مجزوما اذا لا يلزم من ترك العمل مانع تركه لا مانع
 وعلمه قوله او على رفع الجزاء الذي وقع مضارعا قوله
 زهير وان اتاه حليل ولها يوم مسغبة يقول لا غايب مالي ولا حرم

فإن الشاعر الفصيح احتار رفع الجزاء فلو لم يكن رفعه فصحا لما
احتار وإن كان الشرط مضارعا والجزاء مافيا جزم الشرط لا سخر
فالأعراب والمص أحمل لفظه أعني الظهور ويجوز الجزاء بما
بالفاء إذا كان جملة اسمية النخ اليجب الجزاء بالفاء وجوبا
إذا كان ذلك الخبر جملة اسمية لأن الجزم غير ممكن فيها فوجب
دخول الفاء لبدل على وقوعه أجزاء الشرط وكذا إذا كان الجزاء
امرا أو كان نهييا أو كان دعاءيا في الأولين فظاهر لانه أخرجهما
ساكن في الأصل وأما الثالث فلأن الدعاء أتما بغير الأمر
والماضي والجزم غير ممكن فيهما وكذا إذا كان الجزاء أملا
صريحا فاه قيل مآ كان مافيا لفظا ومعنى نحو ان احتار في اليوم
فقد احتار اليك امس فان قيل فبدل الماضى بالصرح قلنا لا محالة
نحو لا خرجت فانه يتبع دخول الفاء فيه إذا جزم فيه بمقدر
وينجزم بان مضرة الح الينجزم الفعل المضارع بان مقدرة في
جواب الانشاء التي بحجاب بالفاء كما مر ذكرها الآ في مجموع
صورة النفي والآ في التثنية في بعض المواضع التي يكون المعنى مختلا
على تقدير ان فان قيل ما وجد اضارا لا بعد هذه الانشاء المخت
تشارك الشرط في كونها غير ثابت الوجود لكونها غير مجزوم المعنى
كالشرط وعبد حطر ان يكون وان لا يكون فيكون الادلالة على
الشرط المخدوق نحو زنى اكرمك يحزم اكرمك لان جزاء

الشرط

الشرط مخدوق ومقدر عليه الامر الزنى فانك ان تزنى
اكرمك ولا يجوز ما ثانيا تحدثنا اليجوز في النفي الجزم
فان المعنى المذكور ان لم نأتنا تحدثنا وهذا فالدلالة ان عدم
الابتنان ليس بسا للحدث والنون من الاسديا ككل
اللا يجوز الجزم في هذا النفي المعنى اذ لم تدن من
الاسديا ككل وهذا ايضا فاسد لان عدم الدنوليس
سبا للاكل ولا يمكن تقدير فعل مثبت في المثالين لان النفي لا
يدل على الانبات ومن التبعات اسماء بجزم المضارع
على معنى اذ ال من المومل التبعات اسماء بجزم الفعل المضا
رع لتضمه معنى ان وهذه الاسماء مثل ان في العموم والا
برام لكسرا اخر من فانك ال قلت من تضرر ضرب كما امد
الانضرب زيدا وان تضرب عمرا وان تضرب طالبا اضربها
لدا الى غير ذلك وهي شفع النك الاسماء تستعملها
من وهي لزول العلة وقد يقرب فيها التعليب فطلق على غير
ذول العلم ايضا وما ال وثنانها ما وهي تستعمل كثيرا في غير
العام والواين متى الح ال وثنانها آل وهو الما يكون واحد
من التعدد ورا مبرها ابن وهو ظرف مكان وهي بمعنى كيف الآ اثرا
يجازل با في دون كيف فان قيل لم يجاز بكيف كما يجازل با في
قلنا الاستعمال المعنى لانك اذا قلت كيف تكلن الك فقد

ضمنت لك تساوي في جميع الاحوال من الصلح السقم والفتا
والغفر وذلك غير ممكن واما انا قلت اني تكن اكن فقد ضمنت
انك تساوي في مكانه وذلك ممكن وسابعهما هو وقدمت
ذكرها في اول الانتاب وثانيها يشما وهو بمنزلة ابن
وتاسعها ازمما وهو بمنزلة متى وهما الـجشما وازمما هما
تجرمان اذا كانا منهما ما زيدوا وانضافا وانما والاضافة
منافقة بمعنى المجازاة واذا منقبا عما في الاضافة ملحقا بالمجازاة
قوله وبدل على كونها اسماء **اقول** الـيدل على اسمية هذه الاشياء
التي انت انت اسند بكم الى ضميرها نحو من بكم مني وتدخل حرف
الجر عليها نحو من غير وتقول بعضها هذه الـاذلة الـاربعة لا
تناول مني وانما وحشما فيكون الدليل اذ فاصرف الدليل
الشامل لكل انما الـاذلة على معنى يتصور انقلا لها بانقراض
قطع النظر عن المجازاة بخلاف **قوله** ومنها اسماء تنصب
اسماء نكرت اليه **اقول** الـومن العوامل السماعية اسماء تنصب
اسماء نكرة على ان هذا الاسم النكرة تميز عن تلك الاسماء **قوله**
وهي اربعة **اقول** الـتلك الاسماء بكم الاستفراء **قوله** اولها
عشرت اذا ركبت اليه **اقول** الـاول تلك الـاربعة لفظا وعشر
اذا ركبت مع احد الى تسعة واعلم ان اسماء الاعوا وميرعت
اذا لا يدري ان المقصود ما هو فربي يقتضي ما يزيل ابراهيمها و

بشرا

وبشرا والالا زالة قد تكون بطريق الاضافة نحو ثلثة رجال
وقد تكون بطريق ذكر المزيل بعدها منصوبا نحو احد عشر رجلا
وطريق الاول في العشرة وما دونها والثاني طريق الاعداد المركبة
كما بينت المص هنا ويذكر الطريق الاول في الباب الخامس قلنا
فيل قد جعل المص الاسد التام مطلقا من العوامل القياسية في
الباب الثاني وما نحن فيه من انواع الـالتوسين ههنا مقدر
لان احد عشر درهما في الاصل احد عشرة فليق جعل من التماثية
فك التماثية جعل الفعل على الاطلاق الاول من القياسية جعل بعض
انواع الـافعال من التماثية وجعل الجمل ان قد يتضم اليه بعض
الانواع حصوف يبحث بصر هذا النوع بهذ الخصوصية سماعا ولا
بعد فيه **قوله** والثاني كمي في الاستفهام عن العدد **اقول** الـالثاني
من تلك الـاربعة التي تنصب اسماء نكرة على ان تميز كمي في الاستفهام
عن العدد **قوله** كانت قلعت عشرون رجلا عندكم ام ثلثون
اقول قوله عشرون في الاول وعشرين في الثاني تنبيه على
اذا كمي في الاول مبتداء وعندك خبره والثاني حرف وشرط
عامل **قوله** وكذا الجزية تضاق الى التميز **اقول** فان قبلها
الوجه في تخصيص التميز المنسوب الاستفهامية والمجرور بالجر
قلنا اسماء التكثر فربي بمنزلة العدد الكثير كالمائة والالف
فيكون مميزة كميز العدد الكثير والمقصود بالبحث ههنا كذا

الاستفهام لانه الناصبة **ق** والثالث كما في **اقول** الثالث
تلك الاسماء الاربع كما في وهي من معنى كذا الخبرية نحو كما في
رجلا عندي اكثر من الرجال عندي **قوله** وفي لغات **اقول**
لها ما ذكرنا نيرها كما على وزنا **قوله** واستعمال الرابع من كثير
الاستعمال كذا الخبر وكما في مع لفظ من كثير لانه من البيانية تنا
مب المميز والرابع كذا اذا كنى بـ عن العدد الرابع من
تلك الاربع كذا اذا كنى بـ عن العدد والمبرم لانه الحديث والحكا
ية وهي مركبة من كاف التشبيه واستوى فيها المذكور والمؤث
ر ومن السماعية العاملة في الاسماء كلمات سمى اسماء الافعال
فان قيل لم يجعلوها اسماء الافعال ولم يجعلوها افعال
مع انهما تفيد معنى الافعال قلنا لا فيغيرها مخالفة لوضع الافعال
وانما انما تفرق فيها لعدم مجي المصدر لولاحد منها ولادخول التنو
ين على بعضها وهذه الاسماء مع كثرتها تنحصر في قسمين الاول
ما كان بمعنى الامر والثاني ما كان بمعنى الماضي وانما يجمع من الافعال
التي هي متمايزة او فيها نوع من المبالغة وقرب من الاجازة
والقسم الاول اسم الفعل الذي متما امر قسمان الاول متعدد
كرويد زيد ال امره والثاني غير متعدد كـ يلغى اسكت فان قيل لم
ينبت اسماء الافعال قلنا لوقوعها موقع غير التمكن فان قيل لم
ينبت ووبد ونظا يرد على الحركة قلنا لا لستفاء الكين فان قيل لم

ينبت

ينبت على الفتح قلنا للتخفة ويستوى في الواحد والجمع الخ
ال يستوى في دويد ووبد الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فان
قبل لم ترك ذكر التنوين قلنا اظهر ورعا لانه اذا علم الطرفان
فقد علم الوسط فان قيل لم استوى فيهما ذلك قلنا للفرق
بين اسماء الافعال وبين الافعال او لانهما في الاصل مصدر
في الاصل في المصدر لا شي ولا يجمع ودونك اسم المخذ
ال دونك ظرف في الاصل ثم نقل ووصل اسم الفعل اغنى
وعليك اسم الزم ان عليك جار ومجرور في الاصل ثم
نقل ووصل اسم الفعل اغنى الزم فان قيل لم جعلت الظرف
اسماء الافعال قلنا لانهما انوب من باب الافعال وتبعد فليزها
وكاف في دونك وعليك عند البعض كالكا في ذلك وعند
البعض الاخر في موضع الجر وهما المخذ وفيها لغات الاولى
ما ذكرنا هاء لانهما كانتا بعد الراء والثانية هاء بالهمزة بعد
الالف والثالثة هاء ك بوضع الكاف موضع الهمزة والرابعة هاء
ك بالجمع بين الكاف والهمزة في كلام المتصا اشارة الى الكل
وهبات الامر البعد لما فرع من بيان القسم الاول وهما
كان بمعنى الامر شرع في القسم الثاني وهو ما كان بمعنى الماضي
ومن هبات الامر البعد وهو اسم لواصل هيريت فقلت الباء
الفال تحركها وانفتاح ما قبلها وقبل فب عشرة لغات فتح التاء

وهو الافصح وكسرهما وهو القليل وضما هو الاقل وبالنون
 بن على اللغات الثلاث وحيثما يحذف التاء وهيرات بتكرار التاء
 وهيرات بابدال التاء نونا مكسورة على انه تشبیه لتعدد التكرير
 وانبرات بقلب الراء الاولى همزت وانبرات بقلب الراء الاولى
 حمزة والثانية كافا وانبرات بقلب الراء الاولى حمزة وحذف
 وشتان زيد وعمره وهو اسماء فترق والافترق لا يمكن
 الابين المفرد وهو يقتضي شتين لوفال وهو يقتضي التعدد
 ذلكا فاولى وسرعان ذاهالة وهو اسم سريع وذا
 اشارة الى سال من الانق وفاعل سرعان وانتصاب اهالة على
 التميز واصل المثل اعرابا اشتري شاة عجفاء وشرع يسمها قواي
 نحا صا يسل من الانق وظهر اسمها وقال اكل لاه قد سمنت
 الشاة فقالت سرعان ذاهالة وهذا مثل يضرب لمن يجرب يكون
 الشيء قبل حصول وفي هذه الثلاثة مبالغة ليست في مبالغتها
 في هيرات وشتان وسرعان مبالغة ليست تلك
 المبالغة في مسماة هذه الثلثة وهي بعد وافترو وسرعان فاه
 قبل قد مر ان في جمع اسماء الافعال مبالغة ليست في مبالغتها
 فواجب التحصيص هذه الثلثة فان كان اراد ان المبالغة في
 غير هذه الثلثة ظاهرة وهيرات كانت خفية فاداو بهذا
 البيان اذالة الحفاء فلا تحصى منها الافعال الناقصة

اقول

المن الانواع الاربعة الافعال الناقصة وهي من العوامل
 الداخلة على المبتداء والخبر فانك اذا قلت كان زيد احالتم
 سقطت كان ليكون مبتداء وخبر نحو زيد اخوك فان قيل هذا
 منقوص بحال وذكى الحال الداخل عليها العامل للصحة مما لا حال
 على ذلك نحو صريت زيدا فاما قلنا ذكر الحال غير لازمة اذ الكلام بدو
 كما لا يفتيد للمبتداء وحده وهي ثلثة عشر فعلا الالافعال
 الناقصة ثلثة عشر فعلا الالافعال الناقصة ثلثة عشر فعلا الالافعال
 وصار الالح فان قيل لم يقدم كان قلنا لا يتاخر بها عن كل
 الزمان ولا تختص وقيل بخلاف اصح وامسى وظل وبات فانها
 اختصاصا بالوقت المعلوم فلهذا ترفع الاسم وتنصب الخبر
 الالافعال الناقصة تقتضي اسمين ترفع اولهما وتنصب الثاني
 فان قيل ما وجه ان هذه الافعال ترفع الاسم وتنصب الخبر قلنا
 لمناظرتهما لافعال التامة المتعدية في اقتضاء معانيهما شتين
 كما ان الفعل المتعدي يقتضي الفاعل فيرفع والمفعول فينصب
 فكذا هذه الافعال ونقصنا بالابتداء بالمرفوع ال
 تنصا هذه الافعال انما لا تنصب بالمرفوع بل يحتاج الى منصوب
 بخلاف ما سائر الافعال وقبل ولا نراها سلبت عن الدلالة على
 الحدث والماتدل على الزمان فقط فان قيل لم لم يستعمل
 فوعها فاعلا ومنصوبا متعولا قلنا لا الفاعل ما يتجد الفعل به

نوع الالافعال الناقصة

ومرفوعه ليس كذلك كذلك والمفعول ما يكون فاعله من الكلام
ومضوية ليس كذلك لما عرفت انفا والفرق بين كان وصار
الان صار يدل على وجوده معنى الخبر الحصول مضمونة في الز
ما السابق ذلك المعنى المعنى الخبر نحو صار زيد غنيا فان يدل
على وجود الغنى في هذا الزمان قبل ان يوجد ذلك الغنى وكان
يدل على الزمان الماضي من غير الشرط انتقال من حال الى حال
وكان يجيئ ثمانية فيه اشارت الى الاصل في كان هو
النقصان واعلم ان كان اربعة انواع احدها ناقصة لواء كان
انصالية او دوامية نحو كان الله علما حكما او انقطاعية غير
دوامية نحو كان زيد غنيا واثباتها ثمانية وهي ح ك س ي ر ل افعال
لكونها بمعنى حدث ووقع فاما بعد ما مرفوع الفاعلية نحو
قوله تعالى اذ كان ذو عسرة وقالوا ما يكون اسمها خبر الثاني
وخبرها الجملة بعدها نحو كان انت خيرا من زيد ان كان الثاني
انت خيرا من زيد ازيدة وكذا اصبح واخواته ال
كان يجيئ اصبح واسمى واضمى فاعل واثبات ثمانية ا ز ا ر ي د ي ر
لادخول في الاوقات الحادثة وتفصيل الكلام ان اصبح قمان
الاقول بمعنى كان في الصباح والماء وغيرهما والثاني ان يكون
ثمة بمعنى صار مطلقا مع قطع النظر عن اعتبار الاوقات الخا
مية والقسم الثاني ان يكون ثامة هو ما ذكره المص وصافي زال

ثمة ثمة في الزمان
ثمة ثمة في الزمان

والحوار

واحوان وكلمة ما في الالفاظ المصدر بما غير ما دام نافية
ومعنى هذه الالفاظ استمرار الفعل بفاعله في زمان نحو ما
زال زيد اميرا ال استمرارية فان قبل الا ثبات ظاهر لان
نفي النفي ايجاب اما الاستمرار فغير لازم قلنا الاصل في
الثبوت السقاء الى ان يقوم دليل على الانتفاء واما ثبوت
فقد قبل انهما على مئين اما افران مضمون الحمد بالوقت
الحامتين او يكون نفيهما بمعنى صار ولا يكون ان ثابته وفيه نظر
لانها تجتاز ثابته لقول واثبات واثبات له ليدخل في الغاية
الاريد وقالوا بات بالقوم انزل بهم لبل وطل اليوم ادم
ظلم والنوع الثاني افعال المقاربة النوع الثاني من
الانواع الاربعة افعال المقاربة وهي افعال وضعت لادخو
المجر على سبيل الرجاء الحصول والاحذ ولذلك سميت افعال المقار
بة وهي افعال غير متصرفة اما كونها افعال فله حقوق والضام
نحو عسى واما كونها غير متصرفة فلانها
تشبه الحرف معنى لان في عسى مثلا معنى الطمع ككلمة وكذا غيره
فمسي ترفع الاسم وخبره ان مع الفعل المضارع فان قبله
اشترط ان يكون ان مع الفعل المضارع قلنا لان عسى موضوع
لتقريب المستقبل من الحال على سبيل الطمع والرجاء فيلزم ان
يكون خبرها ان مع الفعل المضارع لان لا يكون الا لا مستقبلا

ل

قوله

نحو عسى زيد ان يخرج فزيد اسم عسى وان يخرج منصوب
في تاويل المصدر خبرها وبديل على ان مع صلة في محل نصب
على الجزب دون الرفع على البدلية كما وقع البدل في قوله وما كان
فيسر هلك واحد ولكنه نبالا قوم فعدا فبه هلكه بدل
فيسر محو النصب صريح في قوله عسى النواير ابوسا ففبه العبد
عسى منصوب بارجا ولا وجه اخر الا وذلك الوجه ان يقع
ان مع الفعل المضارع في موضع الرفع بانه اسما ويجوز اسقا
ان الوجه الاول تشبيه السمي وبكاد كما في قوله عسى الكروب الذي
امنت فيه يكون وزاه فرع ففبه حذق ان مع خبر عسى تشبيهه
بكا وكاد ترفع الاسد وخبره الفعل المضارع اليه الكاد
ترفع اسم وخبره الفعل المضارع من غير ان وذلك في تقديم
اسد الفاعل المنصوب فانك اذا قلت كاد زيد حارجا فان قيل
لما شرط كون خبره فعلا وكونه مفار وكونه بغير ان قلنا لان
دموضوع للتقريب من الى الالف الاسد غير صالح فالنرم بعده ما
بدل بصفة على الحال وهو المضارع بغير ان فان قيل لما كان خبر
في تاويل اسد الفاعل المنصوب قلنا لان الاصل في الخبر هو الافراد
ولذا استعمل خبره على الاصل المرفوض في قوله فابت الى فرم
وما كنت ايسر اسد فاعل استعمال في موضع المضارع وقد تدخل
ان على خبر كاد تشبيهه الى السمي كما في قوله رجع عقاه الدهر طو

لا فالحا

لا فالحا فذلك ان من طول البلي بمصحا اسد كاد مية مترامح
الى الترح والابصحا خبره فركا مثل عسى مع ان ومجي قوب
الشبه نحو كاد العروس يكون امير اليجبي كاد في معنى قوب
الشبه نحو كاد العروس يكون امير ال ان فربا ان يكون تشبيهه بالامير
حاصل بخلاف عا عسى فان ليس فيه هذا القريب على سبل
الرجاء والطبع وكرب استعمال كاد اقول وكرب استعمال
كاد في دخول على المضارع من غير ان وهو لاكثر واوتك
مثل عسى ال اوتك استعمال استعمال عسى في جوهرا نحو او
لستك اليجبي زيد في كلام المصا اشارة الى ان الاصل في بار المقام
رب نحو عسى وكاد والنوع الثالث فعلا المدح والذم
النوع الثالث من الانواع الاربعة فعلا المدح والذم فعل
وضع لامثناء مدح او ذم لاكل فعل بتقدير مدح او ذم ولا
يدخل مثل مدامت وزمب وشرف وبيع لا ترا خبر موضوع
اللائشاد فان قيل لا وضو لائشاد المدح والزم فعلا متقلا
قلنا لانهم الاد والمذم العام والذم العام واستمرارها على
شرف الزوال والامتنال وده وهما نغم وبش النغم
فعل المدح وبش فعل الزم واجمع البصريون على فعلية مثل
ما مر في افعال المقاربة وهو بفضا ان اسما مرفعا لام
الجنس وسما مضافا الى المفرد بل لام الجنس ليكون فاعلا

وبعد بذكر اسد ارفع فرفع تقول نعم الرجل زيداً ونعم غلام
الرجل زيداً فاعلم ان كان فاعلها ذلك قلنا لا تنهما موضوعاً
لغايت المدح والزم فادخل على فاعلها لام الجنس واصف الى المفعول
بلام الجنس اعلما بان في المدح والمذموم بهما مثل ما يلج الجنس
ويسمى المرفوع الاول ما غلا السمع الاول المرفوع الاول فاعل
الفعل المدح والذم والمرفوع الثاني المحصور بالمذم والذم فانه
قبل ما وجه ارتفاع المحصور قلنا ما على الخيرية لبدء نحو هو
ما على المبتداء والحمد الفعلية اعني نعم الرجل خبره مقدم ما عليه فان
قبل اذا وقع الحمد خبر فلا بد الربط وهو ههنا معدوم قلنا ان
الحمد استضيء عن العابد لا يستمال الاسد المفرد بلام على المبتداء
ونظير قول الشاعر فاما القتال لا قتال ليكيك جملة وافقه خبر
القتال ولا ضمير فيها ويضمير الفاعل ويسر بكرة منصوبه
ال ويضمير الفاعل المدح والزم وبفر بكرة منصوبه نحو نعم
رجلاً زيداً فرفع نعم ضمير بهم بفسر رجلاً وهو نكرت منصوبه على
التميز فان قيل كيف جاز الاضمار قبل المذكور قلنا ان ضمراً على شرط
التغير للمبالغة والتاكيد اذ البيان بعد الابهام ابلغ واكر
ويلحق جذا ينعم الفرق بينهما ان فاعل جذا هو البيت اذا
اصل جيب كرم ثم ادغم وجعل اذ فاعله بخلاف نعم فان
قبل المدح اسم الاشارة قلنا لان من الاسماء الميراث والغرض

الابرام ليكون تعيماً للمقصود لان السامع ارفع سمعها لا يبر
في يظن جذا فلذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم فان قيل للمفوض
ذا من بين اسماء الاشارة قلنا لان المفرد المذكور سابق على غيره
قوله والنوع الرابع افعال الشك واليقين **اقول** النوع الرابع
الاربعة افعال القلوب التي هي للشك واليقين وانما سميت
الافعال القلوب لان الشك واليقين يحصلان من القلب **قوله**
وهي ستة **اقول** ال افعال القلوب القلوب ستة ثلثة منها الشك
وهي جت ودخلت وضلت وثلثة منها اليقين وهي علمت ورايت
ووجدت واوحد منها يصلح لهما وهو زعمت **قوله** اذا كان
هذه الاربعة الاخيرة **اقول** ال علمت ورايت ووجدت وز
اذا كان بمعنى مرفوع المبتداء على كونه مجزاً عن شئ تقتضي مفعولين
لان هذا الباب من ادخل المبتداء والخبر نحو علمت زيداً فاضلا
قوله ومن يصر امتناع الاقتصار على احد المفعولين **اقوله** ال
من حاصب افعال العلوم امتناع الاقتصار على احد المفعولين
لانها مرد وادخل المبتداء والخبر ولا يستغنى المبتداء عن الخبر والاخر
عن المبتداء واما المفعولان فيجوز حذفهما معاً نحو من يسمع يخال
كحب المسموم صحبها **قوله** والفاوفا متوسطة ومشاهدة **اقول**
ال ومن حاصبها ايضا حاله عمل افعال القلوب متوسطة بين الله
المفعيل ومشاهدة عنهما **قوله** والتعليق بالاستغراب **اقول** ال

ومن خصايتها ايضا تغليب افعال القلوب حال كونها مقارنة للا
مستفهام واللام فان قيل ما الفرق بين الفاء والتعليق قلنا الفاء
ابطال العمل والمغنى والتعليق ايضا لا العمل فقط ولا لفاء ابطا
ل العمل المعارض جوازاً وهو المتوسط والفاء خرج جوازاً لا
عمال والتعليق ان يمنع الاعمال المعارض لزوماً **قوله** الباب
الرابع في العوامل المنفوية **اقول** لما فرغ عن الباب الثالث ارا
داً لا يفرج في الباب الرابع وهو في العوامل المنفوية والعامل
المنفوي ما لا يكون ملفوظاً **قوله** قد مضى الا ان ضرباً بالعوامل
اللفظية **اقول** ان قد مضى عند اقضاء التوبة الى هذه الباب في
عوامل العوامل اللفظية القياسية والسماعية وبقي النوع المنفوي وانما
قال ذلك لانه قسم العامل في آخر الباب الاولي القضي فباستي
ولفظي سماعية والى منفوي وذكر اللفظي القياسي في الباب
الثاني واللفظي السماعي في الباب الثالث فوضع الباب الرابع
للمنفوي فاما قيل لم يذكر المنفوي قلنا قلنا وصفه **قوله**
وهو يشان عن سبويه وثلاثة عند الحسن الاخفش **اقول** ان
العامل المنفوي يشان عن سبويه وثلاثة عن سبويه وثلاثة عند
الاخفش من **قوله** الاقل الابتداء وهو تفرقة الاسم **اقول** ان
الاول من المنفوي الابتداء وهو تجريد الاسم من العوامل اللفظية
غير الزيدة وذلك التجريد الاسناد نحو زيد منطلق فان زيد الابتداء

تجريد عن العوامل اللفظية الاسناد الاطلاق اليه وعند الكوفيين
كل واحد من المبتداء والخبر يرفع الآخر وهذا المعنى عامل في
ال التجريد عامل في المبتداء والخبر لا تجريد الاسم للاسناد
ويقتضي ظرفين مندا ومندا اليه فوجب ان يعمل فيهما اما
عمل الرفع في المبتداء فلكونه مشابهاً بالفاعل من حيث انهما من
اليهما ولما عمل ذلك في الخبر فلكونه شبيهاً به لكونه جزءاً من
الكلام فان قيل التجريد عن العوامل من عدمه لانه عبارة عن عدم
العوامل فكيف يكون عاملاً قلنا لانته ان عبارة عن عدم العوا
مل فقط بل عن الاعيان عامل مع اسناد الخبر الى المبتداء ولين
سلمان عدم كلف لانه ان عدمه محض ولين سلمان فلانته
امتناع عمل الفعل المنفي فان قيل الفعل مع كونه اقول العوامل لا يعمل
الرفعي من غير اتباع فكيف يعمل المضى وهو صيق قلنا العمل
باعتبار الاقتضاء فعلاً كان او غيره فان قيل ان لنا معنى فوبكنا
لتمنى والترجي الاشارة لا بعمل الا في شئ واحد وهو الحال
فالمبتداء الضميق يليق ان لا يعمل الا فيه قلنا انما ذكرتم من
المعنى يستفاد من اللفظ المذكور الكلام بخلاف هذا المعنى فان
مضى محض قول فاما قيل ان هذا المعنى لو كان عاملاً في الخبر ايضا
لزم تقدم الممول على العامل المنقول ان قد يتقدم الخبر على المبتداء
قلنا لو كان الابتداء عاملاً في الخبر لزم تقدم الممول على العامل الضميق

وعمل الضمير فيما تقدم قلنا جواب ما مر انفا فان قيل ان رفع الخبر
بعد المعنى لا ابتداء بناسب الجرم بعد معنى الشرط كما لا ينسب العمل
الجرم الى المعنى المعنى الشرط الى اللفظة الاداة الشرط كذلك ثم
لا ينسب رفع الخبر الى المبتداء بل الى المبتداء قلنا ان العمل في الجرم لا اداة
الشرط باعتبار معنى الشرط وليس فيما نحن فيه لفظ حتى ينسب اليه
العمل باعتبار اللفظ فنسب التي المعنى فان قيل ان تجرد على اصطلاح
اذا الابتداء عبارة عن الجزر المذكور لا بشرط في عمله فان قيل ان
هنا تجرد من الخبر والمبتداء وتجرد الخبر بينهما ميانية لان الاول
تجرد المسند اليه والثاني التجرد والمسند فكيف يجملان تجردا واحدا
قلنا ان لا اعتبارا كاي اعتبارا حال من الاحوال والاعتبار ان مفهوم
من المفهومات ولا ميانية بالاعتبار الثاني ويسمى الاول مبتداء
ويسمى الاسم الاول مبتداء فان قيل لا يسمى الاول مبتداء قلنا
لان ابتداء الكلام به وحق الاول ان يكون معرفة الاصل في
المبتداء ان يكون معرفة والاصل في الخبر ان يكون نكرة لان وضع الكلام
لان خبر عما هو معلوم بما هو غير معلوم التحصل الفائدة وقد يجي
نكرة محصنة الخ فقيدي المبتداء نكرة محصنة بوجه من الوجوه
نقرا من المعرفة هذا خبرا قلنا فيه وجهان الاول ان يكون المبتداء
والخبر معرفتين نحو الله الهنا ومحمد نبينا فان قيل له جاز وقوع المفعول
الوفاقي في المبتداء خبرا قلنا وجهان الاول ان يكون المبتداء والخبر

معلومين

والنسبة غير معلومة كلون المتكلم مؤنث والثاني ان يكون النسبة
معلومة ايضا ولكن يقصر الاشياء بالكلام انشاء المفعول هنا
واعلم انهم اختلفوا فيما اذا كان معرفتين هل يجوز تقديم الخبر
على المبتداء ام لا وهذا الاختلاف في موضع الباس واما في
غيره فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله بنونا بنونا نبينا
بنوهن اينما الرجال الابدان فان قوله بنونا خبر معرفة قد
مت على المبتداء المعرفة وهو بنونا بنونا المدم لا لباس لان
معلوم ان المراد هو الاخبار عن اينما بناتهم بمنزلة الابناء
الاخبار عن الابناء بانهم بمنزلة اينما الابناء **قوله** والمعنى
الثاني رفع الفعل المضارع **اقول** ال العامل المنوي الثاني رفع
الفعل المضارع وهو وقوع الفعل المضارع موقعا يصلح ذلك
الموقع للاسم فان قيل فيلزم ان يرتفع الماضي ايضا لوقوعه
فعل الاسم قلنا العامل يعمل في الكلمة بعد استحقاقها الاعراب
والماضي لا يستحق **قوله** والثالث عامل الصفة **اقول** ال العامل
المنوي الثالث عند الاختصاص عامل الصفة ان ترتفع الصفة وتنصب
وتجر لكونها صفة لرفع ومنصوب ومجرور وهذا ال كونها صفة
معنى ليس بلفظ فان قيل عبارة المص غير منطوقة المذهب حيث
قال ان ترتفع والفعل مع ان معنى المصدر فتقدير الكلام وهو ال عامل
الصفة ترتفع وهو غير مستقيم قلنا ههنا وجهان احدهما ان يفدر

المضارع تقديره العامل طالب الرفع والثاني ابوخذ الحمول
 على العامل من هذه الكلام لان هذه الكلمة محمول عليه **قوله**
 وعند سبويه العامل في الصفة هو العامل في الموصوف **اقول**
 لان الموصوف والصفة كشيء واحد فيعمل فيهما عامل واحد غير
 الاعمال في الاول بلا واسطة وفي الثاني بواسطة والعامل شامل لهما
 مما يمكن جعلانه في بناء فان حامل لهما معا وتخرج الاول
 اشارة الى ما استدرك ابو علي الفارسي في اثبات مذهب الـ
 الاخفش بقولهم يا عمر الجواد يرفع الجواد في ان لو كان الموترال
 العامل فيهما واحد لما اختلفوا حكمهما في الاعراب والبناء فان لنا
 دلل ضوم مبتني وصفه مرفوعة معرفة فلو كان العامل فيهما واحد
 لما اختلفوا كشرط اعرابا وبناء فان قيل ليد قال يرفع الجواد
 قلنا اذ لو كان نصب لكان دليل الـ اذ يجوز ان يقال العامل واحد
 الا انه عمل في محال المنادى نصب حيث كان مبتيا وفي صفة القضا
 حيث كانت معرفة فيكون العامل فيهما واحد **قوله** الباب الخامس
 في فصول من العربية **اقول** لما فرغ عن بيان الباب الرابع اذ اذ الشروع
 في الباب الخامس وهو في بيان فصول مختلفة من اللغة العربية و
 علومها **قوله** الفصل الاول في الفرق والتكرار **قوله** فان قيل كان من
 الواجب عليه ان يقدم التكرار على المعرفة في العنوان والبيان لما ان التكرار
 اسبق على المعرفة قلنا ان العرب قد يقلب المعرفة على التكرار في

الاحكام

الاحكام فيقولون هذا او رجل كبير فيصوب على الحال
 ولا يرفعون على الصفة **قوله** المعرفة ما وضع ليدل على شيء
 بعينه **اقول** قوله ما وضع ليدل على شيء جنس شامل للمعرفة
 والتكرار وقوله بعينه يخرج التكرار فان قيل ان الرجل يصلح
 مفهود من ذكر بني آدم وانت لكل مخاطب من فيكونا اكرجل
 قلنا ان الرجل موضوع لرجل معين باعتبار عرذ وكذا انت
 موضوع لمخاطب معين تقصده المنكلم بخلاف رجل فان هو
 ضوع لغير معين **قوله** وهي حمة **اقول** المعرفة حمة اقام
 فان قيل ينبغي ان يكون سبعة لان الموصول والاسم الاشارة
 بقبر عنهما بالمبرم والمنادى بمنزلة ضمير المخاطب فيجب حمة **قوله**
 احد المضمر نحو انا وانا **اقول** قدم المضمر اذ هو اعرف المعارف وقدم
 المنكلم والمخاطب لكونها اعرف من غيرها وقدم المنكلم لانه اعرف
 من المخاطب **قوله** والثاني العلم الخاص **اقول** الثاني من الاقسام
 تحت العلم الخاص فان قيل ليدفد العلم بقيد الخاص قلنا
 احراز اعمانك من الاعلام نحو كل فرعون موسى واخترازا
 عن علم الجنس واسم **قوله** والثالث ما في لام التعريف للجنس
اقول الثالث من انواع المعارف الاسم الذي دخل عليه لام
 التعريف اما لارادة نفس الحقيقة فاللام ح لـ الجنس نحو الرجل
 خبر من المرأة والمعنى هذا الحقيقة خير من تلك الحقيقة واما

لا رادة فرد من افراد الحقيقة فاللام للمرد واعلم ان حرف
 التعريف هو اللام بدون الهمزة عند بيويه والهمزة في
 الدرج لكثرة الاستعمال والرابع المبرم الرابع من
 اقسام المعارف المبرم وهو ما كان متضمنا للاشارة الى غير
 المنكسر والمحاط من غير شرط سبق ذكره وهو شيان
 المبرم شيان لانه لا يخفى ان يكون مستقبعا عن جملة اولي
 والاقل اسم الاشارة والثاني الموصولات فان قيل اسما
 الاشارة والموصولات معارف لا تنقسم الى قسمين منزهة والمعرفة
 ما يكون مدلولها مقينا والتعريف والابرام مبرم شيان لان جميعا
 قلنا القينة تنبيه على ان المراد بها ما من حيث وان كان المراد
 من حيثية اخرى تعريفها بالصفة والصفة فان قيل لم يثبت
 المبرمات قلنا لانها اشبهت الحروف في الاحتياج لان اسماء الا
 شارة تحتاج الى الصف والموصولات تحتاج الى الصلة فان قيل
 اذا ثبت المبرمات فكيف قالوا في المتن هذان والذات حال
 الرفع وهذين والذين حال النصب والجر على حد مسلم و
 مسلمان ومسلمين وهذا دليل الاغراب قلنا لا ثم ان هذان
 وهذين تثنية هذان والتا ذلك ضيف موضوع لتثنية هذا
 كما ان هاهنا ضيف لتثنية هو وكذا حال النصب والجر ونقول التثنية
 من خواص الاسماء فحجبها يزيل شبه الحرف فيعود الى الاعراب

وما من فان قيل ما الفرق بينهما قلنا ان من الذوي
 القموي وما من لا يفتقد قد يستعمل كل منهما موضع الآخر
 كما في الاشارة اليه فان قيل ما الفرق بين الذي وبينهما
 قلنا ان الذي يقع وصفا وحالا ينعان وصفين فانهما
 لانتم الموصوت لانتم لا يصله الرفع الابرار دعا بذر
 بط الصلة بها والصله احدى الجملتين الاربعة الجملتين لا انشائية
 لان شرط الصلة ان يكون مضمورا للمحاطب والخامس المضاف
 الى احد هذه الاربعة الخامسة من الاقسام الخمسة المضاف
 الى احد هذه الاربعة اضافة منوية الفصل الثاني في التذكير
 كبر والتأنيث الفصل الثاني من الفصول العينية في التذكير
 والتأنيث وهما مبرمات من المعاني فلا بد من علامة متفردة ولا
 كان المذكرا صلا والمؤنث فرعا فقوله المؤنث الى العلامة دون المذكور
 كبر المذكور ليس فيه ياء الثانية انما فده لاصالت ونجوه
 عن الزيادة المذكور ليس فيه تاء الثانية لفضا ولا تقدير
 وهي الموقوف عليها هاء لما ذكرناه الثانية في تعريف المذكور
 كروا حاج الى بيان فترها الى تاء الثانية اذا وقع عليها انقلاب
 واحترز بهذا القيد عن التاء في افت ونبت فان التاء فيها ليست
 للتأنيث او الوقوف عليها بالتاء بدل عن الواو فتغيرت تاء الثانية
 مبتني على ان هذا هو اللفظ والا فبعضهم يقولون عليها بالتاء

ايضا خوطمت ومن قول الشاعر بل جوزتها كظهر الحففت الى
 رب وسط المغارة مثل ظهر القرس سرذ وقطعت والالف
 المقصورة والحمدوة المذكور ما ليس فيه ايضا القول الثاني
 مقصورة كانت او ممدودة والمؤنث ما فيه شيء من ذلك
 ان التذكير والالف المقصورة كجمي والممدودة كصماء
 فان قيل لم يذكر الباء قلنا الاختصاص بالجملة واحدة نحو هذي
 وهو على ضربين الاول المؤنث على ضربين حقيقي وهو الخلق
 الذي خلق الله كذلك كالمراة والجملي ظاهر الغرض مقصود
 بالحمد الالانتمى من النخل مع انه غير حقيقي اصطلاحا ولو هذه
 بقوله من الحيوان لاخر لكان اولى وغير حقيقي والمؤنث
 غير حقيقي وهو التقطع الى ما في لفظ على مة الثاني او تقدير
 والحقيقي قول المؤنث الحقيقي قول من المؤنث لغير الحقيقي وذلك
 ظاهر ولذا لا جعل في الحقيقي قول مع جاء هذا تبديك للفعل
 في الحقيقي ايضا اذ فصل بين الفعل والمؤنث نحو حضر القاض اليوم
 امرأة الا اذا كان المؤنث الحقيقي مقولاً عما يغلب في اسماء الذ
 كور نحو زيد اذا سمي به امرأة فات مع الفصل يجب الحاق علامة
 الثابت بفصل نحو قالت اليوم زيد وثابت اليرهام دون
 ثابت لادميس ال ثابت اليرهام وان كان حقيقيا دون
 ثابت لادميس ال هي غير مائزة تمايز لادميس بل بجمها صورة

واحدة

واحدة فاشبه ثابتا غير حقيقي ولذا ال اول لاجل ال
 ثابت اليرهام دون ثابت لادميس جار سا للثابت وله
 بجزء المراجعة والتقطعي على ثلثة اضرب الثالث
 الغير الحقيقي الذي يسمى التقطعي ثلثة اقسام الاول ما فيه
 ثمة الثاني ثابت ظاهرة كالفرة والظلمة او تقدير كالشمس والقار
 والدار والثاني ما فيه ال ثابت مقصورة كجمي او ممدودة
 كجماء والثالث الجمع لا الجمع الذي ما فيه الواو والنون سالما
 من فاعلاء سواء كان واحدا والجمع الغير المتشني مذكرا حقيقيا
 كالرجال فان واحدا رجلا او مؤنثا حقيقيا كالنوة وقال
 نوة النوة اسد مفرد الجمع المراءة وثابت غير حقيقي عند
 جار الله العلامة وقبل ان على ثاويل جمع من النساء وثابت
 الجماعة ليس بحقيقي والثالث مثل هذا الجمع الذي يفر الواو
 والنون لان الجمع الذي يفرهما ناسب الثاني في ان كان اللوامد
 كالثابت فان كان للتذكير ولم يؤنث الجمع الذي بالواو والنون
 نحو مسلمون لاختصاصهم بالفعلاء المذكور ولا الجمع الذي بالواو
 والنون لم يكتف بوصف اخر بل وصف المفرد بآية هذا
 اذ كان الفعل مندر الى الظاهر الترك العلامة في المؤنث
 الغير الحقيقي المتايجوز اذا كان الفعل مندر الى الظاهر المؤنث
 نحو طلع الشمس ما اذا اسند الفعل الى مضمرة فالثالث او

او ضمير الجماعة واجب نحو الرجال جاء في اوجاوا اما الثانية
 فيما عتبار اللفظ واما ضمير الجماعة فيما عتبار المعنى فان قيل له
 لم يجز تذكير الفعل واقراده ههنا قلنا لا يتردد انه مندا
 الى المؤنث او الى اسم اخر بعده نحو الشمس طلعت شعاعها
 والناس والانام والربط والنفر مذكر لفظ الناس جميع وليس
 بجمع لان من لفظ لان جمع اناسين فالناس اسم مذكر لا
 نام والنفر والرهط واصل الثاني اناس خفف حمزة وله يجعل الالف
 واللام عوضا عنها عند الجوهري والله يجتمعان في قول ان
 المتأنيب يطفئ على الناس الامني والالف واللام بدل عنها عند
 غيره والشعر مثله وقيل لا يقدح الاجتماع في كونها بدل لا بدليل
 قول معاذ الا لان تكون كظية وفيه بحت لازما اختلفوا في الله
 ان الالف واللام للتفريق والتفويض والقوم بذكر ويؤنث
 فالجواهر في القوم بذكر ويؤنث لان اسماء المجموع التي واحد
 لهما من لفظها اذا كان للاديين بذكر ويؤنث مثل الرهط والنفر
 والقوم وان صرفت لم تدخل فيها التاء والمتا لتحق تاء الثانية
 فعلا وتدلها فيما يكون لغير الاديين من النعم والابل فالجوهري
 لم يفرق بين القوم وبين احوال المذكورة وما لم المص حيث حرة
 وظاهر التبريل ساعد لما ذهب اليه المص وقال الجوهري القوم للر
 جال دون النساء قال ذهبير واما ادري وسوف اخال ادري قوم

الحصان من نساء وقال الله تعالى لا يستخرفونه ثم قال ولا نساء
 من نساء والنخل والتمر هما بين وبين واحدة بالتاء يذكر ويؤنث
 نث ولما التذكير فيما عتبار اللفظ اذ هو واحد صورة وان كان
 ان معناه جمعا نحو اعجاز نخل خاوية وثالث المدر من الثلث
 الى العشرة عكس ثلث جمع اشياء فان قيل لم انعكست القضية
 بالتذكير والثاني من الثلث الى العشرة حيث ذكر المؤنث للمذكر
 لم يقلنا لان المدونة جمع ههنا فيكون مؤنثا فيلزم حقوق لنا
 بحدود واذ الحق للمذكر لم يلحق للمؤنث فرق بينهما ولا يكر
 لان المذكر اسبق وهذا العكس قضيت التذكير والثاني من
 ثلث واما واحد والاثان فعلى القياس فاذا خاوزت
 العشرة استعطت التاء من العشرة السبع الاستعطت التاء من
 العشرة مع المذكر نحو ثلث عشرة رجلا لان الاول منكر فلولي يخذف
 منها التاء فيما هو بمنزلة كلمة واحدة لكون التاء من الثلث الى
 العشرة علامة التذكير واشترها مع المؤنث لاشتت التاء
 من العشرة نحو مع المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة اذ الاسم الاول
 مؤنث فلولي استعطت التاء من العشرة لزم اجتماع علامتي الثانية
 لان سقوط التاء من الثلث الى العشرة علامة الثانية وسكونها
 البكر الشين عند فني بني نهم لئلا يلزم تولي الفتحان في كلمة
 واحدة وسكونها عند الحجاز لئلا يلزم تولي اربع حركات واللف

الفصحى هو التكون والاسمان مبيان الاثنى عشر قد مر وجه
البناء والمثا اعرب لان العشر كالنور من التثنية تقول هذا اثنا عشر
ورابت اثني عشر ومرت باثني عشر الفعل الثالث في التوابع وهو
حمت اضرب فان قيل لم يسميت هذه الحمت بالتوابع قلنا لنقول الا
الاعراب فيها بالبناء الى المنبوعات فان قيل لم تحضرت التوابع في الحمت
قلنا لان التابع لا يجاوم ان يكون مقصود بالنسبة الا في القول
اما ان يتحمل بين وبين مقبوع عاصفا ولا الا قول المظوف بالحرف و
والثاني البدل وعلى تقدير الثاني فان دل على معنى في مقبوع فهو
الصفة واذ لم يدل على فاقرب مقبوع في النبت والشمول فهو التاكيد
والا فمواضع البيان اما التاكيد فهو محض بالمعرفة
التاكيد تابع بقرئ بالامر المتوع في النبت والشمول وفائدة اذا
لا النجوز والسر هو ان التاكيد لما بعد محض بالمعرفة نحو
جل في زيد نف ولا يقال جاني رجل نفسه هذا عند البصريين و
اما للوفيون فاجازوا في الكثرة المحذورة انشروا وقد ضربت
الكثرة بوعا اجمعا لقرضت الدلو في جمع اجز اليوم والبيت
نشان عند البصريين ويكون بالتكرير التاكيد يكون بالتكر
بر وهو التاكيد القضي وان يجري في جمع الكلمات والحمد والمفر
وبغير التكرير وهو التاكيد المعنوي وهو مختص بالاسم والصفة
هي الاسماء الدالة على بعض احوال الذات فان قيل لم يذكر الاسم

مع ان الصفة تقع حملا قلنا نظر الى الاصل في الصفة هو الاسم
الابريال وقوع الجوز صفة الما هو باعتبار وقوعها موقع المفرد
فان قيل هذا الترفي منقوض بالحال والخبر قلنا يدفع ذلك
بعلامتنا كون الصفة من التوابع وهي استتاع يدل على بعض
احوال متبوع تحصيل في الكثرة نحو جاني رجل عال او توضيحا
في المعارف نحو جاني الرجل العليم قد يجي المجردان والدم
والنظير نحو لسان الله الرحيم وقديحي المجردان الدم
والخفير نحو اعوز بالله من الشيطان الرحيم وقديحي المجرود
التاكيد نحو امس الداي كان يوما مباركا **قول** وهي اما فعل
التم **اقول** ان الصفة اما فعل والمراد به هنا ما يكون صادرا عن
افعال الجوارح او صفة وهي كل صفة ظاهرة مدرك بالصر
وعزيرة وهي كل صفة لا تدرك بالصر بل تدرك بالتحريه
والفكر وانست بدخول ياء النسبة على اسم تختص نحو القام
الطويل والكريم والهاشمي **قول** واما الوصف بالسما لا
جناس اه **اقول** ان الوصف بالسما لا جناس الاستيلا بوا
سطه واذ لا يمكن ان يقال رجل مال بل يقال رجل ذروا
المراد باسم الجنس هنا ما يطلع اطلاقا على المفرد والكثير
قول وكل صفة تتبع موصوفها تذكيرا وثانيا **الصح** **اقول** ان
الصفة تتبع موصوفها في عشرة امور وهي التذكير والتثنية

والتعريف والتكرار والافراد والتثنية والجمع والرفع والنصب والجر اذا
كانت الصفة فعلا للموصوف لان الصفة هي الموصوف في المعنى
والشيء الواحد لا يكون مذكرا او مؤنثا وكذا غيرهما فلا بد من
الموافقة بينها **قول** فاذا كانت فعلا السبب **قول** اذا كانت الصفة
فعلا لسبب الموصوف الى المتعاقبة فانها تتبع موصوفها في خمسة
امور من تلك العشرة فقط وهي التعريف والتكرار والرفع و
النصب والجر لانها ما جعلت صفة لذلك الموصوف من حيث
المجاز واللفظ جعلت تابعة في هذه الاشياء رعاية بجانب
اللفظ **قوله** ومنه قول تعالى **قول** العدم المطابقة بين الصفة
والموصوف في غير الخمسة اتت بقرينة قوله تعالى ربنا اخرجنا
من هذه القرية الظالمة اهله فان الظالم صفة للقرية لفظا
ولا هله حقيقة لذلك يؤتى **قوله** والبدل على اربعة اوجه
قول المبدل بمعنى المبدول كما الفظ بمعنى المفعول وهو اربعة الاول
بدل كمال وهو ان يكون الثاني عين الاول في الذات كقوله
زيد اكل وهو ان الثاني بدل بعض من الكل وهو ان يكون الثاني
بعض الاول نحو ضربت اذنا والى الثالث بدل الاشتمال وهو
ان يكون بينهما ملازمة غير الكلتية والجرية سواء كان الثاني
مشتقلا على الاول نحو سلب زيد ثوب او على العكس نحو قوله
تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا في

اصلا

اصلا نحو انجني زيد ضرب او علمه والرابع بدل الفاعل وهو اذ لا
يكون بينهما غلط اصلا نحو مررت برجل خمار فان قيل يسمى
هذا البدل الفاعل مع اذا الفاعل هو البدل من فاعلك اردت ان تقول
مررت بخمار فبقا أنك اما رجل فتداركته بان اتبع المقصود قلنا
ان الاضافة في قولهم بدل الغلط ليست كالاضافة في قولهم بدل
الكل وبدل البعض فان الاضافة فيها بيان في الظاهر وهو ان لا
لا بد من البدل شيء هو غلط او نقول الماتى بل لان الغلط سبب
فتسمى السبب اسم السبب اذ الغلط بمعنى الغلو ط ب ا ل بدل من الغلو ط
بذكره فان قيل حصل البدل في الاربعة غير محروج بدل الكل من البعض
عذ نحو نظرت الفرفلك قلنا لا ثم جواز هذا البدل ولما سلمنا جوازا
لكل لا سلم محروجا اذ هو داخل في بدلا لا شتما لان قبله لا يجوز
ان حمار وصف الرجل لنباؤه ولا يكون غلطا قلنا كلامنا فيما اذا
وقع الاول غلطا واعلم ان المقصود من البدل لا يقع و رفع لا
لباس وهو في حكم تكرير العامل وان المبدل من في حكم الساقط **قوله**
وعطوف البيان هو اسم غير صفة النح **قول** اسم غير مبتدأ
المعروف وغيره وقوله غير صفة اشتراك في الصفة وقوله يحرك التغير
الذي ذكره لا يوضح والبيان اشتراك في الكيد والبدل والعطف
بالحرف فان قيل يسمى هذا عطفا قلنا لا بد ان يبقى بعد اسم
مشارك تابعا له كما تبع للعطوف عليه فان قيل يسمى بيانا

فلنا لا يفصل بين المتراكبين في الاسماء فان قيل ما الفرق بين الصف
 مشتقة عاليا والصفة تكون فيهما ضمير يرجع الى الموصوف والصفة
 تعارف الاسماء الظاهر بمرادها وعطف البيان يدل على المقصود لو
 خرج عن متبوعه والصفة ليست كذلك وان للمطوق ان يجعله بمنزلة
 له اسم واحد بل هما اسمان احدهما اعرف عند السامع والآخر
 والموصوف فيهما اسمان بمنزلة اسم واحد فان قيل ما الفرق بين
 البدل وعطف البيان بعد اشتراكهما انما قد يكون جامداً بل قلنا
 البدل في حكمه تكرير المعامل وبوجه قوله انا ابن التارك البكري
 بشدة عليه الطبر ترفيه وقومنا انا ابن الذي ترك بشر الحث
 ننظر الطيور ان تقع عليه اذامته فبشر عطف بيان من البكري و
 منع ان يكون بدلا والا لكافي التارك داخل عليه في التقدير
 نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيدا ونقول اذا
 البدل قد يكون معرف بتبدل من التكرار ونكرة بتبدل من المعرفة
 وعطف البيان لا بد وان يكون كالصفة والموصوف في التفرقة
 والتكرار ونقول البدل قد يكون في المضمرات وان المقصود من الكلام
 هو البدل وليس عطف البيان لذلك **قوله** نحو جاني ابو عبد الله
 زيدا **قوله** هذا اذا كان مشهورا بالاسم وتقول جاني زيدا ابو
 عبد الله اذا كان مشهورا بالكنية **قوله** والعطف بالدو **قوله** ال
 واحد من التوابع العطف المصدر بواحد من حروف الطوق وهي

من

تسعة **قوله** الواو والجمع الخلق **قوله** ال من غير ترتيب نحو جاني زيدا
 عمرو فان قيل قد قدم الواو قلنا لا صلتها **قوله** والفاء للترتيب
 مع المنسوب **قوله** ال للجمع فيه ترتيب من غير تحلل فعل بين الاول
 والثاني نحو جاني زيدا مقبوض بقوله تعالى واممي لغفار لمن
 تاب وامن وعمل صالحا انتداهتدي لانا الاهتداء قبل التوبة
 والابمان والعمل الصالح فلنا المراد بالاهتداء دوام بمرادها
قوله واو لاحد الشئين والاشياء **قوله** ال او لاحد الامرين نحو
 جاني زيدا وعمرو لاحد الامور نحو جاني زيدا وعمرو وابكرا
 وغير ذلك وبقالنا اول الشئ في الخبر ويقال انما التجير في
 الامر نحو اضرب زيدا وعمرو او يقال انما الامانة في الامر
 ايضا نحو خذ هذا او ذلك او جالس الحسن وابن سيرين فان
 قيل ما الفرق بين التجير والاباحة قلنا التسمي لاحد الشئين لا
 حد على الفبين ولا يجوز جمعا والاباحة لاحدهما ويجوز
 جمعا فان قيل لم يذكر المصرا مع انما بمنزلة او في مدة
 المعاني قلنا للخلاف في كونها حرف عطف والحق هي التسمية
 بعاطفة لوقوعها في ابتداء الكلام وان الواو والعاطفة تجتمع
 ههنا نحو ضربت ابا زيدا واما عمرو فان قيل ما الفرق بين اما
 من جهة اللفظ فلان او عاطفة واما التسمية بعاطفة على الاعم
 على ما عرفت انفا واما من جهة المعنى فانك اذا قلت ضربت

لما زيد او اما عمرو والعلمت المحاطة بالشك وقع في الاول كلا
ملك واذا قلت ضربت زيدا او عمرو كان المعنى أنك اردت ان
تجرب ضرب زيدا وروى عمرو وخاطر عرضك الشك فازاقلت عمرو
فقد انتقلت من اليقين الى الشك **قوله** وام للاستفهام متطوع
النج **اقول** وام الاستفهامية متصل بعدها مفرد نحو زيد عندك
ام عمرو والبرهان عندك او منقطع بعدها كلام سنان ونفع في
الاستفهام نحو ازيد عندك اسعد عندك عمرو وفي الخبر نحو واترا
الاجتهاد لمزيد من غير ابله شاة بمعنى بل هي شاة فان قيل الفرق
بين ام واو بعد اشتراكهما في الوضع الاحد الثبوت فصاعد افلنا
انك مع ام تعلد وجودا حدها عنده لا على اليقين فقط بل اليقين
ومع او تعلد وجودا حدها عنده ولا للنفي بعد الاشتبات
اعلم ان الاو ابل ولكن شريك في ان المقصود بهما يفر المعطوف
عليه اما للنفي بعد الاشبات النفي الحكم عن الثاني بعد اشباته
للتبوع نحو جاني زيد لا عمرو **قوله** بعد الاشبات اشارة الى ان شرط
كون لا عاصفة ان يتقدمها اشبات وبل لا ضرب النسخ
البل لا ضرب النسخ **الاول** والاشبات الثاني منفي كان الاول او
موجبا نحو ما جاني زيد بل عمرو ومجاني بل عمرو ولا ضرب هو
الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه ولكن الاستدراك بعد
النفي ولكن الاستدراك **قوله** بعد النفي اشارة الى ان يكون
لكن

لكن عاصفة مشروط بان يتقدمها نفي وهذا حديث اجمالي
والنفي في ان لكن ان وقع بعدها مفرد فهو عاصفة بشرط
طبي الاول ان يتقدمها ان يتقدمها نفي ما جاني زيد لكن عمرو
والثاني ان تكون مجرورة عن الواو وان وقع بعدها جملة
ففيها عاصفة وقيل حرف الاستدراك والفرق بينهما
ان للفرق بين الاضرب والاستدراك انك تبطل بالاضرب
الحكم السابق والاستدراك لا تبطل فانك اذا قلت ما جاني
في زيد لكن عمرو وحاضر ان عدم مجيء زيد غير باطل
وضوح معنى القابضة فان قيل لم يقرب حتى يقول بل معنى الفا
يتقلنا لا انما لو كانت ابتدائية لا يكون عاصفة الفصل الرابع
في الاعراب الاصلية وغير الاصلية لما كان المطلوب الا على
والمقصود الاقصى من عدم النجوم جامعة في الاعراب وكان مرجع
الكلمة الى الامور المعاني المقنضة والعوامل التي هي عبارة عما
ينقوم به المعاني المقنضة وكانت العوامل مقتضيات في الانبؤا
الماضية اذ الان ان يذكر المعاني المقنضة والمراد بالاعراب
الحاصل وبغير الاصلية هو الاعراب الحاصل للمشتبه الكلام
مدارة ثلثة معان فان قيل مدار الكلام على المنزلة والسر
البل لا كلاما منهما اذ لا لا تحقق له بدون واما المنقول
وغيره فهو فضل فله قال الكلام مداره ثلثة معان قلنا لا

قد يكون يجب قصر التكثير والمدار ههنا اعم فيصح ان يكون
 فيود الكلام مدار **اقول** الفاعلية والمفعولية والاضافة **اقول**
 حامل الكلام ان المقضي الاعراب هو توار المعاني المختلف
 لها اول بل فالمعنى في المختلف للفاعلية والمفعولية والا
 ضافة ودلالة بلها هي الرفع والنصب والجر واذ قال فالرفع
 علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة فان قيل
 لم يذكر العلم والاضافية بالياء المشددة قلنا كل اسم يعتبر
 فيه معنى المصدر تلحق باضره بياء مشددة مع تاء الثانية
 ولما كان الفاعل والمفعول اريد بهما معنى المصدرية الحق
 بهاذلك ولما كانت الاضافة مصدر بنفها غير محتاج الى
 ذلك تركت على **اقول** وما سوب ذلك فهو ملحق بها
اقول والاصل في الاصل والرفع **اقول** على رضوان الله عنه **اقول**
 فالملحق بالفاعل **اقول** فان قيل يرد عليه ان هذه المعدودات
 زائدة على الخمسة قلنا بعض ذلك رابع الالبعض **اقول** المتراء
 وخبره فانها ملحقان بالفاعل اما الاول فلكونه مستداليا
 اما الثاني فلكونه جزوا ثانيا من الجذر **اقول** وخبر **اقول** وهو
 جزو ثان وكذا اسم خبر لا نفي الجنس **اقول** واسمه كان **اقول**
 وهو مستدالي وكذا اسمه ولا يعني لبس **اقول** والملحق
 بسبعة **اقول** الملحق بالمفعول سبعة والمناحق الحال والتميز

والمتشبه

والمتشبه بالنصب بالمفعول لكونها فصلة في الكلام والمتأخر المتشبه
 بالمفعول لان المتشبه بالرفع او الجور الى يكون ملحقا **اقول**
 وخبر كان **اقول** والملحق بالمفعول لكونه بعد الرفع وكذا خبر ولا
 والتفيد بالحجاب بين اشارة الى ان عملها في المرفوع **اقول** واسم
 الا واسمه لا نفي الجنس **اقول** لما كان خبرهما معا بالفاعل والملحق
 الحق اسمهما بالمفعول **اقول** والحبر الاصل للمضاف اليه **اقول** لما بين
 الاصل والفرع في المرفوع والمنسوب اراد ان بين الاصل والفرع
 في الجور فالجور الاصل للمضاف اليه اما بالجر نحو مرتب زيدا
 وبالاضافة المنصوب نحو غلام زيد **اقول** وغير الاصل **اقول** الخبر
 غير الاصل اما بزيادة حرف الجر في المرفوع نحو جيك درهم
 وكفي بالذئب شريدا في المنسوب نحو ولا تلتقوها يدك الى
 التمكن **اقول** وبالاضافة اللفظية **اقول** الا غير الاصل اما بزيادة
 حرف الجر او بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد تقديره ما
 رب زيد فالجور في لفظا منصوب تقديره ونحو من الوجه
 تقديره من الوجه فالجور في لفظا مرفوع تقديره **اقول** وعلا
 الفعل حقيقي كذا **اقول** اذ ليس في موجب الاعراب اعني الفاعلية
 والمفعولية والاضافة والفعل الذي اعراب له اصلا خارج عن
 البحث واما الثاني لاعراب كالمضارع فالتا هو بسبب مشابهة
 الاسم كما مر **اقول** وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح **اقول**

ع

هذا شروع في تقسيم اعراب غير التعليل في القسم الثاني
 الى الاصل وغير الاصل فالصريح في الحروف وقد ذكر في
 الاعراب الصريح اما بالحركات او بالحروف وقد ذكر الاعراب
 بالحركات او بالحروف في صدر الكتاب وغير الصريح ان
 تكون الكلمة موصوعة على وجه مخصوص فان قبل الاعراب
 هو اختلاف في الاقرب باختلاف العوامل واختلاف الصفتين
 باعراب فلم يقدّر منه قلنا لما كان اختلاف الصفتين شبيها بالاعراب
 من حيث الدلالة على التميز المطلوب سمي اعرابا مجازا وما ذلك
 الا في المضمرات اليس كون الكلمة موصوعة على وجه مخصوص
 الا في المضمرات الا ترى ان انت موضوع للمرفوع واما في المنصوب
 والارفع اللفظ والاصب وهي على ضربين متصل وهو ما لا يتفك
 عن اتصال بشئ المضمرات على ضربين متصل الضمير المتصل بالام
 ينفك عن اتصال بشئ فان قيل هذا اقرب الشئ من بولته تعرف
 بالاتصال قلنا المراد بالمتصل هو المصطلح وبالاتصال هو التفوي
 فلا يلزم ما ذكرتم وهو ثلثة الضمير المتصل ثلثة انواع
 وكل منها من المرفوع والمنصوب والمجرور بارز الامر
 فوعه فان المرفوع يحكي مستكنا ايضا كما يحكي بارزا وغيره
 فوع لا يحكي مستكنا المزم بشدة الاتصال بالفاعل اما الارهاو
 غير لازم الاستكنا الضمير مرفوع اما ان يكون لازما لكون الفعل

لازم

لا مستدلب او غير لازم ان يكون الفعل مستدلبا
 الخ غير اخري واللازم في اربعة الاستكنا باللام فار
 بعد افعال في فعل بصفة الامر الحاضر وافعل بصفة المتكلم وهذه
 وتفعّل بصفة المتكلم مع الغير وتفعّل اذا كان للمخاطب المذكور
 قبل يدقه بقوله ان كان للمخاطب قلنا لا لو كان للثانية
 بكن الاستدلال لما كان قيل دعوى اللزوم في الامر متوقفة
 بقوله نعم اسكن انت وزوجك الجنة فان قوله وزوجك
 معطوف على المتتر في اسكن بشرط صحة المعطوف صحة اقامة
 المعطوف مقام المعطوف عليه فالتقدير اسكن زوجك
 هذا السناد الى الفاعل الظاهر قلنا كونه عطفا على المتتر فهو
 بل هو بتقدير الفعل والتكسر زوجك ولو سلم فهو من قبل
 التقلب وهو من باب المجاز فكلامنا في الحقيقة وغيره
 زم في فعل ويفعل الحج الاستكنا الذي لا يكون لاز
 ما في الماضي المذكور نحو فعل وفي المضارع المذكور نحو يفعل وكذا
 مؤنثهما نحو فعلت وتفعّل وفي الاسم الفاعل او كذا
 الاستكنا في غير لازم في الاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 فاذا ارفقت بها الاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 اسما ظاهرا بقيت هذه الصفات فارغة الخالية عن الضمير نحو
 زيد صار ابوه واذا لم يرفع بها اسما ظاهرا وجد فيها الضمير

ع

نحو زيد ضارب والمفصل كالمظهر في استقلاله الضمير
 المتفصل كالمظهر في الاستقلال في ان يمكن اللفظ ابتداء
 من غير اتصال بشيء نحو هو زيد وانت حسن وانا عارف وكن
 عالمون وهو المرفوع والمنصوب الضمير المتفصل كالمفصل
 يكون المرفوع والمنصوب وكل واحد منهما اثنا عشر انا نحو
 اعلم ان اللفظ انما موضوع ليكون كتاب من المتكلم والوقف
 عليه بالالف تارة وبالراء اخرى نحو ان وقد الحق الان في حالة
 الدرج اجراء للوصل مجري الوقت نحو فوانا سبق القيرت
 فاعرفوني فكلمة انا قد الحق في حالة الدرج اجراء للوصل
 مجري الوقف وايتاي وايتا بالفتح المتفصل المنصوب لفظ
 ايا عند مجرور البصريين وما يتصل به من الياء والكاف والراء لل
 لالة على احوال المرفوع اليه من المتكلم والخطاب والفيته وعند
 التحليل انما مجرورة المتصل باضافة ايتا البراء واشدل بما حكاه
 العرب في التحديده عن الجماع في الكبر اذ بلغ القبل السبع فاياه
 وايا الشواب حيث اضيف الى ايا المظهر في مجرور اضافة المظهر واجب
 عند بان نشاذ والمتصل ثلثة وعشرون لانها اما المرفوع
 فمرفوع والمنصوب والمجرور والمرفوع منها احدى عشر والمنصوب
 منها اثنا عشر ولقط المجرور وكلفظ المنصوب ولذا لا يقدر
 متقلا ولفظ المجرور وكلفظ المنصوب اللفظ الضمير

المجرور

المجرور وكلفظ الضمير المنصوب الا ان ثا المتكلم في المصور له
 فون عما د نحو ضربني واكرمني صابة للفعل عن افعال الكثرة
 وهي الباء ثم حلا على الفعلان واحولتها نحو اني وفي المجرور
 لا المجرور ولا يبعد بنون العمد نحو غلامي ولي فم
 الا في متى وعني ولدي وقطني بمعنى حبي لان هذه
 الحروف مبنية على التاكيد وفي ذلك ابقاء لسكونها وتاء
 للمتكلم اذا كان معه غيره اللفظ انما للمتكلم مع الغير
 فيكون ما قبله ساكن في المرفوع نحو اكرمتا يسكون الميم
 لثلا يلزم توالي اربع حركات فيما هو كلمة الواحدة و
 في المنصوب باقيا على حاله نحو اكرمتا يفتح الميم فان قيل
 لم يقبل باقيا على الفتح قلنا تباول المعتل نحو دعانا
 حاتم الكتاب اعلم ان ينبغي ان يكون للشيء فاما
 تحة وفامة المصباح الباب الا قول الذي في الاصطلاح
 حات النحوي والمنصوب بعض السابح حاتم له وفي
 كلامه مقدر هذه المسائل حاتم الكتاب واسناد
 والتقدير بها مجاز عقلي اذ الخانة هو المصير وكما يضر
 المفعول يضر العامل الكما يضر المفعول للاختصار عند
 دلالة الدليل يضر العامل ايضا وذلك في السماعية
 قليل الاضمار العامل في العوامل السماعية فليكن منه

اضماران بعد الحروف الست كما مر واضماران مع فعل
اشترط فيما يجاب بالفاء الامر والنهي والاستفهام
والتنهي والعرض ومنه اضمار دبت بعد الواو وبعد
الواو والفاء وبل اورد المصنف الامثلة على ترتيب
اللفظ فقوله وبل لا ترام حايفة ال رتب بلدت فرب
مضمر بعد الواو وعليه قول روية قام الاعماق حاول
المحرق فذكر شرح البيت في الباب الاول والشاهد
فيه فقوله وقام الاعماق فان معناه رتب قام وقوله
ومهم مقبرة ارجاؤه كان لو ارض سماؤه والمهمة المفارقة
ومقبرت الرمودة بالغيار فرب مضمر بعد الواو وقول
امر القبس فمضى جلي قد طرقت ومرض حاله هتار عن ذل
تمام محول ال رتب اثرات مثلك قد اتير البلاء ومرضع الذات
ارضاع فالهتار ال اشغلته عن ضربي ذل تمام وضبي مضى
عليه محول كامل فرب مضمر بعد الفاء وقول الاخريل بل دل
صد وصاب البلاد ههنا بمنى المفادة والصد جمع معود
هو ارتفاع الارض واصاب جمع صب وهو ضد الصعود ال
رتب مفارقة ذات ارتفاع والمزرت والشاهد فيه اذ رتب
مضمر بعد بل ومن ذلك اضمار كان ال من اضمار العليل
اضمار كان في قولهم الناس محزونون باعمالهم ان خبر منختر
ذكر

ذكر سيبويه في غريب وجوه اضمار ال اول نصب الاول ورفع
الثاني ال اكل عملهم مضمر في اخرجوا خبر باضمار كان مع
اسم ال آخر في الشروط قرينة وياضمار ال مبتداء في الثاني بعد
لانه الفاء الجزائية الشرطية بالجملة الاستتمية رفعها معانيا
ضمها كان وياضمار خبره في الاول وياضمار ال مبتداء في الثاني بعد
بره اكلان في قوله يخبرون او هو خبر الثالث نصيرها معان
بره عملهم خبر اخرجوا في قوله وكان جزاءهم خبر ال رفع
رفع الاول ونصب الثاني فتقديره اكلان في عملهم خبر اكلان
وهم خبروا وقول الوجوه الاول ولذا انحصر المذكور وهذه
السماعية لا تضمر الجمع شيئا اخر ما فيه كما ذكره في هذه النوا
السماعية لا تضمر من غير قرينة لفظية مشتملة بالمخذوق
لا الاضمار خلا في الاضمار فلا يضمار ال لا تضمر في دليل بل
عليه كما ترى اضمار الناصب من الحروف الست وفي اضمار الجامع
في وقت من قبل الشروط والفاء وفي اضمار دبت من الواو والفاء
يريد في اضمار كان من الحروف الست واما الله لا يفعل بالجر
فتاذر ال لا شيء ههنا في اللفظ بل على اضمار حرف الجر
والقياسية لا تضمر الا بدليل الحال وما سبق من الكلام
العوام القياسية لا تضمر الا بالمقرينة الحالية والفا
لية فاضمار السماعية فمحذوف من القونية اللفظية وياضمار

القياسية غير محصورة بها بل فريضة اعم من الاول وقولك
للمتني للسقوية العج **المن** الضمار القياسية بدلالة الحال
بالقربة الى الية قولك لمن نصيبا للسقوية والجماعة يطلبون
الهلال الهلال والذ اضمار ترتيب في الاول ويضمار ابصر في الثاني
لدلالة الى في المقام على المحذوف ومن الثاني قوله تعالى قل
بسم الله ابراهيم خبيبا **المن** الضمار القياسية بدليل ما سبق من
الكلام الى القربة للفظه قوله تعالى بسم الله ابراهيم محمدا
منصوب باضمار تنوع لدلالة ما سبق من الكلام عليه وهو
لما تعالى كونوا هودا او نصاري ومنه قول من فعل هذا
فقلت زيد باضمار ففعله **المن** الثاني قول القائل من فعل
هذا فقلت زيد اي فعل زيد فانه في السؤال على جملة التسمية
فيجب ان يكون جوابه على جملة التسمية فيكون الجواب زيد فعل
لا فعل زيد قلنا ان كان جائزا على صورة السؤال لكن رفعه
بالفاعلية الى من رفعه بالابتداء لان السؤال عن الفاعل فلا يكون
مع الا باضمار فعل مقدم مملية هكذا قيل وفيه بحيث لا مراد
بالفاعل ان كان الفاعل الاضطراب حتى لم ينع وان كان من فعل
فتقدير مبتدأ بغير ذلك والاولى ان يقال في الجواب انه
ان قدر على الابتداء يكون الكلام جملة من فيطول وان جعل
فاعلا فلي جملة واحدة فهو اولي للاضمار والاضمار يندو

ذلك

ذلك لا يجوز **قول** الاضمار القياسية والتماعية يدرون
القربة الحالية والمقالية لا يجوز **قول** وقربين هذا الراجح
اقول القريب من هذا الضمار الاضمار على شريطة التقير
يعني ان الاضمار على شريطة التقير مثل التقير الثاني من قسمي
الاضمار فان القربة في كل منهما الفظة الا ان بينهما اتقا
وذا من وجه وهو ان القربة اللفظية فيما سبق سابقة
على المضمر المقدر وفي الاضمار على شريطة التقير متأخرة عنه
ولما كان بينهما تناسب وجه وتفاوت من وجه قال القريب
من هذا اوله يقل ومنه تدني في شرح المصباح بعبارة
الملك الفتح في او ايل رجب المرجب من شهر ربيع
واربعين وتسميته على يد اصف عباد المنار سروري بين
جمازي الاولي عفا عنهما الرحمن في هجرة النبي صلى الله
عليه وسلم سنة ثمان وحمين وتسميته وقد وقع
الفراع من تحرير هذا الكتاب في ثلثة اليا من يوم في
شهر سنة جمازي الاولي تحت الكتاب بعون الملك الوهاب
انا فقير الحقير طالب العلم كثر الذنوب الفير عفر
الله من الذنوب الذي فعله من عيان و

برحمتك يا ارحم الراحمين

